


الموسوعة السياسية للشباب 11

الإعلام وصناعة العقول



د. نسمة البطريق

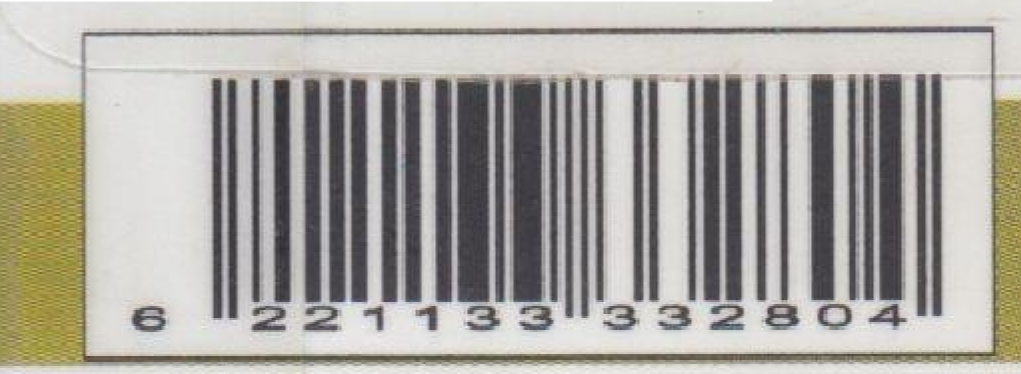
الإعلام وصناعة العقول

- انطلاقًا من شعلة التنوير التى تحملها «نهضة مصر للطباعة والنشر» منذ تأسست عام 1938، تصدر هذه السلسلة التثقيفية ضمن الموسوعة السياسية للشباب؛ لتلقى أضواء كثيفة على المفاهيم والمصطلحات والقضايا التى يصادفها الشباب فى حياتهم اليومية، أو تقع تحت أعينهم فى الصحف وعبر الإذاعات والفضائيات.

- تهدف هذه الموسوعة إلى تزويد الشباب بمعلومات ومعارف دقيقة وسهلة ومبسطة؛ كى تكون عونًا لهم فى «فهم» ما يدور حولهم من أحداث، وتعريفهم بما ينبغى عليهم عمله تجاه أنفسهم و«أوطانهم» وتجاه الآخرين.

- يشرح هذا الكتاب الدور الخطير الذى تلعبه «الصورة المرئية» فى تشكيل الرأى العام، بقدرتها الفائقة على الإقناع والتأثير، مع التركيز على «ثنائية» الصورة والكلمة، باعتبارها الوحدة الأولى فى لغة التليفزيون والاتصال الجماهيرى.

- تشمل الأعداد التالية تعريفات لمفاهيم وقضايا أخرى مثل: العام، والديمقراطية، والعنصرية، والأصولية، والعلمانية والحكم الرشيد، والخصوصية الثقافية، وصدام الحض النووى، وأسلحة الدمار الشامل، والإعلام وصناعة العقو الشرعية، والليبرالية، والاستشراق، والخصخصة، والت الدولى، والأيديولوجيا.. وغيرها.





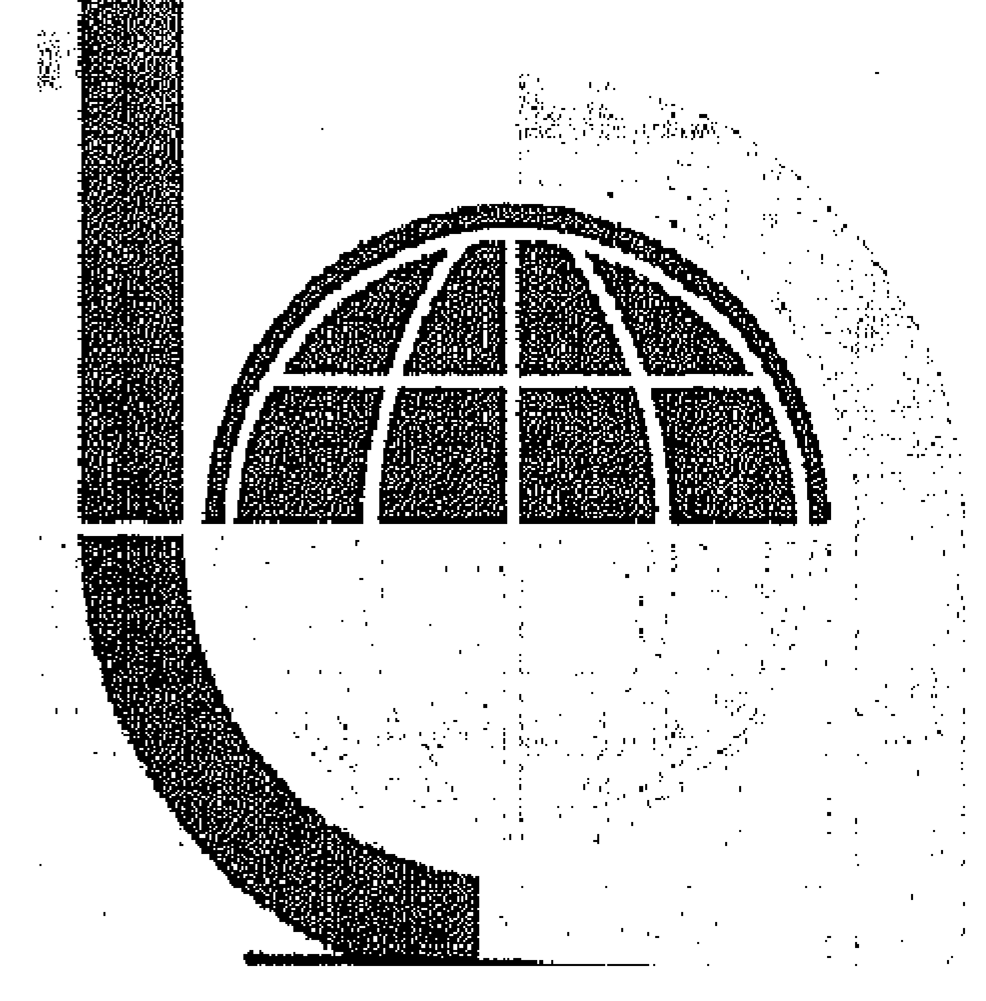


الإعلام وصناعة العقول
(التليفزيون نموذجًا)

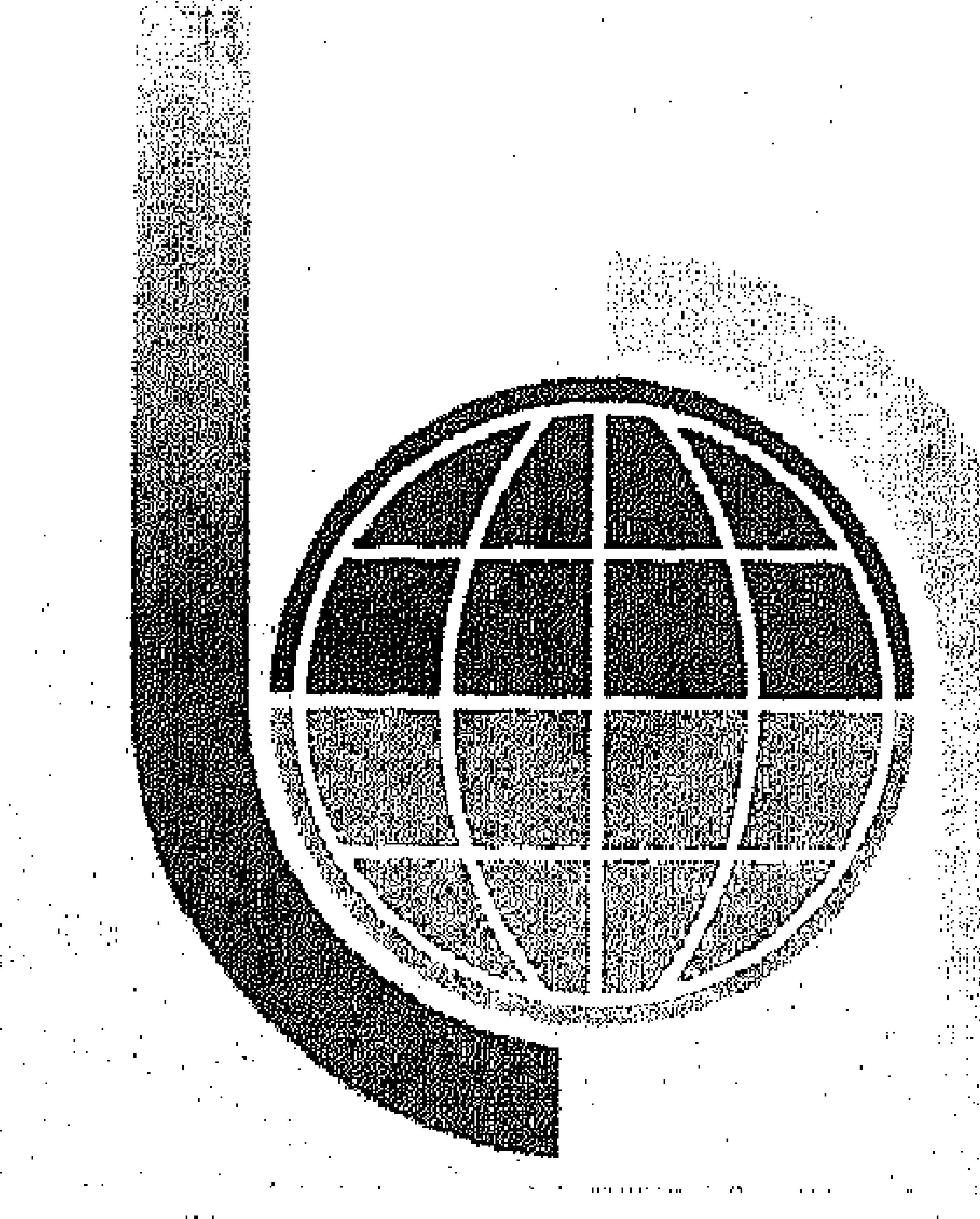


د. نسمة البطريق

كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة







العنوان: الإعلام وصناعة العقول
(التليفزيون نموذجًا)

تأليف: د. نسمة البطريق

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم

رئيس التحرير
د. سعيد اللاوندى

المستشارون:

- د. محمد عبد السلام
- د. عمرو الشوبكي
- د. محمد غنيم
- د. عمار على حسن
- د. صفوت العالم



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

الترقيم الدولى: 977-14-3892-1 رقم الإيداع: 2007/15026 الطبعة 1: يوليو 2007

الإدارة العامة: 21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة، تليفون: 33466434 - 33472864 02، فاكس: 33462576 02

المركز الرئيسى: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر، تليفون: 38330287 - 38330289 02، فاكس: 38330296 02

مركز التوزيع: 18 شارع كامل صدقى - الفجالة - القاهرة، تليفون: 25909827 - 25908895 02، فاكس: 25903395 02

فرع الإسكندرية: 408 طريق الحرية، رشدى، تليفون: 5462090 03

فرع المنصورة: 13 شارع المستشفى الدولى التخصصى، متفرع من شارع عبد السلام عارف، مدينة السلام، تليفون: 2221866 050

E-mail: publishing@nahdetmisr.com–customerservice@nahdetmisr.com

www.nahdetmisr.com



تقديم

.. بالطفرة الهائلة التى حدثت فى تقنيات الصورة والكلمة (تكنولوجيًا - وإلكترونيًا) أصبح التليفزيون - بحق - أخطر وسائل الاتصال الجماهيرى قاطبة بما لديه من قدرة على الإقناع والتأثير وتجييش الرأى العام لصالح (أو ضد) قضية بعينها..

ولذلك تحرص الحكومات على إحكام قبضتها على هذا «الصندوق السحرى» خصوصًا فى مراحل التغيير أو الإصلاح وتغيير المسار.. حدث ذلك فى الدول الغربية إبان الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية كما حدث فى حرب أفغانستان التى اعترف الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش بأنه أرسل قبل الدبابات والطائرات جيشًا من الكاميرات وشبكات التليفزيون للتحكم فى العقول، وضبط «الرأى العام العالمى» أيضًا ليتناغم مع الأهداف الأمريكية (المعلنة) من هذه الحرب..

وفى هذا الكتاب تقدم د. نسمة البطريق أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة رؤية كاملة لدور التليفزيون فى تشكيل الرأى العام مع رصد المحددات التى تحكم هذه العملية فى المجتمعات النامية وتركيز على (ثنائية الصورة المرئية والكلمة) باعتبارها الوحدة الأولى فى لغة التليفزيون والوسائل الحديثة فى الاتصال الجماهيرى.

ومن المهم أن يعرف الشباب الأبعاد المختلفة للغة الإعلام والاتصال المرئى والمسموع وتأثيره المباشر على الرأى العام وعلاقة ذلك بالخطاب السياسى والاقتصادى فى مجتمعاتنا.

وإذا تذكرنا أن الرأى العام المستهدف دائمًا من وسائل الميديا هو أشبه بـ«جسد مارد» من حيث القوة والجبروت و«عقل طفل» من حيث سهولة تشكيله والتحكم فيه لأدركنا على الفور أن هذا الكتاب بات ضرورة لمحو الأمّية الإعلامية التى يعانيها شباب اليوم.

د. سعيد اللاوندى

مقدمة

نظرًا لأن القضايا التى تؤثر فى تشكيل الرأى العام فى العصر الحديث على المستوى الدولى والإقليمى والقطرى هى قضايا ترتبط – من وجهة نظرنا – بالمعلومات والقدرة على تجميعها وإعادة تشكيلها؛ أى ترتبط بالبحث العلمى والتطور فى العلوم والتكنولوجيا خاصة فيما يتعلق بالتطور فى وسائل نقل المعرفة، فإننا نركز فى هذا البحث على (التليفزيون) كنموذج يجمع فى ثناياه نظم الإعلام والاتصال السابقة عليه، إلى جانب أنه يضم جميع العناصر والمقومات المكونة لعنصر التأثير والإقناع على جمهور الرأى العام، خاصة جمهور مجتمعات الدول النامية؛ حيث لا تتوافر فى تلك المجتمعات بيئة اجتماعية حديثة مواتية تستطيع تقييم الخطاب الغربى الموجه، والتى تتطلب أكثر ما تتطلبه عناصر محددة معرفية واجتماعية وثقافية واقتصادية وأيضًا إعلامية، تعمل على تهيئة البيئة الاجتماعية وتطورها، إلى جانب بعض القضايا التى ترتبط بالبحث العلمى الموضوعى بمناهجه الحديثة داخل المجتمع، واستخداماته فى مجالات الإنتاج الإعلامى والثقافى كخطوة أولى ضرورية لصياغة مضمون قادر على بناء الفكر الناقد الواعى للأبعاد المختلفة للقضايا والمشكلات المستجدة داخل المجتمع وخارجه؛ لمناقشتها بموضوعية ولتكوين رأى عام مستنير تجاهها.

وانطلاقًا من هذه المداخل المترامية الأبعاد سنعمل على طرح ما يمكن أن يسهم فى مناقشة أهمية دراسة الرأى العام كوظيفة ضرورية من الوظائف الرئيسية والمحورية لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى وكهدف من أهدافه الأساسية وبصفة خاصة من خلال التليفزيون.

ما نهدف إليه هو رصد أهم المحاور التى تلقى الضوء على مفهوم الرأى العام قديمًا وحديثًا وأهميته فى المجتمع الحديث وأركانه الأساسية خاصة فى المجتمعات الديموقراطية، وأهم خصائصه ومتطلباته فى عصر التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى مجالات جمع المعلومات وإنتاج المعرفة وكيفية استخدامها فى تشكيل الرأى العام، ودور التليفزيون خاصة فى دول العالم النامى، وما يمكن أن يمارسه كنظام إعلامى ولغة حديثة أصبحت لغة لها خصوصيتها فى التأثير والإبهار. ولعل التقدم فى مجالات علوم اللغة واللسانيات والمناهج العلمية وبصفة خاصة من منظورها الكيفى - يقدم عونًا أساسيًا لمعرفة خصوصية هذه اللغة وإمكانية استخدامها فى التأثير والإقناع كضرورة لا غنى عنها عند دراسة الإعلام (التليفزيونى) كشكل ومضمون، وعلاقتهما بتكوين الرأى العام.

فى ضوء ذلك فإن السؤال التالى يكتسب أهمية خاصة: هل أصبح الرأى العام فى ظل نظم عولمة الإعلام - خاصة من خلال التليفزيون - أصبح هو المسيطر بعد التطور المذهل فى تكنولوجيا التليفزيون الفضائى وتعدد شبكاته وقنواته بصورة مذهلة.. وتقدم



نظم المعلومات والدراسات المختلفة فى مجالات الإنسان وقيمه وتاريخه وفى ظل تطور النظريات العلمية والسياسية والإنسانية بصفة عامة والعلوم الطبيعية فى مجالات الفضاء والهندسة الوراثية.. وتمركزها فى قطب أوحد مسيطر على مصادر المعلومات، وإعادة إنتاجها وبثها عبر شبكات التليفزيون الفضائى، ومن ثم قدرته على تكوين رأى عام دولى حول الموضوعات المختلفة، وسيطرته الاقتصادية والسياسية والثقافية، وقدرته الاستراتيجية والعسكرية، وانحسار مفهوم الأمن القومى الذى كانت تتميز به المجتمعات فى مجالات الثقافة والفكر والإعلام؟ وهل دراسة الرأى العام فى ظل تلك الظروف تشكل ضرورة بحثية على المستوى القومى والإقليمى خاصة فى دول مجتمعات العالم النامى؟

وحتى نحصر هذه الأبعاد المترامية سنقوم باستعراض ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: رصد أهم المفاهيم العامة التى تدور حول الرأى العام، والتى تشكل فى مجملها بعض المحاور الرئيسية التى يتسم بها كضرورة صحية فى المجتمع الحديث.

ثانيًا: تأكيد مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال، القادرة على تكوين الرأى العام النشط والمستنير.

ثالثًا: تأكيد مقومات النظم الإعلامية الفضائية وقدرتها على السيطرة والتحكم فى مصادر المعلومات والمعرفة كضرورة بحثية يجب تأكيد أهميتها، خاصة فى مجالات تكوين الرأى العام وقدرتها

الفائقة فى مجالات التأثير والإقناع والإبهار عن طريق لغة الصورة المرئية (المسموعة الفيلمية) والتليفزيونية والسينمائية، والصورة والكلمة من خلال وسائل الإنترنت والتطور فى مجالات تصنيع الكمبيوتر والوسائط الأخرى..

وسنحاول إلقاء الضوء على أنظمة الفضاء المختلفة قدر الإمكان؛ حتى نفسر القضايا المختلفة التى تواجه موضوع تكوين الرأى العام من خلال نظم الاتصال الجماهيرى المختلفة خاصة من وجهة نظر المجتمعات النامية.. كما سنحاول أن يشتمل تناولنا لهذه القضايا المتعددة على العناصر الهامة التى تحاور تلك النقاط وتطرحها أمام القارئ؛ حتى تكون عونًا له فى فهم ما يواجه الدول النامية من صعوبات وتحديات، خاصةً مع بدايات الألفية الثالثة.

الفصل الأول:
حول مفهوم الرأى العام قديمًا وحديثًا

أولاً: نظـرة تاريخيـــة:

يمكن تأكيد أن دراسة الرأى العام وعلاقتها بوسائل الإعلام والمعرفة المختلفة تعتبر من الدراسات الهامة، خاصة فى العصر الحديث؛ عصر التطور التكنولوجى الهائل فى مجالات صناعة وسائل الاتصال ونقل المعرفة، وأيضًا وبصفة أساسية التطور الهائل فى مجالات جمع المعلومات وصناعتها وقولبتها لتلبية أهداف متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية، وأيضًا استراتيجية ونفسية، خاصةً فى أوقات الحروب النفسية الباردة والمسلحة.

ويعتبر تكوين الرأى العام من أهم الوظائف الرئيسية والمحورية لوسائل الإعلام المختلفة فى النظم الديموقراطية الحديثة، بل يمكن القول: إن تكوين الرأى العام هو من أهم أهداف العملية الإعلامية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أصبح ينظر إلى المضمون الإعلامى وكيفية صياغته وإعداده فى الصحافة المكتوبة وفى البرامج المختلفة فى الإذاعة والتليفزيون والوسائل الإلكترونية الحديثة - على أنه أهم عنصر من العناصر الأساسية فى تكوين الرأى العام على المستوى القطرى الضيق والمستوى الدولى الواسع.

إذن يمكن القول إن تكوين الرأى العام هو عملية متعددة الأبعاد والأهداف، وتتوقف قدرتها وقوتها على قدرة العملية الإعلامية فى التأثير والإقناع. ويعتبر الإعلام فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة أهم عامل من عوامل التفاعل الاجتماعى وأهم أدوات الحوار السياسى بين الفئات والجماعات المختلفة داخل الدولة، فالدور الأساسى لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى هو أن يحقق وظيفته كعامل هام وأساسى من عوامل التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولتحقيق نوع من التفاعل نحو الموضوعات الهامة فى المجتمع على المستوى القومى وأيضًا الدولى. فوسائل الإعلام الجماهيرى وما تتضمنه من آراء ومعلومات تلعب دورًا فى عملية تعليم الجماهير وتكوين الرأى العام، ولولا وسائل الإعلام لما درى معظم الأفراد بما يدور حولهم من أحداث.

وهناك العديد من المفاهيم التى تدور حول أهمية الرأى العام، والتى تؤكد أن تكوين الرأى العام هو من أهم شروط الديموقراطية.. ولقد تباينت الدراسات التاريخية فى العصور القديمة الإغريقية واليونانية حول أهمية هذا المفهوم؛ حيث ارتبط مفهوم الرأى العام بالحكومة الدستورية التى تعطى بعض فئات الشعب الحق فى التعبير عن آرائها ومناقشة الطبقة الحاكمة.

ولقد برز ما يسمى بـ«صوت الشعب» للتعبير عن الرأى العام منذ الإمبراطورية الرومانية، فبواسطة ناقلى الأنباء والأخبار فى تلك العصور، والتى كانت الوسيلة الوحيدة للاتصال بالجماهير عن طريق

إتقان فنون البلاغة والكلام، كانت الجماهير تكون آراء حول الموضوعات المختلفة المطروحة على الساحة الاجتماعية. وبالتالى أصبحت البلاغة والخطب الكلامية - تلك التى تستغل علوم المنطق وأدواته فى طرح الحقائق - هى الوسيلة الهامة من وسائل تكوين رأى عام مؤيد للأحداث والتفاعل الجماهيرى حولها. وأشار «ميكافيللى» بدوره إلى أهمية الرأى العام وربطه بالسلطة. ففى كتابه «الأمير» أشار إلى أن: «هدف الأمير هو الحفاظ على سمعته من خلال تكوين رأى عام مساند له ولأفكاره؛ حتى يلقى تأييدًا له من الجماهير فى داخل البلاد وخارجها...».

وفى العصر الإسلامى كانت الشورى هى أساس التقدم والازدهار فى تكوين رأى عام يربط بين اتجاهات الجماهير الإسلامية، والأساس الذى دعم وحدة آراء المسلمين حول تحقيق ركائز الحضارة العربية الإسلامية لعصور متعددة.

ثانيًا: الرأى العام فى النظم الإعلامية قديمًا وحديثًا:

تؤكد الدراسات التاريخية فيما يتصل بتاريخ وسائل الاتصال المباشر - أى الوسائل الشفهية عن طريق الخطابة والوسائل الأخرى للاتصال الجماهيرى - أهميتها كجزء من التاريخ الإنسانى والثقافى للشعوب والدول. وتظهر جميع تلك الدراسات أهمية وسائل الاتصال الشفهية والجماهيرية فى تكوين رأى عام من خلال إشراك الأفراد والجماعات وتحفيزهم على التعرض لتلك الوسائل، وكلما كثرت أعداد الجماعات والأفراد، والتفت حول وسائل الاتصال الجماهيرى

أصبح لتلك الوسائل الجماهيرية القدرة على التأثير والإقناع، وتكوين رأى عام له قدرة على تحقيق مطالب الجماعة.

فنجاح النظام الإعلامى يرتبط إذن بتقديمه المعلومات القادرة على نمو الوعى الفردى والجماعى بالحقائق والقضايا التى تشكل الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المحيط بالأفراد، والتى تحقق القدرة على تكوين رأى عام قوى تجاه هذا الواقع.

وأصبحت وسائل الإعلام الجماهيرى أهم أدوات التعبير عن الرأى العام وتكوينه؛ ولذلك كان النضال من أجل حرية التعبير نضالاً قديماً. فاليونانيون فى تجربتهم الخاصة بالمدينة/ الدولة رفعوا من شأن الخطابة كوسيلة من وسائل الاتصال الشفوى، وكانت البلاغة أداة الخطابة. وقدم «أفلاطون» فى كتابه «اعتذار لسقراط» واحدة من أقدم وأقوى الحجج المؤيدة لحرية الفكر والمحادثة العلنية، حيث أكد أهمية الإقناع بتقديم المعلومات التى تكشف الحقائق التى يجهلها الأفراد؛ وذلك لخلق نوع من تبادل الآراء حول تلك المعلومات. فالخطابة أول وسيلة للاتصال قديماً، وهى أهم أداة لتحقيق الديموقراطية والتفاعل حول الموضوعات؛ حتى يتكون فى النهاية رأى موحد قوى تقتنع به الجماهير؛ فيسهل تحقيق الأهداف التى تخدم الجماعة. ولقد اعتبر «أفلاطون» أن «المناقشة اليومية للمسائل هى من الإيجابيات فى المجتمع، فهى من أهم الحقوق التى يتمتع بها الإنسان فى المجتمع المثالى، فالحياة التى لا تخضع للفحص من خلال مثل هذه المناقشات لا تستحق أن يحياها الإنسان».



وأصبحت البلاغة والفكر أهم عنصر من عناصر الحياة فى النظام الاجتماعى العام فى زمن الإغريق، فهى أهم عنصر من عناصر تكوين الرأى العام، من خلال إعلام الأفراد واقتناعهم باتخاذ موقفٍ موحد تجاه القضايا المطروحة. وانتقلت البلاغة إلى فنون المسرح القديم والأدب والفلسفة السياسية، وأصبحت تلك القوالب الفكرية أهم أدوات الكفاح الاجتماعى والسياسى من أجل تكوين رأى عام قوى قادر على مساندة السلطة السياسية.

وأصبحت اللغة وقواعدها وخصوصيتها التى تحدد قدرتها على تأكيد الوعى وتكوين الرأى العام - أهم سلاح سياسى واجتماعى وفكرى، وأهم عامل للتواصل والاتصال؛ فهى المضمون الذى يتحكم فى توجيه الخطاب ومقوماته وقدرته على إقناع الأفراد. ولقد أكدت الدراسات فى التاريخ اليونانى القديم أن «أرسطو» أدرك أهمية عملية الاتصال وأهمية البلاغة واللغة لتوصيل الرسالة إلى الجمهور المتلقى، وأصبحت تلك القواعد هى الأساس فى فهم عملية الاتصال. وحتى يؤكد تلك الأهمية، جعل للاتصال شروطًا واضحة بالنسبة للمتلقى أى للجمهور؛ فلقد طالب بأن يكون للإنسان معرفة خاصة بعلم الأخلاق والسياسة كشرط أساسى للاتصال الناجح أى الذى يؤدى إلى تكوين رأى عام مستنير، قائم على الحوار الإنسانى البناء عن طريق الكلمات أو الرموز من ناحية، وعن طريق المشاركة الجماعية فى عملية الاتصال من ناحية أخرى؛ أى أكد معرفة الجمهور بقواعد اللغة وأهمية تعليمه لتلك القواعد.

فعملية الاتصال الجماهيرى منذ القدم كانت تنظر إلى مضمون الاتصال أو الخطابة القائمة على البلاغة والعلم على أنها من أهم ملامح الاتصال الناجح أو الاتصال الذى يحقق تأييد أكبر جمع من جموع الأفراد فى المجتمع، ولكنْ الأفراد القادرون على تفهم هذا المضمون. وأكد «أرسطو» أن اللغة كوسيلة للتعبير هى أيضًا وسيلة لتجميع الآراء وتكوينها ضد الشر، وتشكل الأساس فى رابطة الجماعة المشتركة. وعلى هذا فإن حماية حق الكلام شرط ضرورى لفكرة الجماعة أو (الوحدة)، وتعتبر من أهم العناصر المطورة للحكومات الديموقراطية، كما أنها تشكل المضمون الذى يمكن عن طريقه تفهم الجوانب الخافية، والتعبير الخلاق عن الوجود الإنسانى وقضاياه. وعلى ذلك أكد «أرسطو» حرية التعبير كشرط أساسى من شروط تكوين الرأى العام المستنير الذى يتفهم كل ما يدور من حوله. ولقد وُضع هذا الشرط كشرط مؤسسى لتكوين المدينة/ الدولة.

وعن طريق البلاغة التى أصبحت الأساس فى تطور مفهوم الاتصال الجماهيرى الاجتماعى والسياسى أصبح الخطاب الفكرى لمضمون وسائل الاتصال ينطوى على لغة تسعى إلى نمو العقل والعلم من خلال تبنى الرأى العام المستنير للفكر المطروح. وقامت الحضارة اليونانية من خلال تطور هذا المفهوم وأصبحت قوة ثقافية وسياسية لها قدرتها على التأثير والإقناع، بل أصبحت هى الأساس فى تطور الفكر الأوروبى فيما بعد.. خاصة بعد اختراع الطباعة والكتابة التى نشرت الأفكار وعملت على توسيع نطاق المعرفة والوعى.



وأصبحت المعرفة والحق فى المعرفة أساسًا لتكوين الرأى العام المستنير وأهم مبدأ حرصت عليه الدول الحديثة الديموقراطية فى الغرب. ولقد قدمت كتابات كبار المفكرين الأمريكيين والأوروبيين ومن بينهم «لوك» و«جيفرسون» و«روسو» الأساس العقلى للإعلان عن بعض حقوق الأفراد والتى أصبحت فيما بعد نموذجًا عالميًا. وأشارت تلك النماذج أو المبادئ إلى ضرورة حماية حقوق الأفراد من سلطة الدولة، ولعل أهم تلك الحقوق هى الحق فى التعبير والحق فى التصويت، كأساس لتكوين رأى عام مستنير. وأصبحت تلك الآراء الهامة هى الأساس فى وضع الأسس الدستورية والقانونية للدولة الحديثة الديموقراطية.

ونتيجة لذلك أصبحت الدولة الحديثة رمزًا للقوة ووحدة المصالح من خلال السلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية الممثلة للشعوب. ولقد عبر «وولتر ليبمان» عام ١٩٧٤ عن أهمية تكوين منبر يعبر عن الرأى العام الشعبى الجماهيرى والمتقارب مع وجهات نظر السلطة السياسية بقوله: «إن هناك حقوقًا ثابتة لا يجوز للحكومة أن تحتكرها، ولكن هذه الحقوق غير ثابتة؛ لأنها يمكن أن تسلب من خلال التعديلات الدستورية. ومن ناحية أخرى، لا يوجد قيد على سلطة الأغلبية النهائية التى تشكل الحكومة المدنية. ولكن هناك التقاء ما بين السلطتين، هذا الالتقاء يمكن تكوينه وبناؤه من خلال الحوار البناء بواسطة منابر هامة، أى بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرى التى ستعمل على تقريب وجهات النظر وتكوين رأى عام يحاول التقريب والالتقاء».

ومن خلال هذا المنطلق يمكن القول إن وسائل الإعلام المتعددة فى الدول المتقدمة فى الغرب أصبحت منبراً ومنصة قوية وهامة لتكوين رأى عام يعبر عن التوجهات السياسية وعن آراء الجماهير. ولكن مع التطور التكنولوجى والصناعى وتزايد المصالح الاقتصادية وبروز قوة الإعلان فى الصحافة ووسائل الإعلام الإلكترونية وبصفة خاصة فى الإذاعة والتليفزيون - أصبحت شركات الإعلان ومؤسساته تمثل قوة ضغط اجتماعى واقتصادى وأيضًا سياسى. ومع تزايد هذا الدور تضاءلت وانكمشت مساحة الحقوق التى نصت على «حق الإنسان فى التعبير» وأصبح يخشى من أن يصبح الإنسان مجرد مستقبل ومستهلك للمعلومات المتاحة، وبالتالى تقل القدرة على تكوين رأى عام شعبى قوى يؤثر فى التوجهات التى تتعارض مع المصلحة العامة.

ومن هنا تزايدت أعداد وسائل الإعلام الجماهيرى وتعددت اتجاهاتها ما بين وسائل إعلام جماهيرية تقليدية تعبر عن وجهات النظر الرسمية ووسائل أخرى للإعلام الجماهيرى طليعية تعبر عن وجهات نظر الرأى العام الشعبى الجماهيرى. فالرأى العام أهم دليل على أن الجماهير فى الدول الديموقراطية الحديثة قادرة على ممارسة حقها فى التعبير على الرغم من وجود بعض العراقيل وبصفة خاصة من خلال قوى الضغط الاقتصادى، والذى قد تمارسه بعض المؤسسات والشركات الكبرى عابرة القارات التى تضع الربح المادى فى المقام الأول.

ثالثا: أركان الرأى العام:

لعل قدرة الإعلام ووسائله المختلفة على تكوين رأى عام تتوقف على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى على تعزيز أركانه المختلفة، ونعنى بأركان الرأى العام فى مجتمع ديموقراطى حديث الركائز الأساسية التى تحقق للجماعة الديناميكية التفاعل والقدرة على إنجاح مشروعات التنمية، ولعل فى مقدمتها وجود نظام إعلامى منفتح ومتوازن وديموقراطى، يعمل من خلال نظام لإنتاج المعلومات.

أصبح الرأى العام هو القادر على توجيه المعلومات وصناعتها وتشكيلها بطرق مختلفة تتوافق مع مقومات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى المختلفة، وبصفة خاصة الوسائل المرئية المسموعة من مضمون تليفزيونى وسينمائى، وأيضًا من خلال وسائل النشر المتعددة وبصفة خاصة الإنترنت الذى أصبح الوسيلة المتطورة الإلكترونية التى تحقق للصحافة الإلكترونية القدرة على الانتشار فى جميع أرجاء العالم بواسطة شبكات الاتصال والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالاتصال عبر الإنترنت.

إذن تغير الموقف الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى، وأحدثت هذه التحولات الجذرية ليس فقط على الصعيد المحلى والقطرى ولكن على صعيد العلاقات الدولية التى بنيت على متغيرات غير ثابتة، أحدثت فى تلك المناطق المتعددة والمتفرقة فى دول العالم النامى اختلالات فى التوازن القائم فى بنية المجتمع الاقتصادى

والاجتماعى والسياسى والثقافى، وأثرت على الكثير من المقومات الفكرية والأيديولوجية والثقافية والعلمية التى كان لها دورها وتأثيرها، وبخاصة فيما يتعلق بتكوين الرأى العام النشط والقومى فى مجالات متعددة خاصة فى مجالات التحرر السياسى والاقتصادى فى الخمسينيات والستينيات فى مصر وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. ولكن مع عصر الانكسار خاصة فى دول العالم العربى بعد نكسة ١٩٦٧، وما فرضته من تراجع فى مجالات عديدة، وتزامنت تلك الفترة مع ما حدث من تطور علمى وتكنولوجى هائل، والتسابق الدولى بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية لغزو الفضاء. وأصبحت المصالح الدولية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية هى التى تسيطر على الرأى العام الدولى والعالمى، وأصبح مفهوم الرأى العام من خلال مداخله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يعكس الحقائق الدولية على أرض الواقع خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ولقد أشار العديد من الباحثين والعلماء بالمدرسة الاجتماعية الإعلامية الحديثة فى فرنسا منذ أواخر التسعينيات إلى أن دراسات الرأى العام خاصة من الناحية الاجتماعية والثقافية لم تعد لها ضرورة، فلقد استبدل بها دراسات أخرى للدعاية والإعلان التجارى وأيضًا للتأثير الفكرى لتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية من خلال الدعاية السياسية.

أما الرأى العام بمفهومه اللاتينى والرومانى، أى صوت الشعب، فلم يعد له وجود على أرض الواقع، إلا فى فترات الأزمات الدولية الحقيقية، كحرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ٢٠٠٣،

ومن قبلها الحرب على أفغانستان ، وأيضًا الحرب المستديمة فى فلسطين من القوات الإسرائيلية، والحرب الحديثة المسلحة من قبل القوات الإسرائيلية على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦. فالرأى العام يتكون من خلال أنظمة متكاملة البناء الاجتماعى والثقافى والقوة العسكرية والاقتصادية، فليس للأنظمة الضعيفة قدرة أو قوة على فرض ما يطلبه صوت شعوبها، أى الرأى العام الشعبى أو حتى الرسمى.

ويمكن القول بصفة عامة إن الرأى العام كمصطلح ومفهوم لم يصبح ظاهرة لها أهميتها القصوى خاصة بالنسبة لوظائف عملية الاتصال الجماهيرى إلا فى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عن طريق الصحيفة أولاً بعد تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وإقرار مبادئ الحرية؛ حرية الفكر والتعبير، ومع انتشار مؤسسات التعليم والمدارس والتأليف المتعدد الاتجاهات ووسائل النشر والطباعة.

فقبل هذا التاريخ لم يكن الرأى العام ظاهرة اجتماعية وسياسية وثقافية، ولقد وضعت تعريفات عديدة لمفهوم الرأى العام، ولعل من هذه التعريفات تلك التى وضعت من قبل «لورنس لويل» فى كتابه «الرأى العام والحكم الشعبى» (١٩١٣)، ومن قبل «والتر ليبان» عام ١٩٢٢، و«ليونارد ترومان» و«آرثر كورنهوزر» وأغلب هؤلاء الكتاب يجمعون على أن الرأى العام هو انعكاس لاتجاهات أعضاء مجموعة اجتماعية نحو قضية أو موقف محدد يثير الاهتمام فى فترة محددة من الزمن، فهو يرتبط بآراء واتجاهات الجمهور إزاء قضية محددة قد تكون اجتماعية أو ثقافية أو سياسية وفقًا لتفضيلات الجماعة أو المجموعات من الأفراد.

ويحدد «هينس» عناصر أربعة لمصطلح الرأى العام، وهو يتفق فى كثير من الآراء والمفاهيم التى وضعت من قبل عدد من علماء الاجتماع والسياسة خاصة فيما يتعلق بأن تكون القضية محل اهتمام جماعة من الأفراد أو الجماعات، أى يشترط وجود جمهور تتفق آراؤهم حول قضية عامة تثير الاهتمام. يشتمل هذا الجمهور على جماهير فرعية (Sub-public) أى يكون هناك تنوعات فى الآراء قد تختلف أو تتنوع وفقاً لمدى تعقد القضية أو الموضوع الذى يتكون حوله الرأى العام. ولعل أهم العناصر على الإطلاق فى هذه الشروط الأربعة هو شرط التعبير عنها؛ أى التعبير عن القضية بأى وسيلة من وسائل التعبير، فالإحساس بالمشكلة لا يكفى، بل يجب أن تكون هناك وسيلة متاحة من وسائل التعبير، وقادرة على التعبير عن هذه القضية التى تمثل قلق واهتمام الجمهور.

هذا الشرط الرئيسى والأساسى فى مجالات علوم الإعلام والاتصال الجماهيرى أصبح محور اهتمام علماء الاتصال والإعلام خاصة بعد ثورة المعلومات والاتصال الجماهيرى الثانية، بعد أن أصبحت الوسائل الإلكترونية والمعلوماتية والطفرة الكبرى فى مجال الإنترنت وشبكاته والتليفزيون الدولى - هى الأمور الأقدر على التعبير وملاحقة الأخبار والحوادث، والقدرة على نشرها بطرق تفوق فى السرعة الوسائل التقليدية الأخرى.

ولعل للبحوث العلمية فى مجالات العلوم الإنسانية بصفة عامة واللغوية والاجتماعية بصفة خاصة، وما قدمته من مناهج بحث فى تحليل بنية اللغة الإلكترونية الحديثة والمرئية المسموعة وما قدمته من



تفسيرات لعناصرها وما يمكن أن تقوم به من تأثير مباشر وغير مباشر على المتلقى - الأثرَ الكبيرَ فى الوصول إلى استنتاجات علمية صريحة حول أهمية الربط بين وجود بنية التعليم وبين اللغة التليفزيونية؛ نظرًا لما تتصف به من مقومات يمكن التأثير من خلالها خاصة فى تلك الدول الأكثر قدرة على إنتاج المعلومات المتعددة والمتنوعة، وهذا على خلاف تلك الدول التى تعانى عدم وجود بنية علمية صالحة تعمل من خلال تطبيق المنهج العلمى لتحليل القضايا المتعددة التى تعانيها الجماهير، ليس فقط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل التاريخية والثقافية وفى المجالات التى تتصل بالبيئة والصحة والسكان، فهى غالبًا ما تكون غير قادرة على إنتاج مضمون يعكس الواقع ويعكس متطلبات تكوين رأى عام مستنير.

ومن هذا المنطلق، نقوم بتقديم مدخل يفسر بعض الجوانب الهامة المرتبطة بالرأى العام فى دول العالم النامى، والتى تدور حول أهمية التليفزيون كمضمون وكأداة للتعبير عن الرأى العام الرسمى منه والشعبى أو الجماهيرى، فهو الوسيلة أو «الميديا» ذات السلاح المركب، قد يكون سلاحًا للتنمية ولتعبئة الرأى العام وتكوينه، أو قد يكون سلاحًا موجهًا إلى عقول وفكر الشعوب بهدف تغييب الوعى وتمييع المعرفة، ولتكوين رأى عام مسالم مغيب لا يتفق مع متطلبات المرحلة التى تعيشها الشعوب النامية، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

من خلال هذا المنطلق، يمكن تأكيد أن وسائل الإعلام المختلفة هى الوسيط الأساسى أو الميديا (Media) أو الوسيلة (كشكل ومضمون) التى

تقع بين السلطة السياسية؛ أى صناع القرار السياسى، والجمهور الذى يتكون من أفراد وجماعات، وذلك من خلال تعبئة هذه الجماهير لتكوين رأى عام قادر على مساندة وقبول الأفكار الجديدة وتبنى المشروعات العامة والأفكار المطروحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع من خلال مضمون إعلامى قادر على الإقناع والتأثير؛ وذلك بهدف مساندة الجماهير لهذه المشروعات والأفكار بالعمل الجاد على إنجاحها.

ولعل قدرة الإعلام ووسائله المختلفة على تكوين رأى عام ديناميكي ونشط تختلف من وسيلة إلى أخرى، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فتتوقف هذه القدرة على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم على تعزيز أركان الرأى العام وخلق بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مواتية لدفعه وتشجيعه حتى يكوِّن جماعة إدراكية مقبولة ودافعة.

أى يمكن القول إن قدرة الإعلام على تكوين رأى عام قومى نشط تتوقف على قدرة المجتمع والنظام القائم على تعزيز وبناء أركان العملية الإعلامية القادرة على تكوين وتبنى الاتجاهات والآراء والمشروعات الجديدة، والعمل على إنجاحها.

فالإعلام هو من أهم النظم الاجتماعية الأكثر التصاقاً وتفاعلاً مع الحياة والأنماط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بالإطار الاجتماعى والثقافى والمعرفى للمجتمع. وتقاس فاعلية العملية الإعلامية فى أى مجتمع من خلال كيفية تعامله وتفاعله مع الفرد والبناء الاجتماعى والثقافة، ومن خلال قدرته على تكوين رأى عام مستنير نشط وقوى.



ويجب لتحقيق هذا الهدف أن يتوافر فى المجتمع عدة شروط حتى يقوم الإعلام بدوره فى تحقيق هدفه النهائى؛ أى تكوين الرأى العام، ولعل من أهمها توافر المعلومات الموضوعية المتعددة حول الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية من منطلقها القومى والدولى، قوامها الدراسات العلمية المتعمقة التى تعمل على حصر الأسباب والمقومات الموضوعية للمشكلات والقضايا المطروحة.. وبصفة خاصة بعد تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن الصراعات الدولية والحروب العسكرية والتطور فى نظم الاتصالات والإعلام الجماهيرى خاصة.

ولعل أركان العملية الإعلامية فى العصر الحديث، القادرة على تكوين رأى عام رشيد تنطلق من خلال:

١ - المتلقى الواعى.

٢ - المعلومات الموضوعية المدققة.

٣- التجهيزات التكنولوجية والإلكترونية والمعرفية فى مجالات الاتصال الجماهيرى.

■ الرأى العام كظاهرة اجتماعية وحضارية فى المجتمع الحديث:

شكلت الطباعة أهم العناصر فى تكوين الرأى العام فى العصر الحديث، والذى يُعرف بـ«عصر الطباعة». لقد ظهرت الطباعة وتطورت بفضل «جوتنبرج» فى منتصف القرن الخامس عشر فى أوروبا الغربية، وأصبحت تعمل بطريقة أكثر كفاءة فى القرن

السادس عشر حيث تطورت نظم التعليم واتسعت، وأدت إلى زيادة المعلومات المطبوعة. ولكن ليس للطباعة وحدها الفضل الأول - فى عصر النهضة من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر أهمية تكوين الرأى العام، ولكن لابد من تزايد أعداد القراء بتعليمهم؛ أى فتح المدارس وزيادة أعدادها فى المجتمع. فحركات الإصلاح الدينى والاجتماعى والاقتصادى التى حدثت بعد الثورة الصناعية هى التى أدت إلى تعميم صور الإصلاح فى المجتمعات الحديثة. ولعل اتضاح ظاهرة تشكيل الرأى العام فى مجتمع من المجتمعات هو أهم صفة من صفات التطور التى تؤكد أن المجتمع قد مر بمراحل التطور المؤدية إلى ظهوره.

ولعل للثورة الفرنسية والأمريكية دورهما فى تأكيد أهمية هذه الظاهرة وأهمية وجودها بين الأفراد فى المجتمع. ولقد عبر الكثير من المفكرين الفرنسيين والأوروبيين عن أهمية هذه الظاهرة بين القرن السادس عشر والثامن عشر كأهم أداة وظاهرة فى دعم السلطة أو الثورة عليها، وعن دور الصحافة كأداة هامة وركن رئيسى لتكوين الرأى العام الداخلى لمساندة الفكر المستنير فى الدولة، والتعبير عن حقوق الفرد والجماعة وأهمية حرية النقد وإبداء الرأى فى مختلف الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتدعيمها. ولعل من أبرز هؤلاء فى العالم الغربى «جان جاك روسو» و«جون ستيوارت ميل» و«بنتام» وآخرين.

ففى فرنسا أكد «روسو» فى كتاباته ضرورة احترام الحكومة للإرادة العامة أى للرأى العام. وفى إنجلترا شدد «جون ستيوارت ميل» على

أهمية الرأى العام وقال: «لو اتفق العالم كله على رأى معين ما عدا شخصًا واحدًا فليس للعالم الحق فى إسكات وقمع ذلك الرأى». وكل ذلك يؤكد أهمية ظاهرة الرأى العام كقوة سياسية واجتماعية وثقافية، وأيضًا يمكنها أن تحمى الحريات وتنظم ممارسة السلطة. ولقد أكد «بنتام» الرأى العام كأداة للضغط الاجتماعى فى نظريته «علم اجتماع المعرفة» «Sociolgie de la Connaissance» وفى العصر الحديث، أى بعد الستينيات من القرن العشرين، ظهرت عدة آراء معارضة لأهمية الرأى العام كموحد للآراء العامة والنافعة فى المجتمع خاصة، فى العصر الحديث؛ عصر اتضاح أهمية البعد الاجتماعى فى تحليل مفهوم الرأى العام. وبصفة خاصة المدرسة الفرنسية التى ترى أن الرأى العام فى العصر الحديث بعد التطور العلمى والتكنولوجى فى مجالات جمع المعلومات وتمركزها فى عدد قليل من الدول الغربية الصناعية قد تدعم مفاهيم، فى أغلب الأحيان هى مفاهيم لا يمكن أن تكون من صنع رأى عام قومى، بل هى آراء صادرة عن حكومات أو أقلية سياسية تمتلك مقاليد الحكم والقوة الاقتصادية والسياسية والفكرية، والتى تستغل فكرة تدعيم الرأى العام وتنميته حول بعض الموضوعات التى تراها فى صالحها، خاصة فى عصر أصبحت الشركات المتعددة الجنسية فى الغرب، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وما تمتلكه من أدوات ومن وسائل الإعلام الجماهيرى وقدرتها الاقتصادية وتسخيرها فى صناعة المعرفة، العنصر الأساسى والفعال فى تكوين الرأى العام وتشكيله.

تلك الموضوعات أصبحت موضع تساؤل العديد من علماء الاجتماع والإعلام والسياسة حول وجود الرأى العام بالمعنى الصحيح، بل أدى

إلى أن أصبح هذا المصطلح فى نظرهم من المصطلحات المشكوك فى جدوى وجودها؛ وذلك للعديد من الأسباب ولعل أهمها الأوضاع المتأزمة التى خلقها هذا التنافس الاحتكارى للنظم الإعلامية الدولية للاتصال فى أوروبا الغربية فى ثنايا التنافس الحاد بين القنوات الفضائية لاجتذاب أكبر عدد من المشاهدين؛ حتى تضمن القدر المناسب من الدخل عن طريق الإعلان أو رسوم الاشتراك أو منهما معًا، وذلك بالنسبة للقنوات التجارية. ولكن هناك قنوات أخرى تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية أو ثقافية أو أيديولوجية وهى هادفة فى المقام الأول إلى تكوين رأى عام داخل حدود الإقليم الذى تستهدفه لتحقيق غايات بعيدة المدى، ولقد أثير العديد من المناقشات حول هذه النقطة الهامة التى تتخذ اتجاهين:

١- **آثار هذا التقدم التكنولوجى والعلمى المستمر فى دول العالم الأول،** وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات الأقمار الصناعية للاتصال الجماهيرى. وتزايد هذا القدر من القنوات الفضائية المحملة بالعديد من البرامج والأفكار والمعلومات الإقليمية منها والتى تغطى منطقة جغرافية محددة غالبًا ما تتفق وتتواصل من خلال عادات وتقاليد ولغة متقاربة أو عالمية؛ بهدف تكوين رأى عام يتفق مع التوجهات السياسية والفكرية والاقتصادية لدول المصدر المالكة للقدرة التكنولوجية فى مجالات الإعلام والمعلومات والقدرة على قولبة وصناعة الرأى العام الذى يتفق مع أهدافها ومصالحها.



ولقد أثار هذا التدفق الإعلامى والثقافى القادم من الولايات المتحدة الأمريكية قلق دول عريقة فى ثقافتها فى أوروبا الغربية مثل فرنسا، وأصبحت فى موقف المدافع عن هويتها وثقافتها من اقتحام هذه القنوات الفضائية وقدرتها على قولبة وتشكيل الرأى العام من خلال سيطرتها على القنوات الفضائية وشبكاتها، والتى أصبحت فى العقد الأخير من القرن العشرين إحدى مصادر الصراع الثقافى والأيديولوجى بين الدول المتقدمة فى أوروبا فيما بينها وبين الدول النامية.

وكما أشرنا فإن ازدياد التحديات التى تواجهها شعوب دول العالم النامى لا يقتصر فقط على تلك المجتمعات، ولكن أيضًا على دول وشعوب العالم المتقدم فى أوروبا. ولقد أكد العديد من الدراسات أن جانبًا كبيرًا من المسئولية ملقًى على الإعلام الأمريكى فى الولايات المتحدة الأمريكية، والذى غيّر من موازين القوى فى الشمال والجنوب والشرق والغرب، وطرح من خلال قدرته على قولبة وتشكيل الرأى العام.

ولعل تلك النظرة إلى أهمية التطور فى مجالات علوم الفضاء وصناعة الأقمار الصناعية للاتصال والمعلومات والإعلام واستخداماتها فى صناعة الرأى العام فى العصر الحديث، أو فى تلك الفترات المتأزمة فى مجالات الحروب النفسية والحروب الباردة وحتى فى الحروب المسلحة - اتضحت استخداماتها بعد التطور فى النظرية الفلسفية واختلافها من الفلسفة القائمة على القانون الطبيعى إلى الفلسفة الفردية النفعية التى كانت أساس الفكر النفعى للاقتصاد

الحر الذى تطور كمنهج علمى طبق فى مجالات الاتصال الجماهيرى وعلومه فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ولقد بينت النظرية الإعلامية وبحوثها خاصة فى فترات الأزمات وفترات الحروب العالمية الأولى والثانية أهمية التركيز على ضرورة الاهتمام بالرأى العام الداخلى والخارجى، وأظهرت أهميته كعامل من العوامل التى تمهد للانتصار المسلح وأيضًا فى مجال الحروب الباردة.

ولقد تطورت البحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات الرأى العام التى قام بها العديد من الباحثين والمفكرين والعلماء أمثال: «ج. كورنويل» و«بنتلى».. ولقد انتشرت تلك الأفكار فى المعاهد العليا والجامعات الأمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الرأى العام، وكان أهمها «معهد جالوب». وفى عام ١٩٣٧ أصدرت أول مجلة متخصصة فى مجالات الرأى العام، فصلية تعنى بطرح أهم الأفكار الحديثة فى هذا المجال أمام الباحثين والمهتمين بشئون الرأى العام الدولى والإقليمى؛ الداخلى والخارجى.

ولقد طرح هذا التقدم الفكرى والعلمى فى مجالات الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية مزيدًا من القضايا والإشكاليات والتحديات على المستوى الدولى فى دول العالم النامى والدول المتقدمة فى أوروبا الغربية والشرقية، خاصة فى السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن العشرين. لقد نظر إلى القنوات الفضائية للاتصال الجماهيرى عبر القنوات الفضائية الدولية التى تتبع الشركات



المتعددة الجنسيات والتى تسيطر على كبريات وكالات الأنباء العالمية، والتى تقوم بالاحتكار شبه التام والسيطرة على مصادر المعلومات فى العالم - على أنها المسئولة عن زيادة الصراع الفكرى والأيديولوجى فى العالم، وتثير قضايا الأمن القومى الذى أصبح لا يحترم بين الدول الكبرى بعضها البعض، والدول الكبرى ودول وشعوب العالم النامى. لقد أصبحت هذه القنوات أدوات هامة لتطويق وتشكيل الرأى العام بطرق متعددة، وأصبحت قوة ضغط حقيقية داخل حدود الدولة تخاطب الشعوب والجماهير بطرق متعددة قد تتعارض مع مصالح النظام السياسى فى أغلب الأحيان.

ولذلك أصبح تشكيل الرأى العام وقولبته عن بعد أو عبر أدوات وسائل للإعلام والاتصال الجماهيرى والثقافة قد تتحكم فى إدارتها وتوجيهها دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من قدرة فائقة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا المتطورة، والريادة فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية للفضاء، والتى وظفت لتكوين أسطول إعلامى فضائى قادر على اقتحام الحدود الدولية ومخاطبة الرأى العام فى دول تريد دولة المصدر تغيير اتجاهاتها والتأثير على الرأى العام هناك، وأحدثت انقلابًا حقيقيًا فى موازين القوى فى الشرق والغرب، وذلك عن طريق تأكيد بعض المفاهيم بمخاطبة الجماهير فى تلك الدول متخطية الحدود الإقليمية، وبالتالى أثيرت قضايا الأمن القومى والثقافى على الساحة الدولية. ولقد ألقت فرنسا خاصة جانبًا كبيرًا من المسئولية على الإعلام الأمريكى فى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الإعلام ووسائل المعرفة والثقافة عبر القنوات الفضائية الدولية

وعبر ما يسمى بالهيمنة والتسلط الفكرى والثقافى والسيطرة على الرأى العام داخل حدود الدولة؛ أى اختراق الأمن الثقافى والمعرفى.

وأصبحت القدرة على حماية الحدود وحماية الأمن القومى من تلك الهجمات الفكرية على عقل وفكر الجماهير غير متكافئة لتحقيق هذه الحماية، بل أصبح مفهوم الرأى العام الذى طرح منذ بدايات القرن العشرين مختلفاً اختلافاً كبيراً؛ حيث تغيرت العناصر المكونة لأركانه ومقوماته حتى يواجه تلك التحديات للقوى الكبرى والمتسلطة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والفضاء.

لقد أكدت الدراسات الإعلامية فى بدايات النصف الثانى من القرن العشرين أن الإعلام والاتصال الجماهيرى هو أهم أداة من الأدوات التى تؤكد مبادئ حقوق الإنسان وقدرتها على تكوين رأى عام مستنير من خلال ما تطرحه الدولة ونظامها السياسى. وأصبح هذا المفهوم ينظر إليه فى بدايات الألفية الثالثة بكثير من التحفظ؛ نظراً للتحديات الإعلامية والمعرفية التى تواجه المجتمعات فى الشرق والغرب.

٢- **الرأى العام كشرط للوظيفة الحضارية للإعلام:** فالإعلام ونظمه المتعددة ينظر إليه على أنه الوجه الحضارى للمجتمع ومؤسساته، ويمكن من خلال هذا المنطلق تأكيد أن الإعلام ووسائله المختلفة، لا يمكن فصله عن حقيقة التطور الاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمع؛ أى لا يمكنه الانفصال عن الوظيفة الحضارية للمجتمع الحديث، فالإعلام هو المحور الأساسى للوظيفة الاجتماعية



والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية فى المجتمع، فهو الوجه الحضارى الملموس لمجتمع ما. تلك الوظيفة الحضارية تنعكس من خلال ما يقدمه الإعلام ووسائله المختلفة من المعلومات الموضوعية والحقيقية التى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف المجتمع ومشكلاته وقضاياه؛ بهدف توجيه وتكوين رأى عام مستنير ونشط لمواجهة تلك القضايا والتحاور حولها لإيجاد أنسب الحلول الموضوعية، فهو يرتبط بالخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة الحديثة، وفقًا للمواقف الوطنية والدولية.

والوظيفة الحضارية لوسائل الإعلام الجماهيرى لا يمكنها أن تتحقق فى غياب سياسة إعلامية تحقق نوعًا من المشاركة والتفاعل، فأهم عنصر فى تحقيق الرأى العام الوطنى أو الداخلى داخل الدولة هو وجود سياسة إعلامية واضحة تحقق الديموقراطية الإعلامية؛ أى تعمل على تطبيق مبدأ الحق في الاتصال؛ أى حق المواطن فى المعرفة والاتصال. وكلما كانت الرسالة الحضارية للإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى واضحة - أى وجود تشريعات إعلامية واضحة لا تتعارض ولا تؤدى إلى التناقض فى تطبيقها؛ أى وضع دستور ينص على مبدأ حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة والإعلام، وإفساح مكان للفرد والجماعة فى ممارسة الحق فى الإعلام والاتصال وممارسة دوره القانونى والاجتماعى والفكرى عبر أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيرى - كانت هناك مشاركة فعالة للفرد والجماعة؛ أى مشاركة شعبية من خلال الرأى العام تؤدى إلى الازدهار والتطور والالتفاف حول المشروعات القومية.

فالإعلام والاتصال الجماهيرى ووسائله المختلفة يعتمد على الحوار والإقناع وحرية التعبير؛ حتى يستطيع تكوين رأى عام مستنير، وحتى يتحقق ذلك هناك بعض الشروط الموضوعية لتكوين الرأى العام، وللتبسيط يمكن تقديم بعض هذه الشروط:

١ - تنمية الثقة بين الجمهور المتلقى ووسيلة الإعلام الجماهيرى أو النظام الإعلامى داخل المجتمع، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المصداقية الإعلامية التى تتطلب المعلومات الصادقة والموثوق فى مصدرها حتى تحقق نوعاً من التفاعل بين الأخبار والأحداث والرأى العام.

٢ - تنمية التفاعل البناء بين المضمون الإعلامى والرأى العام فى المجتمع حول القضايا الملحة، من خلال التفسير والتحليل للأخبار والمعلومات.

٣ - إتاحة فرصة للرأى العام للنقد والمعارضة؛ كقاعدة هامة من قواعد ممارسة المواطن لحقه فى الاتصال؛ كقاعدة أساسية يمكنها أن تدفع الإعلام والاتصال الجماهيرى بوسائله المختلفة لمزيد من الديناميكية فى تغطية الأحداث والأخبار والموضوعات المتعددة، وأن يستوعب المتطلبات الاجتماعية والثقافية العديدة والمجالات المختلفة حتى تتحقق المشاركة؛ العنصر الأساسى فى عملية تكوين الرأى العام الديناميكى والمستنير.

فالرأى العام هو أداة لتأكيد مبدأ الحرية والمساواة والحق فى التعرض للثقافة والإعلام. ولكن هذه المبادئ والمفاهيم تغيرت بعد أن



شهد المجتمع العالمى قدرة العلم والتكنولوجيا وصناعة المعرفة والمعلومات وتمركزها فى عدد قليل ومحدود من الدول الكبرى، تستطيع أن تؤثر على الرأى العام الدولى بطرق متعددة، فلم يعد النظام السياسى داخل الدولة هو المؤثر الوحيد لتكوين رأى عام داخلى يتدفق مع الأيديولوجيا والفكر السائد، وبالتالى يمكن القول إن النظام الإعلامى القومى لا يمكنه أن يفرض من خلال مضمونه نوعًا من الهيمنة؛ أى لا يستطيع بمفرده من خلال أجهزة الإعلام ومؤسساته أن يحقق نوعًا من التأثير على المواقف والاتجاهات وتكوين رأى عام يتفق مع السياسات والأهداف المستقبلية؛ نظرًا لوجود أنظمة دولية تعمل من خلال التطور العلمى والتكنولوجى والصناعى فى مجالات صناعة المعلومات وإعادة بثها من خلال الأشكال الحديثة للاتصال الإلكترونى والإعلام الفضائى - على تدعيم أفكار واتجاهات، قد تكون مغايرة للمواقف القومية.

واختلفت الآراء فى تلك الدول النامية والمتقدمة على السواء حول أى من الوسائل الأكثر تأثيرًا فى فكر الشعوب، خاصة فى دول العالم النامى: الإعلام الصحفى ومؤسساته القومية أو الدولية أم النظم الإعلامية الإذاعية والتليفزيونية القومية، أم الدولية، أم الإعلام الإذاعى والتليفزيونى؟ وفيما يلى نقوم بتوضيح القدرة على تكوين رأى عام خاصة فى دول العالم النامى؛ لأن الفرد متعلمًا كان أو أميًّا لابد له أن يقرأ جريدة أو يستمع للإذاعة أو يشاهد برامج التليفزيون بشكل يخلق نوعًا من التبادل والتفاعل بين النظام السياسى المعبر عن الحكومة والرأى العام. وفى ظل التقدم التكنولوجى وازدهار نظم

الفضاء والقنوات الفضائية أصبح الرأى العام منقسماً بين آراء متعددة ومتباينة حول ذات القضايا والمشكلات.

ولقد أكد العديد من الدراسات أن الفرد ما زال يتأثر بآراء الجماعة التى ينتمى إليها فى المجتمع. ولقد أكد «لازارسفيلد» هذه الحقيقة من خلال أبحاثه فى مجالات التأثير؛ تأثير مضمون الرسالة الإعلامية على مرحلتين، وقدرة قادة الرأى والجماعات الأساسية فى الإقناع والتأثير خاصة فى مجال الدعاية السياسية والتجارية، فقدرة تلك الجماعات الأساسية حاسمة فى تكوين الرأى العام، والتأثير على أفراد الجماعات.

رابعًا: أهم مقومات الرأى العام النشط:

■ **التعليم كمقومة هامة لتكوين رأى عام نشط:**

ويمكن تأكيد أن هناك مقومات لتكوين رأى عام ديناميكى فعال، ولعل أهمها تغيير بنية التعليم الأساسي والجامعي فى الدول النامية بصفة خاصة نظرًا لتردى مستوياته البنيوية، وعدم الأخذ بالمبادئ العالمية الحديثة فى مجالات التربية والتعليم. فالعلوم لا تتطور فى هذه الدول لعدم الأخذ بمبدأ الشمولية والنظرة التكاملية للعلوم. ففى الدول المتقدمة يشير أحد الباحثين إلى أن ظروف المعرفة الحديثة فى القرن الحادى والعشرين، عصر البرمجيات والمعارف قد تغيرت، فتحقيق بنية العلوم الحديثة لن يتحقق إلا «بتغيير بنية التعليم فى الدول النامية؛ بحيث تصبح العلوم أكثر تجاذبًا وتداخلاً»، فالعصر هو عصر العلماء الشموليين؛ حيث تتداخل الاختصاصات العلمية بعضها بالبعض الآخر، وتتداخل الاختصاصات العلمية بالاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.



وأصبح الآن باستطاعة الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة أن تتعامل مع المعلومات بكميات هائلة من التفاصيل؛ حيث فى الإمكان أن تقوم أجهزة الكمبيوتر الحديثة بأنظمتها المتطورة بإجراء عمليات حسابية معقدة تصل إلى تريليون عملية حسابية فى الثانية، كما يمكن تخزين معلومات فى مجالات التاريخ والجغرافيا والعلوم والفنون؛ أى تخزين مكتبة كاملة فى أقراص صغيرة CDs. لقد أصبحت العلوم والمعارف صناعة يمكن التحكم فى تفاصيلها، ويقدر ناتجها الكلى عام ٢٠١٠ بحدود تريليون دولار أو أكثر.

■ **تكلفة المعرفة فى الدول النامية والرأى العام:**

وبطبيعة الحال، هذه المعرفة تحتكرها الدول الكبرى والشركات عابرة القوميات، وتسجلها على شكل براءات اختراع وملكية فكرية تكلف الدول النامية مبالغ طائلة لاستغلالها، حتى المشروعات العلمية والدراسات البحثية الجيدة والهامة الصادرة من دول العالم النامى من قبل العلماء والباحثين تعاد برمجتها ضمن قواعد المعلومات العلمية ووفقًا للصفات العالمية، وتعاد مرة أخرى إلى دول العالم النامى بشكلها المصنع، أى فى شكلها الحديث ولكن بأسعار عالية «وذلك تمامًا كما يتعامل الغرب المتقدم بالمواد الأولية الخام المستخرجة من دول العالم النامى، كالقطن فى حالته الخام وكيف يصنع إلى أنسجة وملبوسات تباع إلى دول العالم النامى بأسعار مضاعفة».

إذن يمكن القول بأن هناك عدم توازن فى القدرة على التحكم والسيطرة على أنظمة الفضاء والمعارف وبالتالى ونتيجة للقضايا

والإشكاليات التى تعترض تطبيق نظام إعلامى متوازن وفعال فى توجيه الرأى العام وتكوينه بطريقة فعالة فى الدول النامية، بالإضافة إلى عدم توافر نظام فعال لصناعة المعرفة والتربية والتعليم - أصبح هناك إشكاليات تعترض إقامة نظام فعال لجمع المعلومات والاتصال الجماهيرى والمعرفة ونظم اتصالات الفضاء يعنى بأهداف دول العالم النامى، فحين تفرض الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق أنظمة الأقمار الصناعية وسياستها التجارية فى الدول التابعة لها خاصة دول العالم النامى من خلال فرض المواد الإخبارية والإعلامية التى تتفق ووجهات نظرها، وعن طريق هيمنة الشركات متعددة الجنسيات العملاقة على الإعلام ونظمه أصبحت تلك القوى هى المتحكمة فى توجيه الرأى العام العالمى والقومى بشكل يعزز اقتصاد وسياسات الدول الكبرى وأهدافها الاستراتيجية.

ولقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات عديدة عندما أرادت فرض ذات السياسات المطبقة فى الدول النامية على الدول المتقدمة فى غرب أوروبا؛ وذلك لتوافر نظام متكامل للإعلام والتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى والصناعى المتقدم فى تلك الدول فى أوروبا الغربية، وأيضًا لوجود رأى عام داخلى نشط ديناميكى هناك يمكنه التصدى لكل السياسات التى لا تحقق له الأمن والاستقرار الداخلى، وأيضًا لوجود نظام متكامل للإعلام والاتصال الفضائى الإذاعى والتليفزيونى، ومؤسساته القومية تعمل لصالح الفرد والجماعة فى مجالات تنمية معارفه، وليس لصالح الشركات الكبرى للإعلان، كل ذلك يضمن تحقيق رأى عام فعال متماسك يشارك فى ضمان حقوقها فى هذا النظام الفضائى الجديد للمعرفة والإعلام.

■ **الرأى العام الصامت والرأى العام النشط:**

وذلك على عكس الوضع فى دول العالم النامى، فالرأى العام الداخلى غالبًا ما نجده منقسمًا بين رأى عام من مثقفى المجتمع وهو غالبًا ما يتصف بالديناميكية والنشاط فى إبداء آرائه الموضوعية، ورأى عام آخر يعبر عن غالبية عظمى وهو رأى عام صامت تجاه القضايا الداخلية؛ وذلك لعدم قدرته على متابعة مضمون وسائل الإعلام خاصة المكتوبة فى الصحافة والنظم الإلكترونية ووسائل المعرفة المتعددة، فهو رأى عام لا يعبر عن قضاياه ليس لضعف وعيه بتلك القضايا، ولكن لأنه منهمك فى قضايا حياتية متعددة ومتشابكة.

ولقد أثار هذا الوضع مخاوف مثقفى دول العالم النامى خاصة انعكاسات هذا النظام الجديد للإعلام والاتصال القومى والدولى والذى أصبح يفيض بموضوعات سطحية لا تنمى الوعى القومى بالقضايا والمشكلات المطروحة، هذا من جانب، ومن جانب آخر انعكاسات النظام الفضائى الدولى الذى تتحكم فى توجيهه القوى والدول الكبرى وبواسطة شركات ضخمة متعددة الجنسيات، وآثاره السلبية التى قد تهدد الأمن الثقافى والإعلامى والفكرى داخل الحدود الوطنية لعدة أسباب لعل أهمها تفشى الأمية وتزايدها، وانخفاض المستوى الصحى والتعليمى والمعيشى، والأمية التعليمية والثقافية، والفوارق الهائلة التى تتنامى بين الطبقات الاجتماعية - هذا بالإضافة إلى التبعية الثقافية والتكنولوجية للغرب، فالتبعية تعنى السيطرة والخضوع وفقًا للتعريف الذى قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ حيث يذكر أن فكرة



التبعية التكنولوجية تشير إلى اعتماد غير متناظر، فالبلد النامى الذى يعتمد عادة على البلدان المتقدمة فى مجال التكنولوجيا، وبشكل غير متناظر يؤدى وضعه هذا إلى علاقة خضوع.

خامسًا: الرأى العام فى النظام السياسى القائم:

ترتبط فاعلية الإعلام فى تكوين الرأى العام على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى القائم على تعزيز أركانه المختلفة.

ويمكن القول: إن قدرة الإعلام على تكوين رأى عام قومى قوى تتوقف على قدرة المجتمع والنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى القائم على تعزيز أركان الرأى العام، حتى يكون جماعة لها كفاءة إدراكية ومعرفية عالية (مثال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) لتحقيق أهداف التنمية القومية.

ومن هنا يمكن القول: إن تكوين الرأى العام الواعى والنشط القادر على التفاعل والديناميكية يرتبط بالعديد من المقومات، وحتى نحدد هذه المقومات والشروط هناك بعض التقسيمات التى نجدها هامة فى هذا التحليل لتحديد شروطه وأركانه المختلفة، خاصة فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة؛ حيث إن المجتمعات ذات النظم القهرية والسلطوية التى لا تطبق النظم الديموقراطية الحديثة يكون الإعلام داخل هذه المجتمعات، بوسائله المختلفة، غير ديناميكى. ففى تلك الدول لا تتمتع نظم الإعلام والاتصال الجماهيرى بالحرية الكاملة فى مخاطبة الجماهير، وتلعب الرقابة دورًا كبيرًا فى توجيه الإعلام، وفى تلك الحالة تكون قدرة الجمهور على التعرض لمضمون وسائل

الإعلام ـ خاصة الصحفية ـ مغلقة، فهو إعلام موجه حيث القيود على شروط صياغة الرسائل والمضامين الفكرية، والبرامج التى تبثها مؤسسات الإذاعة والتليفزيون الوطنية.

ويطبق في العادة أيضًا هذا النظام فى الدول النامية حيث القيود الاقتصادية والسياسية والتشريعية التى تحد من انتشار الرسالة الإعلامية، ويصبح الجمهور مقيدًا وتصبح قدرته على اختيار الرسائل الإعلامية محدودة للغاية. فقد تكون هذه القيود قيودًا مادية لقلة الدخول وتدنيها، فيصبح الفرد لا يستطيع التعرض لوسائل الإعلام المكتوبة والمرئية المسموعة والإلكترونية بسهولة، خاصة بعد التطور التكنولوجي فى مجالات التليفزيون والقنوات الفضائية والإنترنت والوسائل الأخرى الحديثة، والتى تتطلب تجهيزات خاصة، إلى جانب معرفة أكثر من لغة إضافة إلى لغته الوطنية حتى يستطيع تعرُّف المضمون الإخبارى والبرامجي فى تلك الوسائل الإلكترونية والتليفزيونية والإذاعات الدولية، إلى جانب غياب نظام إقليمى معرفى وصحى وتعليمى.. كل هذه العوامل تحد من تكوين رأى عام فعال، ويتنافى بالتالى مع شروط الديناميكية؛ إذ يتصف الرأى العام فى هذه الحالة بمحدودية التفاعل.

ولمزيد من الإيضاح نضع أربعة تقسيمات أساسية لنظم الإعلام والاتصال الجماهيرى، وهى تحدد تلك العلاقة التى تربط الجمهور بظروف التعرض للرسالة الإعلامية وقدرته على فهم هذه الرسالة وتكوين وجهة نظر مؤيدة، أو بمعنى آخر قدرة المضمون الإعلامى

لوسيلة أو أكثر من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى على التأثير فى الأفراد والجماعات المكونة للجمهور لاتخاذ موقف محدد أو اتجاه فكرى خاص يؤثر فى اتجاهاتها ومعارفها بطريقة ديناميكية؛ أى بطريقة مؤثرة فى الاتجاهات والسلوك والأفعال.

وانطلاقاً من هذه المقدمة وللتبسيط، يمكن الإشارة إلى أن هناك نظماً إعلامية منفتحة، ونظماً أخرى منغلقة.. والتمييز ما بين هذه النظم يمكن تقديمه من خلال قدرة الجمهور على التعرض بحرية ويسر وسهولة لمحتويات الرسالة والمضمون الإعلامى لوسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة المتاحة فى المجتمع، وهذا يعنى أن مضمون الرسالة الإعلامية قد يتعرض لبعض القيود وهو فى طريقه إلى الجمهور المتاح فى المجتمع، ومن هنا تأتى أهمية التعرف على مقومات الجمهور الواعى الذى يتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى. وكما أشرنا يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من النظم الإعلامية.

■ **الرأى العام ونظم الإعلام**

■ **تنوع صور الرأى العام:**

يأخذ الرأى العام صوراً وأشكالاً متعددة ومتنوعة تبعًا للنظم السياسية السائدة فى المجتمع؛ أى تبعًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تتوافق مع مكوناته ومحدداته.

ولقد تعددت أشكال الرأى العام وفقًا للمسميات التى يمكن أن تطلق عليه من قبل الباحثين والمحللين فى مجالات السياسة والإعلام والاجتماع. فمثلاً هناك الرأى العام الحربى، والرأى العام الثقافى،

والرأى العام الظاهر، والرأى العام الكامن، كما أن هناك الرأى العام الوطنى، والرأى العام الإقليمى، والرأى العام القومى، والرأى العام الدولى.

هذه التنوعات لا يمكن أن تتحقق أو يكون لها مصداقيتها دون النظر فى نظم الإعلام القومية ودورها فى نشر الأخبار والأحداث، والنظر فى طبيعة عملية الاتصال الجماهيرى ووظائفها الأساسية داخل المجتمعات المختلفة، ولعل هناك قاعدة عامة يمكن تبنيها ونحن نناقش هذه التنويعات لصور الرأى العام، وهى ظروف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى فى ظل النظم الاجتماعية المختلفة، ولعل هناك نظامين أساسيين:

* النظم المنفتحة إعلاميًا.
* النظم المنغلقة.

أ - النظم المنفتحة إعلاميًا:

هى تلك النظم التى لديها إمكانيات واسعة وقدر كبير من تلقائية تحليل الأخبار والأحداث والنظر إليها بموضوعية ويسر، بشكل يتيح التبادل مع بيئة وبنية النظام الاجتماعى والثقافى والسياسى، فالأخبار والأحداث تكتسب حيوية فى العرض والتحليل، فهو نظام يتوافر لديه بيئة اجتماعية قادرة على التفاعل مع الأحداث والقضايا.

والنظم المنفتحة إعلاميًا يكون لها قدر كبير من الإمكانيات التكنولوجية والعلمية والصناعية، وهى دائمًا ما تكون الدول المتقدمة صناعيًا مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا المتقدمة،



واليابان، لكن مع شيء من التباين فيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام؛ هذا التباين يفرض نوعًا من إدارة وسائل الإعلام والتنظيم الداخلى التى من شأنها أن تقلل من قدرة النظام المفتوح إعلامياً كالموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للاختلاف فى طبيعة المجتمع فى كل من المجموعتين والمفاهيم التى تدور خاصة حول مفاهيم مثل الديموقراطية وحرية التعبير ومقدار الحرية الاقتصادية الموجودة داخل النظام الاجتماعى والسياسى.

وفى تلك الدول تتكامل البنى الأساسية فى المجتمع فى بنية التعليم والتربية والصحة والبحث العلمى والبنية الاقتصادية والسياسية. فلا يمكن أن نتصور قيام نظام منفتح إعلامى، أى نظام صحفى مقروء ونظام مرئى مسموع تليفزيونى وإذاعى دون النظر فى مقومات الأفراد والجماعات، أى الجمهور المستقبل من حيث قدرتهم على التلقى والتعرض للرسائل الإعلامية المختلفة.

وكلما زادت مستويات المعيشة وزادت رعاية الدولة للأفراد من خلال نظام محكم للتأمينات الاجتماعية والصحية والأجور، لا يمكن أن يتحقق نوع من الأمن الاجتماعى القادر على وجود أفراد منفتحين ثقافياً وفكرياً يتفاعلون مع الوسائل الإعلامية والثقافية. ومن هنا يمكن إذن من خلال نظام الاتصال والإعلام الموجود طرح الأفكار والموضوعات والأحداث بطرق موضوعية وفعالة وبقدر كبير من المصداقية. إذن يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار ونحن نناقش نظم الإعلام المنفتحة والاتصال الجماهيرى فى الغرب أن وظائف الإعلام وأدواره



الأساسية وسماته فى تلك الدول المتقدمة مشتركة إلى حد كبير؛ إذ إن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا فى التفاعل الاجتماعى وفى الحوار الثقافى والمعرفى والسياسى والاقتصادى؛ أى إنه يلعب دورًا أساسيًا فى تكوين الرأى العام.

ويمكن القول: إن النظم الإعلامية المنفتحة بصفة عامة هى تلك النظم التى تتيح قدرًا كبيرًا من التبادل فى الآراء، وليس هناك قيود على طرح الأفكار ومناقشتها.

ب - النظم المنغلقة (المقيدة):

والتى تبدو فى ظل بعض الظروف الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية داخل الدولة. ففى بعض الدول النامية يكون هناك قيود على الجمهور فى استقبال الرسائل الإعلامية أو التعرض لها. ومن الأمثلة على هذه القيود: القيود الاقتصادية، والقيود المعرفية؛ فالقيود الاقتصادية غالبًا ما تحد من قدرة الجمهور على التعرض لمضمون وسائل الإعلام؛ وذلك لتدنى الأجور ومستويات المعيشة، والقيود المعرفية تتمثل فى عامل اللغة وحاجز الأمية؛ إذ توجد فى بعض دول إفريقيا أعداد كبيرة ونسب عالية من الأمية التى قد تصل إلى ٨٠٪ من مجموع الأفراد، فتدنى مستوى التعليم والمستوى الثقافى؛ أى عدم قدرة البنية التعليمية والثقافية على نشر العلم والمعرفة.. هذه القيود تحد من القدرة على تكوين رأى عام مستنير فعال.

وهناك متغيرات تقيد من حرية النظم الإعلامية فى القيام بمهامها لنشر الفكر والأحداث القومية والعالمية، هذه المتغيرات تعمل على

وضع بعض القيود وتضفى على النظم الإعلامية بعض الصفات، ولعل أهمها متغير الملكية؛ أى ملكية الوسيلة الإعلامية والقدرة على التحكم فى المضمون، والملكية قد تكون ملكية خاصة أو ملكية عامة، والقدرة على التحكم قد تكون مركزية أو غير مركزية.

النماذج اللامركزية (العامة أو الجماهيرية): وهى نماذج النظم الإعلامية الموجودة فى شمال دول أوروبا الغربية، ففى فرنسا والدنمارك؛ حيث إن هناك شركات ومؤسسات الإذاعة والتليفزيون مملوكة للجماهير؛ أى ملكية عامة، والنظام الإعلامى المطبق هو النظام اللامركزى فى مجالات الإعلام والاتصال الجماهيرى. هذه النظم تتيح وتسمح بتكوين رأى عام مستنير قوى يعبر عن المصلحة العامة للأفراد والجماعات. ولكن هذه النظم - كما أشرنا من قبل - هى نظم تعكس مجتمعات متقدمة على أسس متينة تعمل دائماً على تنمية قدرات الفرد والجماعة من خلال تنمية بنيتها الأساسية بطريقة مستمرة، عن طريق تنمية البحث العلمى فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات المتطورة التى تخدم القدرة التنافسية فى مجالات الصناعة على المستوى العالمى، وأيضًا تعمل على تنمية البحث العلمى فى مجالات التربية والتعليم والصحة والبيئة والاقتصاد والتنظيم والإدارة.. كل ذلك يخلق بيئة قادرة على تبنى الفكر الحديث وتبادل الآراء والعمل لخدمة المصلحة العامة. فالرأى العام فى تلك الدول الحديثة هو رأى عام ديناميكى نشط يدفع دائمًا بالفكر الحديث إلى مراحل التنفيذ للاستفادة العامة.

وفى ظل هذه النظم اللامركزية لا تستطيع مجموعة سياسية أو مجموعة صاحبة مصلحة أن تسيطر على الرسائل الإعلامية، حتى ولو كانت مجموعة صاحبة مصلحة معينة من قبل البرلمان أو المجالس الوزارية أو الشعبية. ولكن يمكن القول إن هناك نظماً مختلطة فى أوروبا الغربية؛ حيث تمتلك المصالح الخاصة بعض البرامج فى داخل مؤسسات الإذاعة والتليفزيون، ومثال ذلك فى المملكة المتحدة.. ولوكسمبرج.. وبلجيكا.. وهذا النظام المختلط أصبح يؤخذ به كثيراً خاصة داخل مؤسسات الإذاعة والتليفزيون فى أوروبا الغربية خاصة بعد أن تطورت وانتشرت النظم الفضائية الدولية.

النظم الجماهيرية المركزية: وهى النموذج الاشتراكى أو الشيوعى؛ حيث يملك القطاع العام هذه المؤسسات، ويصبح هو المسيطر على توجيه الرسالة الإعلامية خاصة الإذاعية والتليفزيونية... ويتحكم القطاع العام عن طريق الحزب السياسى المسيطر ويتحكم بطرق مركزية... ولعل المثل البارز فى هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتى سابقاً، والعديد من دول أوروبا الشرقية فى السابق.

النموذج الخاص اللامركزى: فإن وسائل الإعلام فى هذه الحالة مملوكة ملكية خاصة، وبالتالى فليس هناك مجال لتحكم مركزى من قبل النظام السياسى الحكومى، ويطبق هذا النموذج فى دول أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية.

النموذج الخاص المركزى: هذا النظام يطبق فى عدة دول فى أمريكا اللاتينية، وأيضاً فى بعض دول آسيا وأوروبا الغربية، ونجده فى فترات الحكم النازى فى ألمانيا.

■ **الرأى العام بين سياسة الصفوة وسياسة المصلحة:**

يمكن القول: إن الأيديولوجية السائدة فى المجتمع ستكون هى الموجهة لمؤسسات الإعلام وسياساته، هل ستكون أداة فى يد الصفوة السياسية الحاكمة أم لشركات الإعلان وصناعة المعرفة والشركات متعددة الجنسيات والتى تضع استراتيجية تحقق العائد الغالب لصالح قلة من المستغلين أصحاب رءوس الأموال؟ فتضع الدولة الدساتير والقوانين التى تحمى مصالح هذه القلة المستغلة تاركة الغالبية العظمى من الجماهير فى يد سلطات إعلامية تعمل على تغييب الوعى القومى بعدم صناعة رأى عام وتكوينه حول الموضوعات الهامة وفقًا للمعلومات الموضوعية فى مجالات التاريخ والسياسة والاقتصاد والثقافة. ويصبح الإعلام ذا قدرة ضعيفة لتكوين رأى عام نشط وديناميكى وفعال، للتأثير ولصياغة وتنفيذ مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولتحقيق ومساندة هذه المشروعات.

إذن يمكن القول: إن طبيعة النظام الإعلامى فى الدولة يتأثر بدرجة كبيرة بالقوة التى تأخذ فى يديها «مقاليد الحكم» والمنتخبة دستوريًا لتوجه دفة السياسات العامة للدولة ومن بينها الإعلام ومؤسساته، الإعلام يكون قوة هامة لتعبئة الجماهير لتبنى مشروعات التنمية القومية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ولصالح الجماهير؛ أى لصالح تنمية قدرات الفرد والجماعة فى المجتمع، ويصبح فردًا قادرًا على المساهمة فى اتخاذ القرارات.. أى يصبح جزءًا من رأى عام كلى ديناميكى ونشط، أو إن النظام الإعلامى فى الدولة مهيمن

لتحقيق مصالح قلة مركزية دون مشاركة حقيقية للفرد والجماعة فى هذه الأمة. . . وغالبًا هذا النوع من النظام الإعلامى يوجد فى دول العالم النامى، حيث يصبح الرأى العام ذا صوت خافت ومنقسمًا بين مؤيد وموافق، دون مشاركة واضحة لمساندة مشروعات التنمية الوطنية، فوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى والثقافة تعمل داخل مؤسسات حكومية مركزية لتنفيذ مخطط دون مشاركة حقيقية للجماهير؛ وذلك لعدم كفاءة المضمون الإعلامى والثقافى لتنمية الوعى القومى بتلك المشروعات.

وحتى نطرح مزيدًا من الإيضاح لدور الأخبار ووسائل الإعلام والمعرفة الحديثة الوطنية فى الدول النامية والمتقدمة لتكوين رأى عام فعال ونشط وديناميكى، أو لعدم تحقيق هذه الأهداف السامية للنظم الإعلامية والثقافية خاصة فى العصر الحديث، نقوم بطرح مبسط لبعض التقسيمات السائدة على أساس مدى سيطرة الدولة والحكومة على وسائل الإعلام، وما تمنحه للفرد والجماعة من مقومات اجتماعية وثقافية وإعلامية لتحقيق نوع من الحوار وحرية تكوين رأى عام فعال ونشط، عن طريق المشاركة فى القرارات والسياسات العامة للدولة.

إذن يمكن تأكيد أن تكوين الرأى العام يعكس أهم الوظائف الأساسية لوسائل الإعلام المختلفة، وحتى يتحقق ذلك يجب أن يكون هناك بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية مواتية حتى تدعم هذه الوظائف الأساسية التى لا غنى عنها لتدعيم الديموقراطية الفكرية وطرح الأفكار والمعلومات، والعمل كحلقة اتصال بين الجماهير والأحداث والأخبار الجارية.

ويقدم لنا تاريخ الإعلام والاتصال الجماهيرى صوراً كثيرة حتى فى الدول الغربية الديموقراطية من صور قمع الفكر والمعرفة والتعبير عن القضايا والمشكلات المختلفة، وبالتالى عدم القدرة على تكوين رأى عام مستنير. فالدولة هى السلطة النهائية لطرح الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهى صاحبة السلطة العليا، قد تلجأ من جانبها إلى عملية تصفية واختيار للأخبار والأحداث التى تتفق مع المصلحة العليا، أى التى تطرح على الرأى العام، وذلك حتى تحمى مصالحها العليا أو وجهات نظرها. ولكن مع تطور التكنولوجيا والعلم وصناعة المعرفة والأقمار الصناعية للاتصال أصبح سوق الأفكار مفتوحاً أمام الجميع، ليس فقط داخل إطار الدولة بل إلى خارجها، فأصبحت المشاركة فى الرأى العام وتكوينه مفتوحة أمام الجماعات.

ولعل من أهم آثار الثورة التكنولوجية والعلمية فى مجالات الاتصال والإعلام الفضائى والإلكترونى والذى حدث فى الغرب المتقدم فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هو الإسراع فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تكوين رأى عام داخلى بواسطة هذه الوسائل الإعلامية قادر على مساندة مشروعات التنمية.

■ **استغلال تكوين الرأى العام لقلب أوضاع سياسية:**

هناك العديد من الأمثلة فى هذا الصدد، ولعل المثل البارز على ذلك من وجهة نظرنا هو ذلك الذى أدى إلى قلب الاتحاد السوفيتى بعد اندلاع حرب باردة استمرت أكثر من عشرين عامًا بين المعسكر



الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد قدم التطور التكنولوجى والعلمى فى صناعة المعرفة والاتصالات والمعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة الإذاعية والتليفزيونية والسينمائية - العديد من الوسائل والأشكال الفكرية والمعرفية، لمحاربة المعسكر الشرقى «الاتحاد السوفيتى»، ولقد سميت «الحرب الصليبية من أجل الحرية»، ولقد وظفت لذلك معلومات متعددة فى مجالات السياسة والثقافة والإنسان والأنثروبولوجيا، كما جندت لتحقيق ذلك الفنانين والكتاب والباحثين لإحداث تأثير فى المواطن الروسى، عن طريق إنتاج برامج متعددة تليفزيونية وأفلام سينمائية وبرامج ثقافية أدت إلى تكوين رأى عام مناهض للاشتراكية.

وفى ذلك يقول «بن كروسبى»: «أريد أن أخبركم أن لنا أصدقاء كثيرين ممتازين وراء الستار الحديدى، وربما بلغ عددهم ٥٠ أو ٦٠ مليونًا، وهم بالطبع ليسوا من الروس وليسوا شيوعيين، إنهم أناس محبون للحرية، يعيشون فى البلدان الأسيرة ويرفضون أن يصدقوا الأكاذيب الحمراء التى يرويها لهم الشيوعيون، وهل تعرفون لماذا لا يصدق الناس تلك الأكاذيب؟ لأننا، أنت وأنا وملايين غيرنا من الأفراد الأمريكيين قد وجدنا طريقنا لاختراق الستار الحديدى بواسطة الحقيقة»... تلك الكلمات أذاعها راديو أوروبا الحرة وهو كان من أهم الأسلحة الإعلامية والإذاعية التى وضعت لتكوين رأى عام مناهض للاتحاد السوفيتى، أى من داخل المعسكر الشرقى، وأصبحت هذه الإذاعة أقوى سلاح يعمل فى صالح السياسة الغربية الرأسمالية، واستهدفت وسائل الإعلام الغربية مضمونًا إعلاميًا يخاطب الفرد



والجماعة في الدول الاشتراكية في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، تعمل على حث الثورة على القيود المفروضة على حرياته وحياته الشخصية، كما عملت هذه الوسائل ومضمونها المتنوع وبصفة خاصة المضمون الفيلمي في التليفزيون والسينما على تقديم صورة الحرية والحياة الديموقراطية التي يعيشها الفرد والجماعة في الغرب الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الفيلم السينمائي والبرامج التليفزيونية والدرامية والتسجيلية والثقافية، والتي وضعت لها هدفاً أساسيًّا لتدعيم الرأي العام في المعسكر الشرقي، وهو أن الرأسمالية هي أهم وسيلة لتحقيق الحرية، ولذلك كُوِّنَ رأي عام داخلي مهيأ للثورة على النظام الشيوعي.

ولعل لقدرة وسائل الإعلام الغربي والتي استغلت أكثر من وسيلة من وسائل نقل المعلومات والأفكار، والسعي المستمر على تكرار المعلومات المدعمة للفكر الغربي بطرق مختلفة ومتكررة لمدة طويلة من الزمن – أهمية كبرى في تحقيق الهدف النهائي، وهو تكوين رأي عام يشكك في المفاهيم الاشتراكية ويتطلع إلى المفاهيم التي يروجها مضمون الإعلام الغربي، والتي تدور حول الحرية والازدهار التي يمكن أن تقدمها له المفاهيم الرأسمالية الغربية.

سادسًا: قياس الرأي العام:

إن عملية قياس الرأي العام خاصة في النظم الديموقراطية الحديثة تحتل مكانة كبيرة، فعن طريقه يمكن التعرف على الآراء العامة تجاه المواقف والقضايا الكبرى في المجتمع ويعطي صورة واضحة لموقف

الجماهير العريضة تجاه السياسات العامة للنظم السياسية وآرائهم تجاه السياسات العامة المتعددة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية على المستوى الداخلى القومى وعلى المستوى الدولى. ولقد شكلت بحوث التسويق فى الولايات المتحدة الأمريكية الأساس العملى والتجريبى لبحوث الرأى العام فى المجالات الأخرى؛ حيث وضعت الأساس المنهجى والعلمى خاصة فى مجالات المناهج الكمية الإمبريقية... ولقد وضعت بحوث التسويق التى قامت بها الصحف والمؤسسات الإعلانية والإعلامية فى عدد كبير من الدول الغربية خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، مثال معهد «جالوب» لقياس الرأى العام منذ عام ١٩٣٦، ومكتب الرأى العام بجامعة «برينستون» عام ١٩٤٠، وأعطت هذه البحوث لما تنطوى عليه من بيانات علمية هامة وموثقة المثل الفكرى والمنهجى لكيفية تطبيقاته فى المجالات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والنيابية فى العديد من الدول الغربية فى أوروبا وأيضًا فى باقى دول العالم.

وتمثل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى المختلفة الوسيلة والأداة الهامة لطرح آراء وسياسات المتقدمين فى الانتخابات أمام الرأى العام والشعبى، فتطرح آراؤهم وسياساتهم المستقبلية داخل البرلمان أو مجلس الشعب وتنقل بواسطة وسائل الإعلام المختلفة. وكلما زادت مساحة الديموقراطية السياسية والاقتصادية والثقافية فى مجتمع ما تعددت الموضوعات والقضايا التى يمكن من خلال مراكز قياس الرأى العام أن تقوم بدراسات موضوعية حولها، للتعرف والإلمام بنوع هذه القضايا ومدى أهميتها المصيرية داخل المجتمع،



ولعل للإعلام ومضمونه المختلف أهمية كبرى فى مجالات توعية الرأى العام وإلمامه بالمتغيرات العديدة وبعناصر القضايا المطروحة على الساحة الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع.

ومن هنا نؤكد على أهمية المعلومات المتاحة والدراسات الموضوعية التى أجريت فى مجالات توصيف القضايا المختلفة العامة والمرتبطة بمصير الأمة. هذه النقطة تطرح مسئولية كبرى على عاتق وسائل الإعلام بمضمونها الفكرى المختلف، فكلما أمكن توعية الرأى العام وإحاطته علمًا بما يدور من أحداث وقضايا أمكن تعزيز مفهوم الأمن الثقافى والاجتماعى والفكرى داخل المجتمع.

ومن هنا أصبحت النظم الديموقراطية فى الغرب تعطى المثل على أهمية قياس الرأى العام والسعى إلى معرفة نتائجه؛ لأنه يعطى المؤشر الحقيقى لرأى الشعب وصوته الصائب لتحديد أفضلياته بخصوص السياسات العامة للأحزاب السياسية ولقادة تلك النظم ورؤسائها.

وهناك وسائل وأدوات أخرى للتعرف على الرأى العام مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والتى تمثل الصحافة التابعة لها إحدى أدوات التعرف على الرأى العام. ولقد أصبح التليفزيون الوطنى أيضًا بما لديه من قدرات على الانتشار الأوسع قادرًا على نقل صورة للسياسات العامة لتلك الأحزاب من خلال البرامج التليفزيونية المختلفة، والتى عادة ما تقوم الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسية والاجتماعية بتمويلها.



ومن هنا كان للكتاب والمحللين السياسيين والاجتماعيين والعلماء والمفكرين أهمية خاصة؛ لقدرتهم على صياغة الأوضاع القائمة فى المجتمع وقدرتهم على صياغتها فى الصحف والدراسات المتعددة والمقالات. فالصحيفة فى تلك الحالة تلعب دورها فى صياغة العديد من القضايا العامة داخل المجتمع، حتى فى بعض المجتمعات النامية كمصر والهند... فالصحف لها دورها فى عملية توعية الرأى العام، ولكن الرأى العام المثقف القارئ.

ويعتبر الاستفتاء الشعبى العام (Referendum) أداة هامة لقياس الرأى العام والتعرف عليه خاصة إزاء القضايا العامة الأكثر خطورة ولعل أهمها تغيير الدستور أو إعلان وحدة... ويطبق على جميع الأفراد فى المجتمع الذين يتمتعون بالحقوق السياسية المطبقة فى كل مجتمع، مثلاً حق الانتخاب والذى يحدده القانون والدستور بسن معين؛ مثلاً ٢١ سنة أو ١٨ سنة... إلخ.

■ أدوات قياس الرأى العام:

وتطرح هذه القضية المنهجية عدة أبعاد لعل أهمها: أىُّ المناهج يطبق فى عملية القياس؟ وما أدواتها العلمية؟ وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أن الآراء العلمية حول إمكانية دراسة وقياس الرأى العام من خلال المناهج العلمية المتاحة، خاصة البحوث الميدانية، وأدواتها المختلفة، خاصة أدواتها الأساسية؛ والتى حددت على التوالى وفقًا للأهمية فيما يلى: (أ) الملاحظة. (ب) المقابلات. (ج) الاستمارة (استمارة البحث الميدانى) والتى تتم وفقًا لمراحل علمية محددة، تتفق والهدف النهائى للبحث

ومشكلته الرئيسية. وتبنى الأسئلة (استمارة البحث الميدانى) وفقًا لخطوات منطقية للحصول على المعلومات (الرئيسية... والفرعية) المطلوبة من أعضاء العينة أو مجتمع البحث، والتى تمكن فى النهاية من الربط بين العلاقات بين المتغيرات، والتساؤلات التى يجب أن تكون واضحة منذ البداية وفقًا لمنهج آخر يحدد تلك التساؤلات والمتغيرات، حتى يمكن فى نهاية البحث الحصول على نتائج موضوعية وعلمية تحدد الواقع: واقع القضية أو المشكلة بكل أبعادها من الناحية الكمية أو الإمبريقية.

ولن ندخل فى هذا المجال ونتطرق إلى قضايا البحث العلمى الموضوعى خاصة من الناحية الإمبريقية. ولكن يمكن الإشارة إلى أنه مع تطور المجتمع وتعقد بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ودخول وسائل متعددة للاتصال والإعلام الجماهيرى والتواصل الفكرى والمعرفى خاصة السياسى والثقافى على الساحة الدولية الجماهيرية بصفة خاصة، والتى وضعت المجتمعات النامية فى مأزق حقيقى يتصل بالمعلومات التى تحدد المعرفة المختلفة للفرد والجماعة وإمكانيات الإحلال الفكرى والاقتصادى والسياسى والثقافى والمعرفى... وما يمكن أن يمارس عليه من ألوان مختلفة عبر المضمون - خاصة التليفزيونى القومى منه والدولى - عبر تليفزيون القنوات الفضائية والتى تخاطب عقول الجماهير العريضة فى تلك الدول، وقد تؤثر تأثيرًا كبيرًا فى تغييب الوعى القومى نظرًا للمعلومات العديدة التى وضعت فى قوالب باهرة فنية وثقافية واجتماعية واقتصادية... فى ظل غياب نظم إعلامية تعمل بكفاءة للتوعية ولتوجيه الرأى العام داخل تلك المجتمعات ذات النظم



السياسية المغلقة والمتسلطة فى الشرق والغرب، والتى تعمل بطرق قد تزيد من تشويش الوعى، الأمر الذى يؤدى إلى عدم تكوين رأى عام موحد فى تلك الدول.

وفى هذا المجال نؤكد بصفة خاصة ونشير إلى ما يمكن أن يمارس من خلال أجهزة ومؤسسات الإعلان الفضائى التليفزيونى والعلاقات العامة... التابعة للمؤسسات والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والتى يمكنها التأثير على الرأى العام الدولى تجاه المواقف التى تستدعى تأييد أو مناهضة بعض القضايا الدولية؛ أى وضع بعض القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية على «أجندة» خاصة لتوجيه الرأى العام الدولى الذى يمكنه أن يؤثر بطريقة تخدم السياسات العامة والخاصة للدول الكبرى مالكة هذه الآليات الإعلامية والفكرية الجبارة عابرة القارات والمجتمعات والقوميات... (انظر ما أشرنا إليه بشأن السياسة الإعلامية التى مورست تجاه الاتحاد السوفيتى السابق).

وبعد هذا العرض الموجز؛ يمكن القول إن عملية قياس الرأى العام حول الموضوعات المطروحة والتى تهم الأفراد والجماعات فى المجتمع فى فترة محددة تتطلب ـ كما سبق أن أشرنا ـ تكاليف باهظة، ولكن ومع التطور التكنولوجى فى مجالات الكمبيوتر والإنترنت والتليفزيون والأقمار الفضائية والأنظمة المتعددة الإلكترونية أصبح من اليسير أن تطرح الأسئلة العلمية – وفقًا لاستمارة البحث الميدانى – للوصول إلى نتائج تعكس الاتجاه الصحيح على الرأى العام، ولكن



على شرط أن تكون تلك القضايا هى من القضايا المطروحة على الرأى العام، تلك التى لها أبعاد دولية وإقليمية.. مثل العدوان العسكرى على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣، أو الحرب الأخيرة العربية/ الإسرائيلية على البلد العربى الشقيق لبنان؛ إذ استغلت القناة التليفزيونية العربية قناة الجزيرة الدولية الإنترنت فى طرح أسئلة لتحديد موقف الرأى العام الدولى والإقليمى العربى من نتائج هذه الحرب، هل هى لصالح المقاومة الشعبية لحزب الله، أو فى صالح العدوان الإسرائيلى من حيث المكاسب والخسائر، أو الهزيمة أو الانتصار؟ وتحققت من خلال هذا النوع من القياس نتائج يمكن الأخذ بها فى بعض التفسيرات فى مجالات البحوث السياسية والإعلامية والثقافية والاجتماعية..

والذى نريد أن نؤكده أن استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجالات قياس الرأى العام حول الظواهر والقضايا أصبح شائعاً وهو ظاهرة هامة لتحليل النتائج وتفسيرها بطرق علمية سريعة وغير مكلفة تلك التكاليف الباهظة التى كانت تتطلبها تلك البحوث بالطرق العلمية التقليدية.



الفصل الثانى:
التليفزيون ودوره المحورى فى تكوين الرأى العام

أولاً: التليفزيون والرأى العام:

من خلال استعراض أهم الدراسات الحديثة فى مجالات الإعلام والرأى العام، أكدت بعض الدراسات أهمية التليفزيون فى تكوين الرأى العام المستنير، فنجد أن «ج. ديوى» «John Dewey» يؤكد أنه فى الديموقراطيات الحديثة التى تطبق مبدأ الحرية الفكرية فى مجالات الإعلام وبوجه خاص التليفزيونى، بما يتيحه من حرية المشاركة بين الجمهور حول الموضوعات الأساسية المتصلة بالقضايا السياسية والفكرية بصفة عامة، يكون أكثر إثراءً وموضوعية، فالفرد والجماعة فى تلك المجتمعات بما لديها من حرية فكرية وقدرة على التعبير وإبداء الرأى المستنير بوصفه عاملاً يسهم إسهامًا فعالاً فى تكوين رأى عام مؤثر وفعال ومعبر عن رأى الغالبية، وبالتالى يصبح لتلك الآراء التأثير المناسب فى السياسة العامة. فالتليفزيون بما لديه من قدرة على الإقناع والتأثير فى طرح الموضوعات والقضايا التى يهتم بها الفرد والجماعة غالبًا ما يكون هو الوسيلة الهامة فى تكوين رأى عام سريع وفعال؛ وذلك لأن الرأى العام يتكون من خلال الأخذ والعطاء حول الموضوعات بين مجموعات قادرة على إبداء الرأى بيسر وفاعلية... أى بين مجموعات ملمة بمجريات الأمور قادرة



على التعبير. ولقد أكد «تارد» أن الرأى العام النشط يتكون فى ثنايا الحوار البناء والمثمر؛ والتليفزيون بما لديه من قدرة فائقة على تجسيد المواقف بالكلمة والصورة يمكنه أن يؤثر بطريقة فعالة، بتوسيع نطاق المشاركة الفورية حول الموضوعات من خلال المناقشات، على شرط أن تلك الموضوعات تهم الجماهير فى المجتمع؛ أى تكون تلك الموضوعات ذات ثقل وأهمية فى حياة الفرد والجماعة؛ أى تكون قضية من القضايا الأساسية والمصيرية فى حياة الأفراد.

ولعل هناك أمثلة فى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح التفاف الرأى العام حول أفكار ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فكر ونظريات العديد من مفكرى هذه الفترة فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وتدور تلك الأفكار حول كيفية إعادة بناء فكر الإنسان وقدراته الخلاقة، خاصة فى أوروبا الغربية التى خاضت ويلات الدمار والحرب العالمية؛ وذلك بهدف إزالة ما عاناه الفرد هناك من إرهاب فكرى وعسكرى مارسته وسائل الإعلام النازية. واتضح فى هذه الأثناء أهمية تكوين رأى عام من خلال وسائل الإعلام المتاحة، يلتف حول مشروعات الإعمار والتنمية وإعادة النهضة الكبرى الاقتصادية والصناعية والتجارية والعلمية والصحية.

ولم يكن هذا هو السبب الوحيد فى تأكيد أهمية الرأى العام كقوة فكرية تنتقل من مجرد أفكار يمكنها أن تنقل الفكر إلى توجيه سلوكى وأفعال واقعية؛ أى تنقل المعرفة من مجرد أفكار إلى سلوك وفعل حقيقى



تلتف حوله الجماعات، ولكن هناك أسبابًا أخرى تؤكد أهمية تكوين الرأى العام فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة لعل أهمها:

١- السعى إلى ترسيخ الصورة الذهنية الإيجابية للغرب الصناعى الرأسمالى؛ حيث التطور الهائل فى مجالات العلوم والبحث العلمى فى مجالات التكنولوجيا وعلوم الفضاء والتطوير فى الصناعات الإلكترونية. . وأصبحت تلك الطفرة الصناعية المحرك الأساسى فى تطوير المجتمع ورفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى، وكان المجتمع الأوروبى فى حاجة ماسة إلى ترسيخ صورته الذهنية الإيجابية فى العالم النامى بصفة خاصة، لتسويق منتجاته الضخمة، وأيضًا لترسيخ الفكر الرأسمالى المناهض والمعادى للفكر الشيوعى خاصة من قبل وسائل الإعلام ووسائل الاتصال فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد بدء الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى سابقًا.

٢- رسم صورة ذهنية مواتية للفرد والجماعة فى أوروبا الغربية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وحثه على المشاركة فى مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومشاركته فى الثورة الصناعية الشاملة، وحفزه على وضع كل طاقاته لبناء أوروبا الجديدة، أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى يشارك فى بناء المجتمع الحديث، وليصبح عضوًا أساسيًا وأوليًا فى تلك الثورة الشمولية، وأثبتت هذه المجهودات بعد سنوات قليلة معدودة قدرة النظام الإعلامى على تكوين رأى عام جماهيرى

نشط قادر على تعزيز قدرة الإعلام الجماهيرى فى المشاركة الفعالة لإنجاح المخططات الفكرية والسياسية والاستراتيجية والثقافية؛ وذلك عن طريق تكوين رأى عام دولى فى الشرق والغرب دافع ومحفز لهذه المخططات الكبرى.

فوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى هى أهم أدوات تكوين الرأى العام فى هذه الفترات الهامة فى تاريخ شعوب أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد قامت بدور ثورى للتغيير والنهضة وإعادة البناء، كما كان دور الصحافة بعد استخدام الطباعة فى القرن الخامس عشر وفى منتصف القرن الثامن عشر؛ إذ أصبحت الصحافة فى تلك الفترة القوة الاجتماعية الفعالة فى تعبئة الجماهير ومساندة قضايا شعبية وديموقراطية، من خلال تكوين رأى عام مستنير ونشط وديناميكى. وانتقل هذا الدور إلى باقى وسائل الإعلام الجماهيرى بعد التطور المذهل فى التكنولوجيا والعلوم؛ وأصبح التليفزيون منذ الستينيات أداة من الأدوات المكملة للصحافة، بل والدافعة لها، فالتليفزيون فى دول العالم الغربى المتقدم هو أداة منشطة لوسائل الاتصال الصحفية والكتاب، وذلك على عكس ما هو قائم فى الدول النامية.

٣- بناء هذا الصرح الهائل فى مجالات التربية والتعليم والثقافة والترفيه والرياضة والسياحة... فى أوروبا الغربية القائم على الفكر الحديث فكر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وثورة وصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، وهو عامل هام من عوامل



إنجاح سرعة تكوين الرأى العام من خلال أدوات الثقافة ووسائل الإعلام المكتوبة كالكتاب والصحيفة وتطويرها، خاصة بعد تجويد صناعة الورق وتطوير فنون الطباعة وفنون التشكيل والألوان، واتضاح أهمية «المجلة» وتطوير شكلها وإخراجها ومضمونها.

٤- **ثورة المعلومات واتضاح أهمية التليفزيون:** إن الثورة التكنولوجية الحديثة فى مجالات الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات وتطورها الهائل منذ الخمسينيات من القرن العشرين أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التطور الفكرى فى مجالات العلوم والثقافة والسياسة والاقتصاد، بل والتطور التاريخى. هذه الثورة أكدت مفهوم الصراع الأيديولوجى بين النظام السياسى والاقتصادى فى أوروبا الشرقية، والنظام الرأسمالى كمحرك للفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح هذا الصراع الأيديولوجى هو الأساس فى تكوين الرأى العام الغربى خاصة فى مواجهة الكتلة الشيوعية فى أوروبا الشرقية.

وأصبح تكوين الرأى العام الغربى الرأسمالى يصنع العديد من الأفكار لتعزيز وإنجاح استراتيجية متعددة الاتجاهات؛ تسعى فى اتجاه الدول الاشتراكية بصفة عامة والاتحاد السوفيتى بصفة خاصة ككتلة مناهضة، وفى اتجاه دول العالم النامى كدول هامة تسعى إلى كسبها.



وأصبح هذا التطور الصناعى يسير فى موازاة الفكر الرأسمالى فى أوروبا، وتكوين صورة ذهنية ورأى عام يخدم تلك المصالح الصناعية والرأسمالية مقابل معادلها فى الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعي. وكان الإعلام الدولى ووسائله المتعددة ـ وبصفة خاصة الصحفية والأخبار الموجهة ـ هى الوسائل الأساسية فى تكوين رأى عام عالمى يناهض الفكر الاشتراكى ويوضح مساوئه ويحارب اتجاهاته المختلفة، ويعمل على جذب الدول النامية المصدرة الأساسية للثروة الطبيعية والدول الصغيرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتوجيه رأى عام يضخم من سلبيات الفكر الاشتراكى، عن طريق تكوين صورة ذهنية منفرة بكل وسائل الاتصال الجماهيرى المتاحة من سينما وكتاب وصحيفة، وفيما بعد، بعد التطور الهائل فى تكنولوجيا وسائل الاتصال خاصة الابتكار فى مجالات صناعة تكنولوجيا الأقمار الصناعية عابرة القارات والمجالات الفضائية بالإضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى المكتوبة والثقافية.

أصبح التليفزيون الدولى هو أداة هامة من أدوات تكوين رأى عام يعزز تلك المخططات المعادية للكتلة الشيوعية، بل أصبح التليفزيون الدولى أو تليفزيون القنوات الفضائية أحد أهم أدوات التأثير فى يد الدول الغربية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على الشعوب داخل الدول الاشتراكية وخارجها، بطريقة ساعدت على تنفيذ مخططاتها الثقافية والسياسية والإعلامية الرامية إلى هزيمة هذا الفكر الاشتراكى.

وأصبح الرأى العام خاصة منذ نهاية الثمانينيات يُنظر إليه بوصفه قوة هائلة فى يد السلطة الإعلامية ووسائل الاتصال الجماهيرى، ليس كشكل بل بصفة خاصة من خلال مضمون هذه الأشكال التكنولوجية والصناعية، تستطيع تشكيل رأى عام يستطيع قلب الحقائق وتلوين المفاهيم الثقافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، فمن خلال هذا المفهوم الحديث للرأى العام، خاصة بعد انهيار «سور برلين»، أصبح للإعلام دور هام، ونقصد هنا **المضمون الإعلامى**، كقوة رابعة تستطيع تنفيذ الأهداف المتعددة للمعسكر الغربى الرأسمالى.

ويمكن تأكيد أهمية الإعلام ودوره فى تشكيل وتكوين الرأى العام المؤثر من خلال ما أنجزه فى مجالات السياسة الخارجية للمعسكر الغربى، فأصبح يطلق عليه «البعد الرابع» بعد «الأبعاد الثلاثة الكلاسيكية»: البعد الاقتصادى، والبعد الاستراتيجى (القوة العسكرية)، والبعد الدبلوماسى، خاصة بعد أن استطاع كقوة فكرية ساعدت على انهيار «الاتحاد السوفيتى» وتفتيته، والقضاء عليه كمعسكر فكرى وعسكرى واقتصادى، يقف فى مواجهة المعسكر الغربى الرأسمالى. ودخل العالم الإنسانى مرحلة «القطب الأوحد» المتحكم فى الاقتصاد والسياسة، بل وثقافة الشعوب خاصة شعوب دول العالم النامى، وذلك من خلال تصويب مضمون إعلامى يعمل على تكوين «رأى عام» فى أغلب الدول النامية لتعزيز وتأكيد أهدافها الاقتصادية والسياسية بالدرجة الأولى.

ونحن فى هذه الدراسة نهتم بـ «التليفزيون» بوصفه وسيلة هامة من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى، وبوصفه وسيلة هامة من وسائل تكوين الرأى العام على المستوى الداخلى القومى والخارجى الدولى؛ وذلك لأن التليفزيون إلى جانب أنه وسيلة من وسائل الاتصال المباشر عن طريق المعلومات والكلمات التى توظف فى المضمون الإعلامى، فهى أيضاً وسيلة من وسائل الاتصال غير المباشرة وذلك عن طريق تطور صناعة الصورة مضموناً ولغة تدخل فى تكوين المضمون الثقافى والفكرى والتاريخى.. فهى من الأدوات الناعمة الفنية والثقافية المؤثرة.

ثانيا: وظائف التليفزيون الأساسية:

■ **تشكيل الرأى العام من أهم سلطات التليفزيون:**

سلطة الإعلام تتمثل فى سعيه إلى إنجاح عملية الاتصال الجماهيرى كعملية لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ولعل تشكيل الرأى العام يصبح حقيقة إذا نجحت العملية الإعلامية فى تحقيق بعدها المعرفى؛ أى يقوم بإيصال المفاهيم والمعلومات إلى المتلقى إلى الجمهور المتلقى؛ ولكن يظل هذا المعنى، أى القدرة على الإيصال والتواصل بين الجماهير، مفهوماً ينقصه عامل هام وهو القدرة على الإيصال والتواصل حول المفاهيم فى وقت أقل، أى تصل الأخبار والمعلومات إلى المتلقى فى وقت أسرع من خلال إحدى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى... هذه المقدرة على إيصال الأخبار والمعلومات فى أوقات متلاحقة ومتسارعة جعل



من التكنولوجيا الحديثة والتطور فى الصناعات الإلكترونية أهمية قصوى في عملية الاتصال الجماهيرى؛ أى أهميته فى تشكيل الرأى العام وتكوينه، ولكن أيضًا القدرة على جمع المعلومات وغربلتها وتحليلها وإعادة إنتاجها وفقًا للهدف أو للأهداف من وراء عملية الاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى ونظم المعلومات المتاحة. ومن هنا يمكن تأكيد أهمية وكالات الأنباء العالمية ودورها الهام فى تشكيل وصناعة الرأى العام وفقًا للأهداف الأساسية للعملية الإعلامية وعملية الاتصال الجماهيرى.

ولعل هناك خطورة فائقة فى ظل نظام عالمى غير متوازن فى مجالات التجهيزات التكنولوجية للاتصال والمعلومات. فالمعلومات التى تصل إلى المتلقى من خلال وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى قبل غيرها من الوسائل بطريقة موضوعية، وأقرب إلى الحقيقة، ستؤثر بلا شك على الرأى العام، وبالتالى يتحقق الهدف من العملية الإعلامية.

ومن هنا كان التليفزيون، إذا ما توافر لديه بعض الشروط لعل أهمها حصوله على المعلومات الموضوعية حول الموضوعات والقضايا، مع توافر قدر هائل من التجهيزات التكنولوجية والإلكترونية القادرة على صياغة وقولبة هذه المعلومات بالصورة والصوت، مع وجود الكفاءات البشرية والفكرية القادرة على التنظيم والإدارة والإخراج ومتابعة الأحداث وتغطيتها، هو الأقدر على إيصال الأخبار قبل غيره من الوسائل.

ثالثا: أهمية الصورة التليفزيونية فى تكوين الرأى العام:

ونحن نرى من خلال الدراسات والتقارير العلمية الحديثة والدراسات المستفيضة التى أنجزت فى هذا الموضوع الهام والمرتبط بأهمية الصورة المرئية المسموعة (التليفزيونية والسينمائية والإلكترونية عبر وسائل الإنترنت والوسائط الحديثة لتجميع ونقل المعرفة)، نرى أهميتها فى مجالات توجيه وتكوين الرأى العام فى مجتمعات العالم النامى والعربى وأيضًا فى مجتمعات العالم المتقدم فى الغرب.. فتوظف الصورة والكلمة ثنائية مضمونها، أى الصورة كتكنيك وفن معقد يتحكم فى توجيه نظر المشاهد إلى بعض أماكن التركيز، التى يراد من ورائها لفت نظر المشاهد لها. أما الجانب الآخر من تلك الثنائية فهو جانب الكلمات المسموعة المقروءة فى نشرات الأخبار والتعليق على الأحداث والمواقف فى البرامج التليفزيونية المختلفة، فهى التى تعطى الصورة معناها وتوحى بالنوايا وتحدد الاستراتيجيات الفكرية ومنطوقها وخطابها.. فهى تظل الأساس فى تكوين الرأى العام. ولا يمكن القول إن الصورة بمفردها تستطيع أن تحقق الأثر المطلوب فى توجيه وإرشاد الرأى العام؛ وذلك أنها جزء من الخبر، أو جزء من الوحدة اللغوية التليفزيونية أو السينمائية المرئية المسموعة.

وفى هذا السياق نؤكد البناء التركيبى المتعدد المستويات للغة الصورة المرئية المسموعة وفقًا لما يمكن استنتاجه وحصره من نتائج الدراسات المتعددة المتصلة بعلوم اللغة واللسانيات - والتى كانت محور اهتمام كاتبة هذه السطور منذ الثمانينيات من القرن العشرين -



وبصفة خاصة مقولاتها السيميولوجية وعلوم الإعلام والاتصال الجماهيرى والاجتماع كضرورة علمية وبحثية لاغنى عنها لتحليل وفهم ودراسة، ليس فقط المضمون الفكرى وقدرته التأثيرية بل مقومات المشاهد أو المتلقى لهذا الفكر المتعدد المستويات. هذا الإطار البحثى شكّل إحدى الأدوات البحثية الضرورية، والتى لا يمكن تخطيها عند تحديد المقومات الأساسية للرأى العام وكيفية تكوينه والتأثير فيه من خلال الصورة أو بصفة خاصة من خلال المضمون التليفزيونى أو عبر الوسائط الأخرى المرئية المسموعة أو مضمون الإنترنت المصحوب بالصورة، وكلها أشكال معرفية ووسائل إعلامية مرئية مسموعة ناقلة للفكر والمعرفة الأكثر تعاملاً مع الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن خلال النقلات البحثية التى مرت بها هذه المناهج وفى مجالات بحوث المضمون الفكرى أمكن تأكيد أن هناك خصائص ومقومات يمكن استخلاصها، ويمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالى:

- انطلاقًا من أن الحدث أو الخبر هو الذى يشكل المعرفة واللغة التى ستؤثر على الرأى العام.
- وأن ثنائية الصورة المرئية والكلمة هى الوحدة الأولى فى لغة التليفزيون والوسائل الحديثة للاتصال الجماهيرى، وهى تشكل الوحدة الأولى من بنية اللغة أو بنية السياق الخطابى الذى يراد أن يوجه للرأى العام الداخلى على المستوى القومى أو الخارجى على المستوى الدولى.

يمكن القول – إذن – إن ثنائية الكلمة والصورة وما تحتويها من تكنيك تكنولوجي وفني وفكري وثقافي واجتماعي وسياسي قادرة على تفسير المواقف والأفعال بطريقة افتراضية، أو تعيد تشكيل واقع افتراضي، أي إعادة تشكيل الواقع من وجهة نظر الاستراتيجية الإعلامية أو الخطة الإعلامية والمواقف التي تتبناها، والذي ينطلق من خلال الخطاب الإعلامي للرأي العام الدولي أو القومي.

ولقد فسرت عدة نظريات؛ خاصة نظرية التشابه [انظر في هذا الصدد مؤلف لغة السينما والتليفزيون لكاتبة هذا المؤلف ١٩٨٧] التي تفسر الواقع الافتراضي، بأن هذا التشابه بين الواقع وانعكاسه في الصورة الفيلمية، لا يعبر عن ظاهرة أو موقف في حد ذاته، إلا إذا أضيف له معلومة أو خبر يعطي لتلك الثنائية مفهومها الخاص المرتبط بهذا الواقع الذي نريد أن نؤكده ونطرحه أمام الرأي العام الدولي إذا كان من خلال التليفزيون الفضائي الدولي.

فالتشابه بين الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي أي بين صورة الشيء الذي تعكسه الكاميرا من الواقع، وانعكاسه أو انعكاس هذا الواقع في ثنايا بنية الخبر أو السياق الفكري الذي تعكسه هذه الرسالة الإعلامية هو الذي سيؤثر على المشاهد والمستمع للخبر، أو أن السياق الفكري الذي تعكسه كلمات الرسالة الإعلامية عبر الكلمات المسموعة (الشق الآخر للوحدة اللغوية) هو الذي سيؤثر على المشاهد والمستمع للخبر التليفزيوني أو الخبر الذي يراد توجيهه إلى الرأي العام.



إذن يمكن تأكيد أن تشكيل هذا الواقع الافتراضى أو الواقع البديل أو هذا الواقع الذى أعيد تشكيله من خلال وضعه فى سياق أو بنية فكرية محددة بوصفه جزءاً من سياق الخطاب الإعلامى أو الفكرى هو فى ذات الوقت يخاطب المتلقى الإعلامى أو يطرح أمام المشاهد الحقائق أو الواقع الافتراضى المشكل، فيتعرف المتلقى الخبر التليفزيونى مرة أخرى بصورة جديدة تتفق مع وجهة نظر الاستراتيجية الإعلامية المنتجة للأخبار والأحداث أو من وجهة نظر المصدر.

ولما كان أحد أركان الرأى العام هو فى وجود تلك الشحنة العاطفية والحسية التى تجعل لموضوع ما أهمية بين الأفراد أو بين جماعة محددة من الأفراد تكون قابلة لتكوين رأى عام - فالذى يهمنا من هذا الطرح هو تأكيد سهولة التأثير الإعلامى وتكوين حقيقة افتراضية جديدة، تؤثر بصورة كبيرة فى المتلقى التليفزيونى؛ وذلك لأن القدرة التكنولوجية والإلكترونية والفنية والمعرفية الحديثة فى مجالات إعادة صناعة المعرفة، خاصة المرئية المسموعة قد أتاحت للصورة الفيلمية والتليفزيونية والإلكترونية - بواسطة إدخال فنون وعلوم وهندسة الكمبيوتر الحديثة - مجالات عديدة يمكن من خلالها إعادة تشكيل الواقع، فحتى نشرات الأخبار التليفزيونية والسينما التسجيلية.. والمضمون المرئى المسموع بوسائله المختلفة الحديثة أنتجت بطرق متعددة لتتفق مع الاستراتيجيات الثقافية والسياسية والاقتصادية لدول المصدر أو لسياستها الإعلامية، فهذه المضامين المصورة أو المرئية والمسموعة، اختبرت وعدلت من ثلاثة مراكز للاختيار:

- الهدف الذى يتفق مع الموقف بزمانه ومكانه.

- موقع هذا المضمون داخل سياق فكرى محدد.

- القدرة على التحكم فى نظم المعلومات والتكنولوجيا.

تلك المراكز تعكس النظام الداخلى لبيئة الرسالة الإعلامية عبر الوسائل المرئية المسموعة، تلك التى تتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الموجهة للرأى العام الدولى أو القومى.

إذن الواقع الافتراضى، ذلك الذى تريد القوى الكبرى فى مجالات الإعلام والمعلومات والمعرفة، يتحدد فى قدرتها على إنتاجها وبثها؛ أى يتوقف على قدرة تلك الآليات التكنولوجية والمعرفية على الصياغة والتعبير بتلك الإمكانيات اللغوية الحديثة فى صورة برامج متعددة ومتنوعة تحقق التأثير المطلوب على الرأى العام.

ونؤكد هنا أن أهمية مناقشة عنصر تحقيق التأثير المطلوب على الرأى العام ليصبح أساسًا للتعامل والحوار والتحاور حول المواقف الدولية والقطرية، وبالتالى يمكن تأكيد أن المضمون التليفزيونى أو المرئى المسموع فى جميع صوره وأشكاله أصبح إحدى صيغ الفكر الاجتماعى والثقافى والسياسى. ولبيان ذلك يمكن الربط بين التقدم العلمى والتكنولوجى والصناعى فى مجالات متعددة وإمكانيات سهولة استدعاء المعلومات وتطويعها بوسائل وأدوات البحث العلمى لدراسة الشعوب والقضايا المختلفة، وبين التقدم فى فنون وتكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى المتعددة لتكوين وصياغة خطاب إعلامى وثقافى وسياسى مؤثر مواكب للأحداث، من منطلق يعزز وجهات النظر



المتعددة والمختلفة للحكومات والسياسات وأيضًا للاتجاهات الفكرية المختلفة ليحاور رأيًا عامًا دوليًا أو قطريًا.

ومن هذا المنطلق تتضح إذن أهمية تحليل مفردات هذه اللغة المرئية المسموعة بتأكيد أهمية مفرداتها فى الإيحاء، فبالصورة يمكن إظهار الموقع أو مكان الحدث، وبالكلمة نؤكد الموقف المحدد للدلالة على اتجاه أيديولوجى وفكرى وسياسى محدد، فيصبح الحدث التليفزيونى أو الخبر فى وجود الصورة والتعليق، حالة متكاملة يمكن دراستها وتحليل مفرداتها، ومقارنتها بالأحداث الواقعية أو وضعها فى إطارها الحقيقى الموضوعى.

وفى هذا السياق يمكن تأكيد خطورة عنصر الثنائية؛ أى ثنائية الكلمة والصورة، وإن دور الكلمة ليس فقط فى التعبير عن المواقف ولكن فى القدرة على تكوين المواقف والأحداث وفقًا للأهداف الاستراتيجية، وذلك من خلال التحكم فى مقومات التأثير والإقناع، واستغلال الثنائية، ثنائية الكلمة والصورة بوصفها من المقومات الأساسية فى مخاطبة الرأى العام والتأثير عليه وعلى اتجاهاته. فمثلاً فى إطار بعض المواقف الغربية تجاه القضية الفلسطينية، قد تظهر الصورة الفيلمية فى إطار المشهد نيرانًا ومدافع وأبنية تهدم وجرارات تجرف الزرع ونشاهد أطفالاً ونساء يصرخون ورجالاً يطلقون الأحجار والدبابات الإسرائيلية تحوط المكان، هذا المشهد المأساوى اليومى الذى يعيشه الشعب الفلسطينى فى فلسطين المحتلة، قد يحور من خلال واقع افتراضى إعلامى، ويسلط الضوء فى زاوية محددة



من زوايا الكاميرا ليقلب الحقائق؛ فعلى الرغم من أن الصورة تشير للمعتدى الحقيقى؛ فإن التعليق بالكلمة على هذا المشهد يغير المسارات العادلة ويبدل من المعانى إلى مقاصد مغرضة للتأثير المباشر وغير المباشر على الرأى العام الدولى، وفى هذه الحالة يكون التعليق بالكلمة على هذا النحو «وعلى الرغم من حيادية القوات الإسرائيلية، فإن المعتدى الفلسطينى يواصل تهديده للأمن والاستقرار للفرد والجماعة فى المنطقة» ثم يأتى المشهد التالى داخل الكنيست الإسرائيلى؛ وتواصل الكلمات تعليقها «ويناقش الكنيست الإسرائيلى أسلوباً جديداً لحماية الأراضى فى الدولة من الاعتداءات المتكررة من جانب الفلسطينيين». ويكفى بعض مشاهد القتلى من الجانب الإسرائيلى أو الجرحى فى الطرقات وتسليط الضوء عليهم وهى تصاحب الكلمات السابقة؛ حتى يقف الرأى العام العالمى فى الغرب لمساندة ادعاءات مغرضة وسياسات استراتيجية معادية.

ويعكس ضعف العمل الإعلامى العربى وبصفة خاصة العمل الإعلامى من خلال النظم الإعلامية ومؤسساتها المختلفة فى دول العالم الثالث بصفة عامة عدم القدرة على تكوين رأى عام داخلى مؤيد ومساند لبعض المشروعات والقضايا المصيرية، وذلك لصعوبة تكوين رأى عام مشارك وفعال تجاه القضايا العربية والأهداف القومية خاصة المرتبطة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكما أشرنا فإن أهم تلك السلبيات هى عدم توافر بيئة اجتماعية مواتية للمشاركة الإعلامية، وذلك لنقص المعلومات الموضوعية



والدقيقة حول الموضوعات التى يهتم بها الأفراد والجماعات فى تلك الدول، وغياب نظام للتربية والتعليم وتفاقم مشكلات الأمية، والتحضر وتأثيره المباشر على الخلل فى نظم الإعلام فى تلك الدول، ولعل أهمها عدم قدرتها على تعبئة الرأى العام وتكوينه، والالتفاف حول القضايا المتعددة بطرق تعبر عن اتجاهات الجماهير.

ولعل علوم ونظريات المنهج الاجتماعى التى طبقت على دراسة الإعلام التليفزيونى المرئى المسموع أو الإعلام الإلكترونى المعقد لتخزين المعلومات وطرق برمجتها وإعادة إنتاجها لها أهمية خاصة فى دراسة طبيعة ليس فقط تلك النظم الإعلامية وآلياتها فى إنتاج لغة المرئيات وقدرتها على التأثير فى تكوين الرأى العام الدولى والعالمى، بل وأيضًا تحليل مقومات تلك اللغة وتحديد آلياتها وطرق سيطرتها على هذا الرأى العام وتوجيهه من خلال نظام متكامل لوسائل الإعلام المتعددة من المقروء بواسطة الصحف والوسائل الإلكترونية الحديثة والإنترنت إلى الوسائل المرئية المسموعة بواسطة المضمون التليفزيونى المتعدد الإخبارى والدرامى والغنائى والتسجيلى... إلى المضمون السينمائى. ولقد دفعت ثورة المعلومات طفرة كبرى فى مجالات البث والإرسال والبرمجة والتبويب وإعادة البث عن طريق التطوير فى أجهزة الكمبيوتر والأقراص المدمجة.

ولعل لتلك الدراسات العربية بعضًا من استنتاجاتها المفيدة فى هذا المجال، والخاصة بالتفريق بين صفتى الإعلام الدولى أو صفة الدولية (Internationalité) ونؤكد فى هذا المجال ما أشرنا إليه فى العديد من

الدراسات وهو قدرة الإعلام على تكوين الرأى العام الدولى، وهو فى أغلب الأوقات إعلام أو نظم إعلامية ضخمة تقوم على أساس امتلاكها بوصفها مؤسسات وشركات متعددة الجنسية، وترتبط بشكل مباشر بمراكز البحوث والدراسات الكبرى الاستراتيجية فى الولايات المتحدة الأمريكية والجامعات ومؤسسات تكوين الرأى العام هناك والدعاية السياسية والإعلانية.. ويؤكد شق من هذه الدراسات العربية فيما يخص مصطلح الإعلام الدولى عن حق أنه إعلام شمولى كوسموبوليتى؛ وذلك لأنه إعلام يصل بالموجات الصوتية إلى ٩٠٪ من أصقاع الأرض، ويتناول مختلف الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية والترفيهية والقيمية والتاريخية.. ويستطيع من خلال الآليات الضخمة التى يمتلكها إعادة إنتاج هذه المعلومات واختصارها وفى بعض الأحيان تبسيطها وتجميلها بمختلف الألوان وإعادة توزيعها، ويتلقى أرباحًا طائلة من وراء هذا التوزيع. وهو يرمى إلى تكوين رأى عام شعبى داخل الدول التى تتلقى هذه المعلومات لخدمة أهداف استراتيجية أو تجارية أو اقتصادية وأيضًا ثقافية وتاريخية، وهو يرمى من وراء ذلك إلى تحقيق جميع هذه الأهداف مرة واحدة ودفعة واحدة، بهدف تحقيق ربح مادى مضاعف عن طريق هذه الوظائف المتعددة.

فهو إذن إعلام يتجاوز الحدود الجغرافية ويكسر حاجز القوميات، أى يتعدى على الأمن الثقافى والفكرى للدول فهو إعلام بلا حدود، ونحن نخص فى هذه النقطة بالتحديد الإعلام المرئى المسموع التليفزيونى والسينمائى وما تبثه شبكات الإنترنت المتعددة،



فهو يوزع هذه الحزم من المعلومات وفقًا للموضوعات التى يرى أنها هامة لتعزيز سياساته المتعددة والمغرضة. وبالتالى فهو ليس إعلامًا دوليًا يهدف إلى تكوين رأى عام دولى بقدر ما هو إعلام يهدف إلى تكوين رأى عام مغرض سياسى وتجارى ودعائى من خلال توظيف الصورة والكلمة بطريقة مبدعة؛ أى يوظف أدوات الإبداع والفنون التسجيلية لأن تكون سلاحًا ذا حدين يتغلغل داخل عقل الفرد والجماعة خاصة فى دول العالم النامى للإبهار من جانب وللسيطرة من جانب آخر فى ذات الوقت.

وأصحاب الرأى الثانى من الباحثين فى تلك المجالات الإعلامية وعلوم السياسة يرون أن المضمون السياسى والاقتصادى والثقافى لمصطلح «الإعلام الدولى» لا يمكن أن يتقابل مع الحقائق الواقعية؛ ذلك لأن تلك الصفة الدولية للإعلام ومؤسساته وما يطرحه من مضمون ومادة وكأنه يعبر عن مصالح جميع الدول والشعوب التى تستقبل هذه المضامين؛ هذا لأن هذا الفريق يرى - عن حق - أن هذا المضمون يجمع ويرتب ويقولب ويعاد تشكيله من خلال معلومات جمعت بواسطة وكالات أنباء عالمية ودولية، ولعل أكبرها وكالات الأنباء العالمية الأربع: الأسوشيتد برس Associated Press - ورويتر Reuter ويونايتد برس United Press - وتاس TASS. وذلك بالإضافة إلى الصحف الكبرى لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وموسكو (قبل سقوط الاتحاد السوفيتى)، وأهم هذه الصحف كما تشير البحوث المقدمة فى هذا المجال: نيويورك تايمز - واشنطن بوست - وول ستريت جورنال - مجلة تايم - التايمز - جارديان -



فاينانشيال تايمز - أوبزرفر - صنداى تايمز (أمريكا، بريطانيا) - لوفيد (فرنسا) - دير شبيجل (ألمانيا)، وبعد ذلك تأتى نيوزويك (أمريكا) - الإكسبرس (فرنسا) - الإيكونومست (بريطانيا).

هذه المعلومات والتقارير والبرامج.. وكأنه - أى المضمون المستمد منها - يعبر عن مصالح وحقائق جميع الدول والشعوب التى يتوجه إليها.. والذى يغطى أكثر من ٩٠٪ من مساحتها الخبرية.. وكأن أهداف هذه الآليات هو تكوين رأى عام دولى يعنى بالمصالح الدولية، كأنه يعنى بالمصالح الدولية والأهداف الاستراتيجية لجميع الدول دون تحيز؛ أى يهدف إلى تحقيق عنصر التوازن بين المصالح المتعددة، مصالح الدول المصدرة لهذه المعلومات، وأيضًا الدول المستهدفة والمتلقية، أى يهدف إلى تكوين رأى عام دولى متوازن يرمى إلى تحقيق مصلحة دولية.

ولكن هذا على عكس الواقع الذى تهدف إليه نظم الإعلام ووسائل جمع المعلومات والاتصال الجماهيرى من خلال تلك المؤسسات والتنظيمات العملاقة، فهى ليست تلك الأهداف السامية التى تعنى بالقيم والتاريخ والمجتمع والاقتصاد والسياسة من خلال تحليل يرمى إلى تحقيق مصالح عادلة، فهى تعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى الرأسمالية فى الغرب.

ولقد أشرنا فى مواقع عديدة فى بحوث سابقة إلى أن أهداف هذه الآلية الإعلامية الضخمة محددة، ترمى فى المقام الأول إلى تكوين رأى عام دولى يعزز سياساتها المتعددة، كما حدث فى المحاولات المتعددة التى وجهها الخطاب الإعلامى والسياسى الغربى والتى شنتها

آلة الإعلام لتكوين رأى عام دولى وداخلى أدى إلى تفكيك الاتحاد السوفيتى وانهياره وتصفيته. كما عملت هذه السياسات الإعلامية الغربية حتى تحكم مؤسسات الإعلام والشركات والجماعات الدولية المتعددة الجنسيات والغربية، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على مؤسسات الإعلام فى الدول الأخرى، واللجوء للدخول كشريك لتمويل مشروعات الاتصال الجماهيرى وصناعة الثقافة والإعلام فى أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة. وكانت الفرصة سانحة أمام تلك الجماعات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لشراء كبريات الصحف الوطنية وأهمها، وأقامت محطات خاصة للإذاعة والتليفزيون تبث عبر القنوات الفضائية للاتصال. وبدأت هذه الجماعات الدولية فى تنفيذ خطة محكمة استراتيجية وإعلامية للهيمنة والانتشار فى أوروبا الشرقية لتنفيذ مخططاتها، وتكوين رأى عام فى تلك الدول الأوروبية الشرقية لتأكيد هيمنتها الفكرية والأيديولوجية، ولتسهيل المهام السياسية والاقتصادية والاستراتيجية من خلال تمرير قيم وأفكار تدعم السياسة الخارجية والاقتصادية والإعلامية.

ويمكن إذن تأكيد أن الشعوب الأقل تقدمًا فى العلوم والتكنولوجيا والصناعة والإنتاج الغزير فى مجال المعرفة والاتصال والمعلومات تقع دائمًا تحت تأثير وطأة هذه الآلة الضخمة للإنتاج الإعلامى والثقافى الغربى، وتحت السيطرة الكاملة لصناعة المعرفة التى تسعى إلى صياغة المفاهيم والتاريخ والقيم وصناعة رأى عام فى تلك الدول يعزز مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، والأمثلة كثيرة فى هذا



المجال، تلك التى تؤكد أن سيطرة وكالات الأنباء العالمية تحتكر أكثر من ٨٠٪ من التدفق فى المعلومات والأخبار ويمكنها بالتالى صناعة الرأى العام وفرض السيطرة الإعلامية فى مجال المعلومات وصناعة الأخبار.

رابعاً: التليفزيون ومحددات الرأى العام النشط فى مجتمعات الدول النامية:

١ - محددات الرأى العام النشط:

لعل أهم تلك المحددات هو توافر أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مجتمعة ومتداخلة وبناءة لبيئة اجتماعية للاتصال، ولعل أهمها توافر نظام للتعليم الديموقراطى يعمل من خلال الأسس والنظريات الحديثة فى التربية والثقافة والعلوم الحديثة التطبيقية والنظرية. ونحن نعتبر عن حق أن وجود الرأى العام النشط فى المجتمع هو الوجه الصحى المعبر عن الديموقراطية الحقيقية، وهو الواجهة التى تؤكد إيجابية تلك البيئة الاجتماعية الفعالة التى تخلو من الازدواجية الاجتماعية. وهناك بعض العناصر التى تميز المجتمعات فيما يتعلق بوجود هذه الظاهرة الصحية فى أى مجتمع.

* **التعليم ومحو الأمية:** ولعل للعلاقات الترابطية التى وضعها "Daniel Lerner" منذ سنوات عديدة، وكانت أهم المنطلقات العلمية التى ساهمت فى تحديد ما يسمى بتكامل البيئة الاجتماعية للمشاركة أو البيئة الاجتماعية المواتية لتكوين الرأى العام الفعال والنشط، وليس الرأى العام الغائب أو المغيب. لم يطرأ على تلك العلاقات

الترابطية أى تغيير بل هى الأساس الفعلى للعديد من البحوث والنظريات العلمية فى أوروبا الغربية على وجه الخصوص فى مجالات بحوث الاجتماع والاتصال الجماهيرى فى فرنسا وألمانيا، واعتبرت الموجه فى العديد من النتائج الخاصة فى تحليل الرأى العام بل إن بعض العلماء فى بعض دول أوروبا الغربية انتقد بعض النظريات العلمية التى وضعت من قبل علماء الاتصال والسياسة فى المدرسة الأمريكية فى الولايات المتحدة «كنظرية الأجندة» كمنطلق للتحليل، تلك النظرية التى سادت فى العديد من البحوث الاجتماعية والسياسية خاصة فى بعض الدول النامية؛ إذ تضع بعض الفروض العلمية التى لا تتفق مع البيئة الاجتماعية والسياسية والإعلامية السائدة فى دول العالم النامى، وتصبح النتائج غير موثوق فى صحتها؛ إذ تضع فروضًا علمية لا يمكن أن تصلح إلا فى بيئة اجتماعية كالتى توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تحكمها عناصر آليات السوق والحرية الاقتصادية والفكرية والإعلامية.

ولعل أهم العناصر التى يمكن تقديمها كعامل أساسى فى تحديد تلك العلاقات والتى حددها «ليرنر» هو عامل التعليم والتحضر والكثافة السكانية فى المدن. وأول مؤشر هو مؤشر الاتصال، ولقد ربط هذا المؤشر بمقدار ما يقرأه الجمهور أو يشاهده أو يسمعه من خلال الصحف والتليفزيون والسينما، وأهمية تلك العلاقات الارتباطية أنها تظهر مدى التعرض لمضمون وسائل الإعلام الجماهيرى بطريقة واعية تحقق هدف تكوين الرأى العام المستنير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحدد أنسب الشروط للتعبير عن القضايا الاجتماعية

والتى هى أساس تكوين الرأى العام، ولكن على شرط أن تكون هذه الموضوعات من الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ أى تطرح قضايا تهم الجمهور المتاح فى المجتمع من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى.

هذا يلقى الضوء على أهمية مؤشر «دانيل ليرنر» كمؤشر ومحدد لإمكانية التعرض للوسائل الإعلامية، ليس فقط المقروءة ولكن أيضًا - وهو ما يهمنا فى هذه النقطة - التعرض الواعى للتليفزيون؛ أى للمضمون التليفزيونى ورسائله المختلفة وأيضًا المضمون الفيلمى السينمائى. ولقد علقنا على هذه النقطة أهمية بالغة؛ حيث أظهرنا فى العديد من الدراسات ما الذى نعنيه بالتعرض الواعى باعتباره شرطًا أساسيًا من شروط تكوين الرأى العام المستنير الناقد والواعى، وذلك بتطبيق المناهج الحديثة فى علوم الاجتماع واللغة والاتصال، ولقد تبين بعد دراسة متأنية أن التعليم (القراءة والكتابة) وتعليم المعادلات الحسابية هما شرط ليس فقط للتعرض للوسائل المقروءة التقليدية من صحيفة وكتاب، ولكن أيضًا من الشروط الأساسية والهامة للتعرض للإذاعة والتليفزيون والوسائل الإلكترونية الحديثة كالإنترنت.

ونؤكد فى هذا الصدد أن بنية الإعلام والاتصال الجماهيرى وتوافرها بطريقة إيجابية فى دول العالم النامى يصعب تحقيقها فى ظل ظروف العولمة الحالية ودخول مجتمعات تلك الدول عصر ثورة الاتصال والإعلام الإلكترونى.. ولعل أهم هذه العوامل التى تعوق وجود بيئة اجتماعية مواتية هو حاجز الأمية؛ إذ إن أعداد الأمية فى



دول العالم النامى فى ازدياد مستمر على الرغم من المجهودات التى تعلن عنها السياسة العامة للدولة. وآخر تلك الأرقام أن معدل الأمية فى دول العالم العربى قد وصل فى بعض الأقطار العربية إلى ما يزيد على ٦٠٪ من السكان، حتى مع تزايد أعداد المتعلمين. فلقد دلت المؤشرات (على الرغم من تزايد أعداد المتعلمين) على تزايد أعداد الأمية بعد التسعينيات من القرن العشرين. ومع تنامى المشكلات الصحية والحضارية داخل المدن والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة يتلاشى عنصر التحضر ومقوماته من خلال نقص الشروط الأساسية لتكوين رأى عام مستنير ونشط وفعال حول القضايا العديدة العامة والتى تشكو منها أصلاً الجماهير الغفيرة؛ وذلك لقلة المعلومات العلمية والصحية حول تلك المشكلات، والتعمد فى كثير من الحالات اختصارها وعدم إثارتها فى وسائل الإعلام الرسمية. هذا العامل الهام يعتبر من أهم المحددات لدراسة الرأى العام بوصفه مقدمة أساسية لقياسه إذا ما اتحد مع عنصر التحضر (أو الأزمة السكانية) والتكدس السكانى فى المدن دون أن تتوافر الحدود الدنيا من هياكل البنية التحتية، كل ذلك يشكل عائقًا كبيرًا لتكوين نظام اجتماعى للمشاركة، فاتحاد التحضر مع الأمية يشكل العائق الأساسى لوجود بيئة اجتماعية مواتية لتكوين رأى عام نشط يدفع إلى تحقيق إنجازات كبرى فى مجالات التنمية الاجتماعية.

وستكون بالتالى تأثيرات الثورة التكنولوجية والتقدم فى صناعة المعرفة خاصة الإلكترونية، والتقدم الهائل فى مجالات الكمبيوتر



ووسائل الاتصال المرئى المسموع، خاصة بعد التطور الهائل فى مجالات علوم الفضاء وتطويعها لخدمة الاتصال الفضائى، ضارة للغاية للفرد والجماعة، وبالتالى للرأى العام، وتشوشه سياسات مغرضة من قبل الدول المتقدمة اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تعمل على عولمة المعرفة من خلال العولمة الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن خطة محكمة الاتجاهات. وكل ذلك يعمل بطريقة تشكل خطرًا حقيقيًا على بيئة الإعلام والاتصال فى دول العالم النامى والعربى، والتى تعانى مشاكل عديدة منها الفقر وهشاشة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتلاقى كل هذه القضايا إلى جانب انتشار الأمية وتناميها.

* **انعكاسات تلك الأوضاع السلبية فى البيئة الاجتماعية للاتصال على سلوكيات المتلقى** تجاه الإعلام المركب المرئى المسموع سواء التليفزيونى أو السينمائى أو الإلكترونى (الإنترنت) والوسائل الأخرى التى يمكن أن يتعرض لها الفرد والجماعة فى تلك الدول بعد التقدم المذهل فى صناعة الكمبيوتر وإمكانياته الهائلة فى مجالات تخزين المعلومات المختلفة والموسيقى والفنون والثقافة وعلوم الإنسان خاصة بعد التطورات الهائلة فى تكنولوجيا وعلوم الفضاء وتصنيع الأقمار الصناعية للاتصال، والتطور الهائل فى مجالات الصناعات الإلكترونية والعلوم الدقيقة أو فى مجال الإلكترونيات والتطور المستمر فى مجالات الإنترنت والكمبيوتر.

ولهذا العامل أهمية كبرى فى تحديد سلوكيات الجمهور المتلقى للإعلام المركب التكنولوجى والإلكترونى فى دول العالم النامى خاصة فى تلك البيئة الاجتماعية التى سبق الإشارة إليها. والخطورة أن أهداف الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هى حماية ليس فقط فكرها السياسى والاقتصادى والثقافى، لكن الأخطر أنها تريد تعميمه فى إطار أوسع مستفيدة فى ذلك بثورة الاتصالات والإلكترونيات والتطور المستمر فى الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية التليفزيونية والإنترنت، وأصبح هذا الأخير يلعب دورًا هامًا فى إمكانيات تدعيم الفكر الغربى فى صور مختلفة.

ولقد علق الكاتب العربى الكبير «محمد سيد أحمد» فى ٢٠٠٣/١٢/١٨ بشأن إدارة الإنترنت فى مقال بالأهرام حول رحلة جديدة للثورة الإعلامية، التى هى أمريكية، وسيطرتها، وما طالبت به بعض الدول بإسناد تلك الإدارة إلى هيئة دولية يقوم فريق عمل مشكل من الأمين العام للأمم المتحدة باعتماد هذا الموضوع وبتقديم اقتراح مفيد فى نهاية عام ٢٠٠٥.

٢ - لغة الإعلام والاتصال التليفزيونى المرئى المسموع وقدرته على التأثير وتكوين الرأى العام:

فى ظل تلك الحقائق العلمية وامتدادًا لما تم إنجازه فى مجالات البحث العلمى الخاص بتحديد مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال والمعلومات والمعرفة المركبة التكنولوجية والإلكترونية، تجدر الإشارة هنا إلى أهمية تلك البحوث التى أظهرت مقومات اللغة المرئية المسموعة



وما تحتويه من عناصر يمكن بها التأثير على الفرد والجماعة فى تلك المجتمعات النامية، أى التأثير على معارفه واتجاهاته والتى قد تعمل على انحراف تلك المعارف والاتجاهات عن المسارات الصحيحة، وتؤدى بالرأى العام إلى مساندة أفكار معاكسة للأهداف القومية. ويمكن فى هذا المجال الإشارة إلى المقومات اللغوية التى تحتويها هذه اللغة التى عن طريقها تملك قدرة فائقة للتأثير على الرأى العام وتكوينه، فإذا سلمنا أن طبيعة الرأى العام وتعريفه باعتباره ظاهرة أصبحت تؤكد على أنه لم يعد تكوينه كتلة تضم صفات واحدة ولكن أصبح يضم عدة جماعات تختلف وفقاً للمعتقدات والمعارف المقدمة التى تحدد اتجاهاتها نحو القضايا المطروحة فى المجتمع، وأيضًا المعتقدات والمعارف المتعددة التى تنشر وتذاع وتبث بواسطة النظم الإعلامية القومية منها والدولية.

ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أهمية نظرية «لازارسفيلد» التى تشير إلى أن المعلومات التى تدور حول الموضوعات المختلفة يمكن نشرها والتأثير من خلالها على الرأى العام عن طريق قادة الرأى. ويمكن التأكيد فى هذا المجال على أهمية التليفزيون فى استضافة هؤلاء فى البرامج المختلفة والتى تهم الأفراد وبعض الجماعات، لاستمالتهم إلى مجموعة من الآراء المحددة.

ولكن أى من تلك النظم الإعلامية تفضلها الجماهير والجماعات المختلفة فى دول العالم النامى ذات الصفات والسمات التى طرحت من قبل، والتى تتميز بالميل إلى تفضيل الصورة والكلمة؛ أى مضمون

الإعلام التليفزيونى والوسائل المرئية المسموعة المصورة والمذاعة، على تلك الوسائل الإعلامية المكتوبة والمقروءة من خلال الصحيفة والكتاب؟ ويمكن التأكيد على خطورة هذا الاعتبار باستعراض سريع لأهم ما تتصف به البنية المعقدة للغة المرئيات الفيلمية والتليفزيونية والسينمائية وبعض المضامين الترفيهية والإلكترونية والتأكيد على خطورتها فى مواجهة البيئة الاجتماعية للاتصال التى لا تتوافر بها المقومات اللغوية الإيجابية، لتكوين نظام اجتماعى للمشاركة عبر وسائل الإعلام والمعرفة والاتصال الحديثة، أى تكوين رأى عام فعال فى تلك المجتمعات:

أولاً: وفقاً للنظريات المتعددة التى كونت مفهوم البيئة الاجتماعية للاتصال والتى أصبحت المنطلق العلمى لنظريات اللغة الفيلمية والتليفزيونية والسينمائية وحتى الإلكترونية والتى وضعت لها كاتبة هذه السطور منذ سنوات منطلقات عديدة فى دراستها، فيما يخص هذا المضمون الإلكترونى المرتبط بالصورة وإمكانية التلاعب بها من خلال إعادة تكوين مضمونها، خاصة من خلال تلك الأشكال الثقافية والترفيهية. ولعل تلك النظريات اللغوية تنطلق فى الأساس من تيار علم السيميولوجيا الذى أصبح هو الركيزة الأساسية فى تحديد كل من مقومات البيئة الاجتماعية للاتصال ومقومات المعرفة التى يمكن أن تتعرض لها تلك الجماعات وتحديد مقومات بنية اللغة وعناصرها المختلفة.

ثانياً: يمكن التأكيد على أن بنية اللغات المركبة التى تتعامل مع الصورة المتحركة هى بنية متعددة المستويات والرموز اللغوية، وهذا يفرض نوعاً من التحكم فى آليات هذه المستويات - رموز ترتبط بالتكنولوجيا والعلوم التى تدخل فى نطاق الإلكترونيات - ورموز أخرى ترتبط بالمعرفة والعلوم بصفة عامة والعلوم الإنسانية والدراسات البحثية فى مجالات متعددة؛ أى ترتبط بالمعلومات وتجميعها وتبويبها وترتيبها فى نظم خاصة وتقسيمها إلى معلومات وضعت وفقاً لاستراتيجية معرفية واسعة النطاق، حتى يسهل تغذية نظم الأقمار الصناعية للاتصال ونظم الإنترنت، والنوع الأخير هو رموز محددة وضعت للتأثير على مجموعات خاصة من الجماهير لتشكيل معارفه.

وانطلاقاً من تلك الحقائق العلمية ونتائج الدراسات الحديثة للإعلام والاتصال المرتبطة بالتأثير من خلال تلك الوسائل المركبة يمكن التأكيد على أن الجمهور المتلقى بحكم تكوينه غير المتجانس من حيث الصفات التى تحقق له التعرض بصورة إيجابية أو سلبية لمضمون تلك الوسائل المتقدمة فى التكنولوجيا والمعرفة يمكنه تحديد هذه البيئة الاجتماعية للاتصال والمشاركة الإيجابية، من خلال تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تدخل بوصفها عناصر هامة فى تحديد عنصرى التأثير والإقناع، أى كل ما يدخل فى عملية التلقى من فرد إلى آخر، بل من مجتمع لآخر. فالسياق اللغوى للغة المرئيات التى أتاحها هذا التطور التكنولوجى والعلمى والمعلوماتى فى مجالات المعرفة كسياق لغوى وعلاقتها بالتطور الاجتماعى والاقتصادى والعلمى هو

كلٌ لا يتجزأ، فيدخل التطور العلمى والتكنولوجى طرفين من أطراف هذا النظام اللغوى وأيضًا التطور الاجتماعى والثقافى.

وحتى نستكمل هذه العناصر والاعتبارات الهامة التى تحدد أركان الرأى العام، نضع محددًا إضافيًا وهو يرتبط بعملية التلقى، أى يرتبط بظروف المجتمع وما يحققه فى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ففى الدول النامية حيث النقص فى اكتمال هياكل البنية الأساسية وما يترتب عليه من قضايا اجتماعية ونفسية متعددة، يزيد الطلب من قبل الأفراد فى تلك الدول على المواد الفيلمية والسينمائية والتليفزيونية والإلكترونية السهلة الترفيهية التى لا تتطلب مجهودًا فى المتابعة، وكما أكد العديد من الدراسات فى علوم النفس والاجتماع والاتصال والسياسة، فإنه كلما ازداد القهر الاجتماعى وارتفعت معدلات الأمية الفكرية والتعليمية والثقافية وقلّت مقومات التحضر وارتفعت المشكلات السكانية الناتجة من الحروب لجأ الأفراد إلى التعويض والتنفيس من خلال البرامج الدرامية والروائية الميلودرامية فى السينما والتليفزيون بصفة عامة، بصرف النظر عن المتابعة المتأنية للمضمون أى إدراكه لمضمونها الفعلى.

وهناك اختلاف بين المتلقى للمعلومات والمعرفة القادر على التلقى الواعى الذى تتوافر لديه المقومات الثقافية والتعليمية والاجتماعية المواتية وبين المتلقى الذى ينقصه الحد الأدنى من تلك المقومات خاصة التعليمية والاجتماعية والحضارية حتى فى حدودها الدنيا، من حيث القدرة على سرعة إدراكه وحجم تجاربه الثقافية والمعرفية والفكرية.



فهناك علاقة وثيقة بين القدرة على الإدراك السريع للمعانى والأفكار وحصيلة التجارب المعرفية السابقة، وبين القدرة على الفهم الصحيح لما يحتويه المضمون ونقده.

وفى مقابل الاعتبارات المتعددة وما يطرأ على نظم الاتصال والإعلام الجماهيرى ووسائل نقل المعرفة وتطور نظم المعلومات وإعادة بثها خاصة من خلال نظم الاتصال المتعددة والقنوات الفضائية الدولية التليفزيونية التى أثرت على المحيط الاتصالى، فالبيئة الاجتماعية للاتصال والإعلام الجماهيرى لم تعد - فى تلك المرحلة الثالثة من ثورة المعلومات، فى دول العالم النامى - بيئة مواتية لتكوين رأى عام مستنير، أى مرحلة ما بعد التصنيع فى مجال الأقمار الصناعية لغزو الفضاء واستغلالها فى تطوير نظم الاتصال الجماهيرى من خلال التليفزيون الفضائى، هذه المرحلة التى بدأت منذ أواخر الخمسينيات - كما أشرنا من قبل - تطورت خلالها صناعة الإلكترونيات بطريقة أتاحت دخول المجتمع المرحلة الثالثة للثورة.

خامساً: الرأى العام الافتراضى:

وإذا ما طبقنا مفهوم الرأى العام الافتراضى بالرجوع إلى نظرية التاريخ الافتراضى - التى أشار إليها سلمان رشيد - والتى تطرح العديد من العناصر التى يمكن تطبيقها فى مجال الرأى العام، حيث إن التاريخ الافتراضى هو ذلك التاريخ الذى تصنعه الآليات الإعلامية الحديثة للاتصال والمعلومات، وما يتاح لها من علوم وفنون وتكنولوجيا وخبرات وآليات هائلة لصناعة وصياغة حقيقة افتراضية

تنطلق من وجهات نظر الدول المالكة للعلوم والتكنولوجيا والصناعة والاستراتيجيات العسكرية وآلياتها، وعمر افتراضى ينطلق من وجهات نظرها التى تتطابق مع مصالحها ووجهات نظرها والرأى العام الذى تريد مخاطبته وتوجيه الرسالة إليه وتكوينه لخدمة تلك المصالح واستمرارها.

ونحن نؤيد مفهوم «التاريخ الافتراضى» والذى يتطابق مع ما أطلق عليه فى السابق من مفاهيم حول الثقافة البديلة، تلك التى تقوم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى خاصة القنوات التليفزيونية الفضائية للاتصال التى تبث مضموناً إعلامياً وثقافياً يحمل قيماً وعادات وتقاليد ومفاهيم مغايرة لتلك المفاهيم والقيم الأصيلة والتى تتفق مع تاريخ الشعوب فى دول العالم النامى والعربى بصفة خاصة، والذى يتكون من مفاهيم وعلوم وفنون فى مجالات علمية عديدة، وقيم ومناهج كلها استغلت وترجمت لتكون القاعدة التى انطلقت منها النهضة الأوروبية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تلك الأسس كانت المنطلق لصياغة مفاهيم متعددة حررت الإنسان والمجتمع من قيود وأغلال التخلف والظلام الفكرى، بل كانت الأساس فى صياغة ثقافة الفكر والعمل والحرية والتطور والسيادة.

ومن المؤسف – كما أشرنا فى دراسات عديدة سابقة – أن الإعلام ووسائل الثقافة والاتصال الجماهيرى فى دول العالم النامى وبصفة خاصة العربى لم تقم للآن بتفسير وتحليل علمى مستنير لصياغة المؤلفات العربية العديدة التى صيغت فى تلك الفترات المزدهرة من

تاريخ الفكر العربى والإسلامى، والتى تتناول تلك العلوم والفنون والنظريات العلمية العديدة من خلال مضمون إعلامى وثقافى ينطلق من تلك النظرة، حتى يكون الأساس فى صياغة الشخصية العربية الحديثة القادرة على قهر التخلف الاجتماعى والاقتصادى، وحتى تتصدى لتلك النظريات الافتراضية للتاريخ العربى والإسلامى، والتى صيغت بطرق قد تضع هذا التاريخ فى غير الإطار الذى يستحقه.

إذن يمكن التأكيد على أن التطور العلمى والتكنولوجى والتقدم الفكرى والاقتصادى والسياسى والاستراتيجى أصبح هو الأساس فى تحقيق القوة والسيطرة، وأيضًا الأساس فى تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى العلوم والمعلومات والإعلام والمعرفة، والأساس فى صياغة الرأى العام المعاكس للدول الصغرى عن طريق تعميق الوعى الافتراضى من قبل السياسات الإعلامية ونظمها المعقدة فى الغرب المتقدم فى المجالات السياسية والاقتصادية والتاريخية والإنسانية - وبصفة خاصة الثقافية - والتى تساعد وتعمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى بكل أشكالها ونظمها الفضائية والإذاعية والتليفزيونية والصحفية المكتوبة التقليدية والإلكترونية عبر الإنترنت على تعميق الهوة بين الدول المالكة للتكنولوجيا والعلوم والمعلومات والدول الفقيرة فى تملك تلك القدرات، كل ذلك أصبح له تأثيره المباشر وغير المباشر فى القدرة على تشكيل الرأى العام ومحدداته.

ونحن نؤكد على أن المضمون التليفزيونى بجميع أشكاله المتعددة وبرامجه المتاحة الوطنية يعمل على ترسيخ فكرة الوعى الافتراضى



التاريخى منه والاجتماعى والثقافى والسياسى، فضعف القدرة على تحقيق الموضوعية فى طرح الحقائق والابتكار فى المضمون بصفة خاصة، واللجوء الصارخ إلى المضمون الإعلانى الذى أصبح هو المسيطر على الساحة الإعلامية فى الدول العربية خاصة فى نظم الاتصال الفضائى من تليفزيون ومعلومات عبر الإنترنت والوسائل الترفيهية الإلكترونية، وما فرضه هذا المضمون من موسيقى وغناء وبرامج عديدة درامية وثقافية فى أغلب الأحيان تستهدف الربح المادى على حساب الموضوعية التاريخية والفكرية، وطرح القيم والعادات والتقاليد والفنون والآداب التى ترتبط بالفكر المستنير القادر على صياغة وعى اجتماعى وثقافى وتاريخى وسياسى حقيقى. بل والأخطر من ذلك، كما تؤكده الدراسات العلمية، والتى طرحت خطورة هذا الموقف على فرض «الحقيقة الافتراضية Virtual Reality»، والتى تتكون من خلال القدرة على تغيير نمط الفكر تجاه العديد من القضايا من خلال ما تطرحه الثورة الإلكترونية والتكنولوجيا العلمية والصناعية فى مجالات الإنترنت والكمبيوتر والحاسبات، التى تحقق مصالح وأهداف من يمتلك القدرة على البحث والتحليل والصياغة وإعادة تشكيل الفكر والمعرفة، يستطيع أيضًا فرض «حقيقة افتراضية» تنقل إلى الوعى الإنسانى من خلال الأدوات المتعددة لتكون هى الأساس فى صياغة التاريخ الإنسانى والثقافى والعلمى والفنى وفى مجالات العلوم الإنسانية المتعددة بطرق تتفق مع الأهداف والاستراتيجيات الكبرى للدول المالكة لتلك الآليات والصناعات،

ولتعيد بثها عبر تلك الآليات الجبارة عن طريق «مهندسى المعرفة» لصياغة ما يسمى بالتاريخ الافتراضى، ويمكن عن طريق ذات الآليات تكوين وإقامة ما يسمى بـ «الجامعات الافتراضية» الموجودة فى ذاكرة الكمبيوتر وعلى الإنترنت، فيمكن إعادة صياغة المعارك والمواقع ومواصفات الإنسان والمكان والتاريخ وفقًا للاستراتيجيات والأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول العظمى.

سادسًا: التليفزيون الفضائى كوسيلة معاكسة لتكوين رأى عام داخلى:

أصبح التليفزيون من خلال تأكيده لمفهوم الثقافة الاستهلاكية من العوامل المعاكسة لتكوين رأى عام داخلى قومى مستنير خاصة فى داخل الدول النامية، حيث يعمل على تغييب الوعى بقضايا الأمة، أى يعمل فى عكس الاتجاه لتكوين رأى عام ديناميكى حول القضايا والإشكاليات والأحداث المطروحة المتعددة. إن تقدم وتطور وسائل الإعلام الجماهيرى باعتباره نتيجة لتطور وإنتاج اتصالات الفضاء وضعت منذ البداية لخدمة الإعلام والثقافة والدعاية السياسية لدول المصدر أو للدول المتقدمة الصناعية فى الغرب.

وهناك علاقة قوية بين القدرة على صناعة المعلومات وإنتاجها وتطويعها لخدمة قضايا الفرد والجماعة، وبين القدرة على تكوين رأى عام مستنير، هذه العلاقة أصبحت الأساس فى تفسير عدم وجود رأى عام قوى فى دول العالم النامى، خاصة فى ظل وجود بعض القضايا المزمنة فى العالم الثالث كالأمية والفقر. وعدم وجود هياكل بنية أساسية فاعلة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.

لقد وضع التطور التكنولوجى والصناعى فى مجالات تطور وتقدم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى فى خدمة الإعلام والثقافة والدعاية السياسية لدول المصدر أو للدول المتقدمة الصناعية فى الغرب، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة فيما يتعلق بحجم المعلومات وزيادة تدفقها من الشمال إلى الجنوب. هذا الوضع أدى إلى إحكام سيطرة الدول الكبرى على مصادر المعلومات، وهذا أدى إلى إحكام السيطرة على الرأى العام الدولى وتوجيهه وفقاً للمصالح الدولية والإقليمية التى تعزز أهدافها وسياساتها. وذلك فى ظل غياب إعلامى قومى ـ خاصة التليفزيونى ـ يعكس القضايا القومية بطريقة موضوعية.

إذن يمكن القول إن الثورة التكنولوجية الحديثة خاصة فى مجالات الوسائل الحديثة للاتصال والإعلان والمعلومات وصناعتها أعطت الغرب المسيطر فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أدوات هائلة للسيطرة على الرأى العام الدولى وتوجيهه، أى أعطت الثورة الناتجة من التقدم المذهل فى العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمى عناصر هائلة لتقرير مصير العلم وتوجيه مستقبله.. ويمكن القول إنه فى الإمكان توظيف التكنولوجيا والعلوم والصناعات فى مجالات الأقمار الصناعية للاتصال وشبكاتها فى قضايا الصراع الدولى، من خلال التأثير على الرأى العام داخل حدود الدول النامية وخارجها، وذلك للعديد من الأسباب التى أشرنا إليها، وهى تحكم الدول الكبرى فى مصادر المعلومات وإمكانيات صناعتها وإعادة إنتاجها وقولبتها فى صورة أخبار وأحداث ومضامين، تهدف فى

المقام الأول إلى الدفاع عن مصالحها والتمهيد لتحقيق تلك المصالح بكل الطرق والوسائل من خلال الكلمة المقروءة والصورة المرئية المسموعة والأخبار الإذاعية.

وأصبح الرأى العام حتى الرافض لسيطرة الدول الكبرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبفضل سياسة الملاحقة المستمرة للمجتمعات، وبفضل تلك الثورة الإعلامية المتنامية من خلال الأخبار والمضمون الثقافى والترفيهى والفكرى إلى صناعة رأى عام يصل من الرفض إلى القبول التدريجى، بل إلى التكيف مع هذه السياسات الإعلامية المغرضة، والتى تعمل آلياتها بصورة مستمرة وبدون توقف على إنتاج مصطلحات ومفردات ومفاهيم تمهيدية مستترة فى أغلب الأحيان وراء عناوين وقيم وهمية، وتقبل فى النهاية وتلقى حالة من القبول الضمنى أو العلنى على أنها حقائق، وتصبح هى المرجعية الاجتماعية. وأصبح يطلق الآن مفهوم القيم البديلة والفكر البديل، وهى القيم والفكر التى تطرحها الوسائل الدولية للإعلام والاتصال الجماهيرى، خاصة الوسائل التليفزيونية والفيلمية.

الفصل الثالث:

صناعة الرأى العام فى عصر التطور العلمى والتكنولوجى فى الدول الصناعية الكبرى

أولاً: محددات الرأى العام فى العصر الحديث:

يرتبط هذا المحور بالتطور العلمى والتكنولوجى وهو وليد التطور الفكرى والاجتماعى. لقد أصبحت دول الغرب المتقدم بعد الثورة الصناعية والاجتماعية تحتل المراكز الأولى فى مجالات الفكر العلمى والتكنولوجى. لقد هيأ هذا التطور المتصل استحداث وسائل حديثة للاتصال الجماهيرى فأصبحت التكنولوجيا منذ الستينيات مظهراً من مظاهر التسلط الفكرى والسياسى والثقافى والاجتماعى. وأصبحت ثورة الاتصالات هى الثورة الثانية التى تميز التقدم الإنسانى فى العالم بعد أن كانت الثورة الصناعية هى التى تميز الحضارات الحديثة، فأصبحت ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هى المؤثرة فى فكر الأفراد والمحددة لاتجاهاتهم وسلوكياتهم، بل والمحددة لسياسات الدول، وتدخل فى استراتيجياتها الكبرى الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية.

ولعل من أبرز انعكاسات هذا التطور الهائل فى مجالات ثورة الاتصالات قدرته الفائقة على توجيه فكر الفرد والجماعة، ليس فقط داخل الدولة القومية بل خارجها، وتطويع هذا الفكر ليصبح هو المسيطر على توجهات وآراء الأفراد، أى يصبح هو الموجه للرأى العام على المستوى المحلى والقطرى والإقليمى والدولى.

ولا يعنى ذلك أن ثورة الاتصال ترتبط فقط بالقدرة على صناعة تكنولوجيا المعلومات، فإذا اقتصر الأمر على ذلك أصبحت الدراسات المتعددة – خاصة فى دول العالم النامى والتى تؤكد هذا العامل كثيرًا – دراسات قاصرة، فصناعة تكنولوجيا المعلومات هى الأداة أو الوسيلة الصناعية، التى يمكن استحضارها باستيرادها، ولكن الأهم من ذلك هو مضمون المعلومات وقولبتها وصناعتها وبرمجتها واستخدامها سلاحًا هامًا من الأسلحة الفكرية؛ ولذلك فإن هذه الثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية الحديثة هى ثورة هائلة؛ لأنها تجمع فى ثناياها العلوم والفنون والأفكار والبحوث العلمية المتعددة السابقة والحديثة. فهى محصلة الأفكار والعلوم والفنون التى أمكن تحصيلها على مر العصور، وتم بعد ذلك تطويرها حتى تتلاءم مع متطلبات الثورة الحديثة لصناعة الاتصال وتكنولوجيا المعرفة. فالثورة الحديثة هى ثورة لها متطلباتها شكلاً ومضمونًا، أما الشكل فتكنولوجى وصناعى فى مجالات متعددة ترتبط بالعلوم الطبيعية المتعددة والتكنولوجية والهندسية والإلكترونيات الثقيلة مثل تصنيع الأقمار الصناعية للاتصال وعلوم تطبيقية كثيرة فى مجالات الفضاء وفى مجالات البرمجيات والاستراتيجيات العسكرية. وفى مجالات العلوم الإنسانية والأدبية والفكرية عامة والبحوث العلمية فى جميع تلك المجالات وتطويرها.

إذن دراسة الرأى العام فى العصر الحديث وتكوينه أصبحت دراسات ترتبط بالعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتبط بالآداب والفنون والإنسانيات والبحوث، والتى أصبحت هى الأخرى



علومًا تعيش هذا التطور الهائل فى مجالات البحث العلمى المتعمق والتى أفرزت العديد من النظريات الحديثة التي لا يمكن إغفال أهميتها فى تلك المجالات المتعددة، حتى تصبح بحوثًا لها أهميتها فى تحليل البيئة الاجتماعية الحديثة للاتصال والإعلام وتحليل مكوناتها وكيفية تطويرها لتواجه متطلبات العصر الحديث على تكنولجيا الاتصال وصناعة المعرفة والإعلام.

فالإعلام وما يفرضه من مضمون يؤكد قدرته على توجيه سياسات الدول والمجتمعات، ولذلك أصبحت دراسة الإعلام وعلومه ترتبط بالدراسات العديدة خاصة الاجتماعية والإنسانية وأيضًا بالعلوم الطبيعية، خاصة فى مجالات الهندسة الوراثية والبرمجيات... إلخ؛ وذلك لأن الإعلام فى عصر العولمة دون مضمون مؤثر بالمعنى الحديث وليس المعنى التقليدى يصبح دراسات عقيمة.

وأصبحت دراسة المضمون الإعلامى هى المعيار الهام الذى يفرق بين الإعلام التقليدى والإعلام الحديث؛ فالمضمون الإعلامى الحديث هو خليط مركب من رموز ودلالات متعددة، وقد تم اختيار تلك الرموز والدلالات بعناية فائقة.. وحتى يمكن الاختيار بين هذه الرموز يجب إنتاج أعداد هائلة حتى يتم الانتقاء وفقًا للأهداف التى تحقق هدف الرسالة الإعلامية أو أهدافها أو الخطاب الإعلامى الذى يؤثر على الرأى العام فى دولة من الدول.

ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى أن صناعة المعرفة والمعلومات وأهمية دورها هو المرجح فى تكوين الرأى العام والسيطرة عليه.

وحيث إن الثورة التكنولوجية والعلمية الحديثة تتمركز فى عدد قليل من الدول الرأسمالية الغربية، استغلت هذه الدول تلك التقنيات فى مجالات الاتصال والإعلام والثقافة والمعلومات لتأكيد وجهات نظرها، ولتكوين رأى عام دولى يعزز سياساتها الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية.

هذا الوضع أدى إلى اكتشاف **قوة المعلومات وصناعتها** واستغلالها فى مجالات الدعاية السياسية والاقتصادية، للتمهيد للسيطرة الاقتصادية والسياسية تجاه الدول الفقيرة فى المعلومات، واستغلال عدم قدرتها فى إمكانية إنتاج معلومات قادرة على خدمة القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، أى عدم قدرتها على تطويعها لخدمة الرأى العام الداخلى وتعزيزه، وإقامة رأى عام داخلى قادر على صد هجمات تلك المعلومات التى تأتى من دول تهدف إلى السيطرة والتسلط على عقول الجماهير.

فالقدرة العلمية والتكنولوجية واستخدامها فى مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات وتمركزها فى عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة أدت فى كثير من الأحيان ونجحت فى تكوين رأى عام داخلى ينقاد بواسطة الثقافة البديلة الرأسمالية الاستهلاكية والسياسية، لتدعيم وجهات نظر تخدم كثيراً فى مجالات التحكم الاقتصادى والأيديولوجى والثقافى وفى مجالات الصراع السياسى والإستراتيجى والعسكرى.

فنحن نعيش عصر القوة والاستعمار الجديد. قوامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى يمكن صناعتها بواسطة تقنيات حديثة يمكنها التلاعب فى المضمون الموجه إلى الجماهير فى دول عديدة،



فيلوّن تلك المعلومات والأخبار والأحداث بألوان زاهية من المعلومات التى تتفق مع وجهات نظره هو. إذن أصبح للتطور العلمى والتكنولوجى فى مجالات جمع المعلومات والاتصال والبحث العلمى أهمية كبرى فى توجيه الرأى العام بطرق متعددة، ويمكن إذن القول: إن هناك معايير لقياس هذه القدرة على تكوين الرأى العام.

ثانيًا: ملكيــة التكنولوجيــا العالميــة:

وكما تقول الدراسات المتعددة فى هذا المجال فإن ٩٠٪ من التكنولوجيا العالمية محتكرة من جانب عدد من الدول الغربية الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية والتى تجنى من الأرباح التى تجنيها من مبيعات أجهزتها ومنتجاتها التكنولوجية لدول العالم الثالث بصفة عامة. وحين تضطر تلك الدول لشراء تلك التقنيات بأسعار باهظة فكان على الأقل لهذه الدول أن تبذل الجهد والعمل الشاق المتصل لصياغة حق الجماهير فى الاتصال والإعلان حتى تكون قادرة على المساهمة والتفاعل الإيجابى لخدمة القضايا القومية، أى تكون قادرة على تكوين رأى عام نشط يسهم فى مجالات التنمية القومية.

وهنا يجب القول: إن للأيديولوجيا ولصناعة المعرفة دورًا خطيرًا فى التنمية والتقدم الثقافى والاجتماعى ولكن بشرط أن تحسن دول العالم النامى الذى يستورد تلك التكنولوجيا والتقنيات الانتفاع منها وتوظيفها لخدمة التقدم الاجتماعى ولصالح جميع الفئات، أى توظيفها لتكوين رأى عام جماهيرى ديناميكى قادرعلى تحريك عملية التنمية وقيادتها بصورة فعالة تحقق الأمن الاجتماعى والثقافى والسياسى.



إذن صناعة الرأى العام الحديث وتكوينه تتطلب عنصرين أساسيين:

١- مراكز المعلومات وشبكات جمع البيانات والقدرة على تخزينها وإعادة إنتاجها تعتمد بصفة أساسية على التطور العلمى والتكنولوجى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى.

٢- وجود جمهور يعى الحقائق من خلال قدرته على تعرضه للمعلومات المقروءة المسموعة والمرئية والوثائقية.

هذا التقدم العلمى والتكنولوجى واستحداث أدوات متطورة فى الشكل الناقل للفكر والمعرفة، ذلك التقدم طرح العديد من القضايا والإشكاليات خاصة فى مواجهة مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وبصفة خاصة العالم العربى، ويمكن حصر تلك القضايا فى مستويين رئيسيين، المستوى الأول مستوى الإنتاج الذى هيأ وساعد على تطوير وسائل الاتصال الجماهيرى، ولعل أخطرها إنتاج وتصنيع الأقمار الصناعية التى طورت ودفعت عملية الاتصال الجماهيرى دفعة قوية؛ فلقد ساعد إنتاج الأقمار الصناعية على انتشار فكرة التليفزيون الدولى وأكد على إمكانيات تطويره وانتشاره، الأمر الذى ساعد على تعميم برامج مصدر واحد وانتشارها فى كافة مناطق العالم، وهى خطوة هامة فى التأثير على الرأى العام الدولى ومخاطبته، وقد لا يستدعى انتشارها إقامة محطات أرضية ترتبط بأنظمة الأقمار الصناعية فتحقق نبوءة «القرية العالمية» لـ «ماكلوهان».

ولا تقل خطورة التليفزيون الدولى عن عمليات تطوير شبكات المعلومات «الإنترنت» واستحداث الأجهزة الإلكترونية «السى دى



روم» والتى أصبحت من الأجهزة المتطورة... فبواسطة التطور العلمى والتكنولوجي والأبحاث العلمية المتعددة والمستمرة فى تلك المجالات إلى جانب تطوير أنظمة الكمبيوتر واستحداث البريد الإلكترونى والذى طور من صناعة المعارف والثقافة والمعلومات وأصبحت تطوعًا لخدمة أنظمة التليفزيون الدولى وشبكاته.

وفى هذا الصدد يقول أحد الخبراء والمحللين العرب «سلمان رشيد سلمان» – وكما أشرنا نحن فى بحوث سابقة ونشير إليها هنا – إن صناعة الإعلام تناهز (٢٠٠ مليار دولار فى منتصف الثمانينيات) وقفز هذا الرقم إلى (أكثر من ٥٠٠ مليار دولار) من مجموع الإنتاج الصناعى العالمى، وهذا له دلالته الكبيرة أن العالم الحديث وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التى تسيطر سيطرة كاملة على صناعة المعلومات وصناعة الوسائل الإلكترونية الحديثة هى أيضًا تحتل المراكز الأولى فى مجالات الاختراعات العلمية والإبداعات الثقافية والمعرفية والبحوث العلمية فى مختلف المجالات.

فالتقدم العلمى والتكنولوجى واستخداماته فى صناعة الاتصالات وتطوير استخدامها أصبح المعيار الحضارى الذى يميز دولة عن أخرى فى عالمنا المعاصر، تمامًا كما أصبح معيارًا يميز العصر الحالى عن العصور السابقة. فالحضارة الحديثة التى نعيش أحداثها وتطوراتها هى حضارة المعرفة أى حضارة ما بعد الثورة الصناعية والتى تؤسس على صناعة المعرفة. والتى هى أهم أسس تكوين الرأى العام. ونقدم فى هذا المجال لمحة لما حدث فى نظم المعلومات والأقمار

الصناعية، والتى أصبحت هى الأساس فى التفريق بين الدول النامية والمتقدمة، بل أصبحت هى المعيار الذى يفرق ما بين الحضارات والمجتمعات المتقدمة والنامية.

ولعل أخطر عنصر فى إقامة هذه النظم الدولية للاتصالات هو إقامتها على أسس تجارية، فمنذ بداية نشأتها وهى تخضع للقانون واللوائح الحكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية، أى إقامتها على أسس تجارية للأقمار الصناعية، ويقام هذا النظام منذ نشأته ومنذ صدور قانون عام ١٩٦٢ بالتعاون مع دول أخرى ومشاركتها، ويكون جزءًا من شبكة عالمية متطورة للاتصالات، بإعطاء حق إنشاء نظم للاتصالات التجارية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال الأقمار الصناعية، للوفاء باحتياجات الدول المتقدمة والنامية على السواء فى مجالات الاتصالات والاتصال الجماهيرى؛ أعطى بذلك لهذا الغطاء الذى يظهر بالمظهر الديموقراطى حق سيطرة الشركات متعددة الجنسيات والوكالات الدولية للإعلام والاتصال والمعلومات سطوة وسلطة فرز هذه المعلومات وتوجيهها من خلال إعادة صناعتها وتبويبها لتكون هى الموجه لرأى عام دولى أو إقليمى عن طريق التحكم فى صياغة مضمون يمهد لسياسات واتجاهات تخدم الأقدر والأقوى فى مجالات التحكم فى مصادر المعلومات والأفكار وقدرته على صياغتها وبرمجتها ونشرها بسهولة وسرعة.

وعلى الرغم من ظهور الأنظمة الإقليمية للأقمار الصناعية فى أوروبا الغربية والتى اعتبرت سيطرة دولة واحدة - الولايات المتحدة الأمريكية - من خلال الهيئة التجارية شبه المطلقة عبر الأقمار

الصناعية، وسعيها لإقامة نظام أو هيئة دولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية «الإنتلسات» فى عام ١٩٧١، وهى هيئة تجارية بالدرجة الأولى . فقد أدت سيطرة الولايات المتحدة والتى تقف على رأس هذا النظام الجديد للاتصال والإعلام والمعلومات وصناعة الأقمار الصناعية إلى مخاوف الدول الأوروبية الغربية والدول الاشتراكية، والتى تمسكت بضرورة مراقبة الاتحاد الدولى للاتصالات أو لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى؛ إذ رأت هذه الدول فى تلك المراقبة ضمانًا لتساوى الحقوق والواجبات فيما بين الدول المشاركة فى منظمة «الإنتلسات»، وبصفة خاصة فى مخاطبة الرأى العام داخل دول أوروبا الغربية.

وعملت تلك الدول - خوفًا على تحريف أهداف إعلامها وثقافتها من خلال شبكات الاتصالات التى تقوم على نقل أحداث قد لا تتفق مع مصالحها القومية وتقوم بتكوين رأى عام داخلى وخارجى قد لا يتفق مع أهدافها الثقافية والسياسية ومصالحها الاقتصادية - عملت - على إقامة أنظمة إقليمية للأقمار الصناعية فى أوروبا الغربية كمشروعات تواجه هذا الاحتكار شبه المطلق لمنظمة الاتصالات «الإنتلسات» التى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة شبه مطلقة.

وتعبر ألمانيا الغربية وفرنسا من دول أوروبا الغربية الأكثر تقدمًا فى مجالات الفضاء، بتشغيل نظام للفضاء «يونسات» عام ١٩٨٢. ودخلت الدول العربية أيضًا هذه المغامرة ولكنْ هناك فارق بين دول كبرى صناعية أنتجت مصانعها أقمارًا صناعية للاتصال وسيلةً



تكنولوجية وإلكترونية صناعية، ودول لم تقم بهذه الصناعات الثقيلة والإلكترونية المعقدة بل قامت باستيرادها من الدول الغربية.

تلك النقطة هى نقطة هامة، فالدول الصناعية الكبرى فى غرب أوروبا والتى تطور من صناعتها ومعارفها وقدرتها على امتلاك العلوم الحديثة وتطبيقاتها فى مجالات تكنولوجيا البرمجيات والمعرفة هى القادرة على تحقيق التفوق والدخول طرفاً فعالاً فى النظام العالمى الجديد للمعرفة والاتصال. إذن يمكن أن توظف تلك المعرفة فى تكوين رأى عام فعال ونشط وديناميكى يستطيع التأثير فى تحقيق الأهداف الكبرى والاستراتيجيات التنموية فى مجالات متعددة.

ثالثاً: الفقر فى المعلومات وضعف تكوين الرأى العام المستنير:

لا تخرج فكرة الهيمنة الإعلامية والسيطرة الثقافية عن ذلك المنظور، ولقد أثبتت الدراسات المتعددة الخاصة بالتبعية التكنولوجية والمعرفية وانعكاساتها على المجتمعات النامية خاصة - قدرتها فى إقامة نظام إعلامى صحفى وإذاعى وتليفزيونى قادر على تكوين رأى عام داخلى يمثل المجتمع وطبقاته بموضوعية وصدق، ومرجع ذلك كله إلى خطورة دخول مجتمعات العالم النامى مجالات التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات الفضاء وصناعة المعرفة والمعلومات، وهى غير مستعدة على الأقل فى قدرتها على تنمية وتطوير بنيتها الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والاقتصاد، وتطوير بنية المعرفة والثقافة والبحث العلمى، وهى كلها العصب الأساسى لتطوير نظم الإعلام والاتصال الجماهيرى، وتطوير قدرتها على صناعة المعرفة والإعلام القادر



على تشكيل رأى عام مستنير وديناميكى يستطيع المساهمة الفعالة فى تطوير وإنجاح مشروعات التنمية القومية.

إن دخول مجتمعات الدول النامية فى هذه الظروف مجال تكنولوجيا الفضاء والمعرفة وصناعة المعلومات سيؤدى إلى مزيد من التبعية والهيمنة والسيطرة الإعلامية والثقافية، فيكفى - كما أشرنا فى بحث سابق - أن نسبة ٩٠٪ من واردات البلاد النامية من السلع الرأسمالية - العصب المادى للقدرة التكنولوجية - تأتى من الدول الكبرى المتقدمة فى الغرب الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بين ٧٠٪ و٨٠٪ . وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى السوق العالمية لتصدير المعارف التكنولوجية فى اتجاه الدول النامية؛ إذ تصل إلى ما بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من إجمالى صادراتها.

ويمكن الاستعانة ببعض الإحصاءات المقدمة فى بحوث حديثة فى هذا المجال التى تؤكد على قدرة الشركات الكبرى فى السيطرة على الرأى العام من خلال احتكارها للمعلومات وصناعتها، وتشير إلى أن هناك سبع شركات تحتكر صناعة المعلومات وهى:

١- **تايم - وورنر:** وتبلغ عائداتها أكثر من ٢٦,٨ مليار دولار.

٢- **شركات السينما والتليفزيون:** ويتبع هذه الشركات محطات مثل ABC وعشر محطات تليفزيونية، و٣٠ محطة راديو.

٣- Viacom/ CBS : ويصل مردود هذه الشركة إلى ١٨,٩ مليار دولار موزعة على ٣٣٪ بثًا إذاعيًا، ٢٥٪ تليفزيونًا وأفلامًا، ١٧٪ كيبل، و٣٪ دور نشر، ٢٪ متنزهات.

٤- شركة News Corp : ويبلغ عائدها ٦, ١٢ مليار دولار.

٥ - شركة Seagram : عائدها ٣, ١٢ مليار دولار.

٦- شركة Sony: عائداتها ٦, ٥٦ مليار دولار.

٧- شركة GC العملاقة: وعائداتها ٥, ١٠٠ مليار دولار.

ونحن نؤكد أن هذه الشركات الكبرى والعملاقة عابرة القوميات تحتكر صناعة المعلومات لأهداف تجارية بالدرجة الأولى فهى «تتاجر بالمعلومات والمعرفة». ومن هنا يتضح ما تم تأكيده فى مجالات متعددة قدمت فى هذا المجال، نرى أن إمكانيات السيطرة الإعلامية والثقافية والفكرية لتلك الدول المتقدمة فى مجالات النشر وإنتاج المعلومات والإنتاج التليفزيونى والإذاعى والصحفى تؤدى بالضرورة وحتمًا إلى ضعف الوعى القومى فى دول العالم النامى، نتيجة لاستيراد هذه المواد الثقافية والترفيهية والإخبارية، والتى لا تنطلق دائمًا لتحقيق أهداف تتوافق مع المصلحة العامة وتكوين رأى عام داخلى نشط، بل تسعى إلى تحقيق مصالح وأهداف تجارية وأيضًا أهداف استراتيجية واستعمارية.

ومن هنا يتضح بجلاء أن التقدم المذهل فى تكنولوجيا المعرفة وإنتاجها ونشرها وأنظمة الفضاء، والتى تتمركز فى دول العالم الصناعى المتقدم فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فرضت وضعًا غير متوازنٍ بينها وبين دول العالم النامى، خاصة فيما يتعلق بإنتاج المعلومات وتوزيعها وتدفقها، وأيضًا فيما يتعلق بالقدرة على التحكم والسيطرة على أنظمة الفضاء، أدى كل ذلك إلى أن دول



العالم النامى أصبحت تخضع لسيطرة الدول المصدرة للتكنولوجيا، فهى تلجأ إلى الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب لتصنيع أقمارها للاتصال وكذلك إلى إطلاقها فى بعض الأحيان، إن لم يكن فى أحيان كثيرة إلى تغذية قنواتها بالمواد التعليمية والثقافية والإخبارية والترفيهية، وبالتالى تدفق المعلومات من الشمال إلى الجنوب، أى من الدول الغنية المصدرة للتكنولوجيا والعلوم إلى دول العالم النامى، وبالتالى أصبح حجم المعلومات التى تغطى الأخبار والأحداث الخاصة بالدول النامية يأتى من وكالات الأنباء العالمية، والتى تسيطر عليها دول الغرب المتقدم فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية.

إذن يمكن القول إن نظم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى خاصة التليفزيونية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظم الفضائية للأقمار الصناعية للاتصالات والتى تأسست - كما أشرنا - وفقًا لأهداف تجارية بحتة.

رابعًا: وكالات الأنباء العالمية والدور الخاص فى عملية صناعة وتشكيل الرأى العام:

وكالات الأنباء العالمية هى مصدر الأخبار والبرامج المتعددة المقروءة منها والمصورة والمرئية المسموعة والإلكترونية، خاصة بعد الثورة الثالثة لتطور العلوم فى مجال الفضاء والإلكترونيات - كما سبق أن ذكرنا فى دراسات سابقة - ولعل للصورة التليفزيونية والإنترنت مكانة خاصة فى مخاطبة الرأى العام القومى الداخلى منه والخارجى والعالمى فى سياق ما يحدد قدرة وكالات الأنباء العالمية

الدولية الكبرى على احتكارها بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الإعلامية الكبرى، وقدرتها فى مجالات تلك الإمكانيات القادرة على تجميع هذا الكم الضخم من المعلومات، والتى أمكن تقدير هذه الكمية بمقدار ما يمكن تجميعه فى اليوم الواحد من أعداد للكلمات المكتوبة والتي تكون عادة كلمات ناتجة من كل ما يستنتج من تحليل للأحداث والأخبار ومجموع المعلومات والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية ونتائج البحوث العلمية المتعددة فى مجالات عديدة، وكل ما يتصل بقضايا البيئة والسكان والجغرافيا... بالكلمة وبالصورة المرئية، خاصة بعد التطورات الهائلة فى صناعة الكمبيوتر والوسائل العديدة للتصوير من كاميرات وأدوات فنية للمونتاج وكل ما يرتبط بفنون وعلوم تطوير الصوت وعلوم الصورة.

وترتبط قدرة وكالات الأنباء العالمية فى العصر الحديث فى الألفية الثالثة على مخاطبة الرأى العام وتكوينه، وعلى قدرتها فى تكوين المعلومات وجمعها ثم إعادة إنتاجها وبثها بطرق توظف فيها أسس التأثير والدعاية السياسية، وفقاً للدول والجماعات الموجهة لها تلك الرسائل، واضعة فيها الأسس العلمية الحديثة فى مجالات العلوم المتعددة من سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية ونفسية، وأيضاً فى مجالات تبويب المعلومات وتقسيمها وفقاً للأهداف العامة التى تريد تحقيقها، حتى يتحقق التأثير المطلوب منها وهو تكوين رأى عام يتفق مع النوايا والأحداث والاستراتيجيات.



إذن أصبحت وكالات الأنباء العالمية بما تمتلكه من مؤسسات الإعلام المختلفة بالمعلومات والبرامج والأفلام والأخبار المتعددة، إلى جانب قدراتها الدبلوماسية والتكنولوجية - مصدراً للقلق والتوتر، وأثارت هذه النقاط مناقشات متعددة حول مستقبل الثقافة والخصوصية القومية خاصة فى الدول الأقل تقدماً فى أوروبا وآسيا وإفريقيا.

أيضًا فيما يخص القدرة على إنتاج المعلومات وجمعها وإعادة تشكيلها وبثها عبر القنوات الفضائية الدولية والتى أطلق عليها الوجه الآخر للاختراق الثقافى والمعرفى. وحتى نوضح أهمية تلك النقطة وعلاقتها بموضوع تشكيل الرأى العام وخطورة تلك الأوضاع الدولية فى مجالات الإعلام وصناعة المعرفة على دول العالم النامى خاصة فى عصر التحديات الكبرى والحروب المسلحة وحروب الإعلام والاتصال، يمكن التأكيد أن الحرب الثقافية والفكرية التى بدأت منذ أواخر الخمسينيات وبدايات الستينيات، والتى وجهت إلى المعسكر الشرقى فى الاتحاد السوفيتى سابقًا، أعطت خبرة كبرى فى مجالات كيفية مخاطبة الرأى العام من خلال المعلومات القائمة على البحث العلمى المتعمق فى العديد من التخصصات وإعادة تشكيلها لمخاطبة الرأى العام، ليس فقط المتخصص فى تلك الدول، خاصة عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى، ليس فقط المكتوبة ولكن بصفة خاصة عبر الصورة التليفزيونية، أى من خلال قنوات التليفزيون الدولى والفيلم السينمائى والوسائل الإلكترونية الأخرى.
ومن هذا المنطلق نعلق أهمية خاصة على التليفزيون كوسيلة هامة ونظام إعلامى للاتصال الجماهيرى. والمعرفة أصبحت أهم وسيلة

على الإطلاق فى العصر الحديث خاصة فى الآونة الأخيرة لتكوين رأى عام واسع النطاق.

وكما أشرنا من قبل فإن هذا التفوق العلمى والتكنولوجى والتقنى هو الذى هيأ لامتلاك صرح هائل للمعلومات قادر على الصياغة والتحليل والنشر الفورى وامتلاك التقنيات الحديثة والخبرات المتنوعة لإعادة إنتاج هذه المعلومات وصناعتها من خلال أشكال متعددة تتواءم مع وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة والمتنوعة، وأيضًا وسائل الترفيه والألعاب الإلكترونية القادرة على تكوين رأى عام مناهض للرموز القومية، ولعل هناك بعدًا آخر لخطورة تلك القدرات الفائقة والمعلومات فى مجالات التكنولوجيا والعلوم، وهى العمل على تكوين رأى عام مناهض لبعض الرموز السياسية والتاريخية ولبعض القيم التى تعتز بها المجتمعات والشعوب والتأكيد على بعض المفاهيم المغرضة، فهى تنتج برامج متنوعة من درامية وتسجيلية، من سياسية وتاريخية بصورة تنافسية متعددة لمعالجة الأحداث من جوانب متعددة لتجسيد سياسة فى أغلب الأحيان تتفق مع استراتيجيتها السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية، ولتقنع الرأى العام فى الدول المتعددة بطرق عديدة لتبنى المفاهيم التى تريدها. وكما أشرنا، أن هذه السياسات لم تكن ممكنة فى غياب هذا التفوق الهائل فى إنتاج الدراسات الحديثة والمعلومات... وإعادة إنتاجها وقولبتها وفقًا لنظام مدروس ومنهج علمى متفق عليه لدراسة المجتمعات النامية منها والمتقدمة... وتحليل دراسة الجوانب المتعددة للإنسان، حتى تخاطبه بالمنطق الذى يتلاءم وهويته... كل ذلك تقوم به وكالات الأنباء الدولية.



وفيما يخص خطورة هذه القوى الإعلامية والمعلوماتية على مجتمعاتنا العربية، التى تأسست على نتائج دراسات مراكز الأبحاث الغربية والبعثات الدبلوماسية والعسكرية الغربية عن أوضاع هذا المجتمع وكيفية التمهيد لأفكار بديلة لتكوين رأى عام فى داخل تلك المجتمعات يعزز سياساتها التى ترقى إلى تشكيك مجتمعات تلك الدول فى أهمية العالم العربى من الناحية الجغرافية والإستراتيجية كموقع جغرافى يسيطر على مداخل وامتدادات بحرية إستراتيجية، وما تحتوى تربته وأرضه وبحاره من ثروات نفطية ومعدنية ومائية، تعتبر أهم عصب للصناعات المتنوعة والتكنولوجيا والإنتاج الصناعى الغربى ومصدرًا للخامات والأسواق الاستهلاكية - هذا إلى جانب ما يحتويه التاريخ العربى والإسلامى من عناصر للتراث والثقافة والتجارب مما يؤهله ليصبح وحدة متماسكة قوية يوحده عناصر متعددة للوحدة العربية، خاصة أن لدى هذه الدول تجارب متعددة تاريخية سابقة فى بناء «دولة واحدة فوق أراضيه» - وهذا يوفر له إمكانيات التطلع الدائم نحو الوحدة ومجتمع الوحدة الراسخة، التى تعزز من خلال وحدة الأرض واللغة والثقافة والدين وضخامة الثروة.

وتعمل الدول الغربية المتقدمة فى أوروبا - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - جاهدة من خلال آلياتها الإعلامية إلى القضاء على هذه المرتكزات. ونحن نرى أن تلك المرتكزات إذا ما فعلت - من خلال الإعلام العربى وألقى عليها الضوء ساطعًا من قبل نظم إعلامية تتحرك فى ضوء استراتيجية واضحة المعالم - لتكوين رأى عام عربى قوى ونشط يدعم من خلال المنطلقات والأسس الثقافية والتاريخية والسياسية - لأمكن



استخدام الإعلام العربى ووسائله الجماهيرية المتعددة وبطرق متكاملة، لتعزيز رأى عام إقليمى يدعم سياسات واقتصاديات وثقافة الوطن العربى.

إذن يتشكل الرأى العام وفقًا للإمكانيات ليس فقط التكنولوجية والصناعية فى مجالات صناعة الأقمار الصناعية للاتصال كما أشرنا، والتى ترتبط بالتطور العلمى والبحوث المتطورة فى مجالات العلوم المختلفة، ولكن أيضًا يرتبط بالتطور العلمى فى مجالات جمع المعلومات وإدارتها وتنظيمها وسرعة إعادة تشكيلها وبثها من خلال شبكة متكاملة للاتصال التليفزيونى الدولى. وحتى نبين أهمية الصورة التليفزيونية يمكن تقديم بعض العناصر الهامة فى عملية تكوين الرأى العام وقدرتها فى التأثير والإقناع السريع، خاصة تلك العناصر المرتبطة بعلوم اللغة واللسانيات، على اعتبار أن مناهج تلك العلوم قدمت لنا كمًّا زاخرًا من المعلومات التى يمكن الاستعانة بها لبيان أهمية الإعلام التليفزيونى - ليس مضمونًا فقط - ولكن نظامًا متكاملاً للمعرفة والثقافة يمكن التحكم فيه والسيطرة على مضمونه، بل التحكم فى عناصر الرسالة بطرق متعددة تسهل عملية التلقى وعملية الإقناع فى آن واحد، وبالتالى تؤدى إلى التأثير بطرق مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد، وهذا ما يفسر أهميتها.

خامسًا: الرأى العام بين نظم الاتصال الفردى والنظم الجماهيرية:

ولقد تطور المحيط الاتصالى من الاتصال الجماهيرى إلى الاتصال الفردى نتيجة لانتشار تقنيات الاتصال واستخدام الكمبيوتر الشخصى وأيضًا التعدد الهائل فى أعداد التليفزيون الفضائى وشبكاته، كما تطورت تقنيات تخزين المعلومات وإعادة تداولها من خلال تطور

الإنترنت وشبكاته، مما جعله أداة معرفية هائلة فردية، أى يمكن للفرد أن يوظفها فى تنمية معارفه فى أوقات يحددها هو، ولا يخضع لأوقات تحددها له نظم أو سياسات.

كل ذلك أدى إلى زيادة الفردية فى التعرض لوسائل الاتصال والإعلام والثقافة والمعرفة المتعددة، صفةً بارزة فى العصر الحديث فى مجال دراسة الاتصال. لما قدمه التطور التكنولوجى والصناعى من تقنيات ووسائل عديدة يُمَكِّن للفرد الاتصال الآنى دون الحصول على موافقة من سلطات محلية أو عالمية، فأصبح للفرد أو للجماعات الصغيرة مجالها الجغرافى الخاص بها. كما أصبحت تكون حدودًا أيديولوجية وثقافية ولغوية خاصة داخل المجتمع الإنسانى، وهو ما يعرفه الباحثون فى تلك المجالات المعرفية بالحدود اللغوية والتراثية الخاصة، بل لقد وضع بعض الباحثين العرب عدة نظريات تؤكد على أن الإعلام العربى فى ظل العولمة الاقتصادية والمعرفية والمعلوماتية وتمركز السلطة والقوة فى قطب أوحد، أدى إلى سقوط السلطات اللغوية وتمركزها فى سلطة واحدة، وتضيف إلى ذلك أن القوى الكبرى فى مجالات تصنيع المعارف وإعادة تصديرها إلى دول فقيرة فى المعلومات والعلوم والتكنولوجيا وافتقار بيئتها الإعلامية والمعرفية إلى المقومات الأساسية للمعرفة والتطور المعرفى أدى إلى وضع المعرفة ووسائل الاتصال والإعلام فى دول العالم النامى فى مأزق حاد نتيجة للعديد من السلبيات السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية - كما أشرنا من قبل - ويتضح هذا المأزق فى عدم القدرة على تكوين رأى عام مستنير شعبى موحد يعبر عن المصالح العامة والجوهرية فى تلك الدول.

بل إن هيمنة الدول الكبرى على العالم من خلال عولمة الاقتصاد والسياسة والمعرفة والمعلومات، وهيمنتها شبه الكاملة على وكالات الأنباء العالمية وإنتاجها الغزير فى مجالات البحوث العلمية والعلوم والتكنولوجيا، أصبحت قادرة على «خلق شعوب بديلة»، وذلك عن طريق أجهزة جمع المعلومات وتخزينها وإعادة إنتاجها وبثها وفقًا لإستراتيجيات فكرية للسيطرة على العالم، وبالتالى تعيد تشكيل الرأى العام والإنسان عن طريق التكنولوجيا. وفى هذا المجال نؤكد على أن من يسيطر على نظم المعلومات والمعرفة والاتصال يسيطر على العالم. بل يقررون من موقع القوة الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية والسياسية؛ أن هؤلاء يتهمون الشعوب الصغيرة بأنها غير ديموقراطية وتحرم الحريات، ولكن لسبب غير حقيقى وبعيد كل البعد عن التفسير العلمى وهو عدم السماح لتلك الدول الصغيرة باستقبال منتجات الإعلام العالمى إلا بشروط اقتصادية ومادية مجحفة.

فالتفسير العلمى هو أن من يمتلك العلوم والتكنولوجيا يستطيع السيطرة على اقتصاديات الدول الوسيطة والصغيرة، ويستطيع توجيه السياسات المعرفية ويهيمن عليها ويخلق لها قيمًا ومفاهيم، بل تاريخًا يتناقض مع تاريخها الأصيل وقيمها الراسخة، بل أصبح مضمون الإعلام والاتصال الجماهيرى والثقافة والمعلومات والمعرفة توجه جميعها من الدول المسيطرة والكبرى فى هذا المجال، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الصغرى والنامية، لتكوين وخلق رأى عام يعزز سياساتها الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية؛ وذلك من خلال ثقافة العولمة وثقافة السوق، والتى توجهها الشركات متعددة الجنسيات. ولقد



أكد الباحثون من علماء الاجتماع والاتصال خاصة أن هذه الثقافة البديلة أو الافتراضية من شأنها تدمير القيم والعادات والتقاليد وإحلالها محل الثقافات التى كانت تميز المجتمعات النامية.

إذن يمكن التأكيد أن الرأى العام الدولى وتكوينه أصبح يحل محل الرأى العام القومى أو القُطْرى بطريقة تدريجية، فالرأى العام الدولى يتكون من وجهات نظر دولية ومسيطرة من خلال وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فهو مضمون إعلامى وثقافى ومعرفى يتناول المعلومات المتعددة والمتصلة بالعلوم والشئون السياسية والاجتماعية والتاريخية والرياضية... وله آليات محددة واستراتيجيات واضحة فى انطلاقته بطريقة سريعة وصائبة، نتيجة ليس فقط للتقنيات العالمية بل من خلال استراتيجية محكمة وآليات محددة لإعادة الإنتاج والبث السريع والتوظيف وفقًا للأهداف الإستراتيجية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، فهو إعلام موجه بطرق تتجاوز الجغرافيا ويقفز فوق الحدود والشعوب والقوميات. ولكنْ هناك رأى مخالف لتعزيز الرأى العام الدولى انطلاقًا من تفسير سياسى واقتصادى وثقافى وإعلامى؛ وذلك لأن صفة الدولية خاصة من خلال وسائل الاتصال والمعلومات والمعرفة الصحفية والإذاعية والتليفزيونية والإلكترونية لا يعبر عن مصالح جميع الدول، بل لا يعبر عن المصالح المتباينة بداخل كل مجتمع ونظام سياسى، ولا يعبر عن المصالح الأساسية للشعوب خاصة فى دول العالم النامى، وإن كان يغطى ٩٠٪ من المساحات الخبرية داخل تلك الدول، إلا أن هذه المساحات الخبرية والمعرفية تعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية



للدول الرأسمالية الغربية المرتبطة بها. وهذا وحده يؤكد على عدم وجود الصفة الدولية للإعلام وتأكيد صفته العضوية التى تحركها المصالح الدولية، وبصفة خاصة المصالح السياسية والاستراتيجية والمعرفية للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فى ظل إقرار وثيقة حقوق الإنسان الدولية والتى تتضمن الحق فى الاتصال والإعلام... وذلك للعديد من الأسباب الإضافية والتى تتعلق بما يلى:

١ - ارتفاع سيطرة الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الدولية التى يفترض أن تكون لها تلك الصفة كالأمم المتحدة على سبيل المثال، والتى سقطت تحت القبضة الأمريكية، ولم يبق لها أى صفة من الصفات الدولية، أى أنها أصبحت تتخذ المواقف السياسية والاستراتيجية التى تتفق مع الإدارة الأمريكية. غير آخذة بالمواثيق والأعراف والقوانين الدولية المشروعة لحقوق الإنسان والقانون الدولى والمعاهدات الدولية؛ فهى كلها تؤخذ فى الحسبان وتفسر وفقاً للمصالح العليا الأمريكية والدول الغنية فى أوروبا الغربية.

٢ - أصبحت وسائل التعبير والثقافة والمعرفة الحديثة والمعلومات والإعلام تسيطر عليها بصفة خاصة اللغة الإنجليزية ثم الفرنسية ثم الإسبانية ثم الألمانية ثم البرتغالية ثم الإيطالية واللاتينية - فهى التى تفسر الأفكار والمواقف المتعددة بطرق سريعة تفوق انسياب الأفكار والمعلومات العربية أو باللغات الأخرى التى تعبر عن شعوب دول العالم النامى والعربى كليهما، على وجه الخصوص.



وبالتالى أصبحت السرعة للوصول إلى عقل وفكر المشاهد أو القارئ أو المستمع للأخبار والمعلومات هى الأقدر على السيطرة على الرأى العام. ولقد دلت الدراسات الميدانية والوصفية الكمية والكيفية على تلك الحقائق، بل أكدت أن من يصل إلى موقع الخبر والحدث ويستطيع التعبير عنه من خلال وسائل الإعلام الحديثة، يكون الأقدر على تهيئة الرأى العام وتكوينه بطريقة فعالة لخدمة المصالح أو الأهداف القومية، عن طريق المصطلحات التى قد تعزز اتجاهات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية واستراتيجية. ولقد أكدت الدراسات العلمية أيضًا أن عملية رصد المصطلحات التى تبثها وسائل الإعلام والمعرفة والمعلومات الحديثة لتكوين رأى عام دولى تجاه تلك المعارف المرتبطة بتلك المصطلحات تكون سلبية أو إيجابية.

فلقد أظهرت بعض تلك الدراسات المرتبطة برصد المصطلحات التى تستخدمها وسائل الإعلام الكبرى A.F.P - UP - AP- «رويتر»... إلخ. أنها تفسير لمصطلحات تحقق النفور أو تبنى بعض المواقف السياسية والاستراتيجية فى أوقات السلم والحرب وبصفة خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. والحرب على العراق وأفغانستان، والاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على فلسطين ولبنان ٢٠٠٦م.

تبين هذه المصطلحات أنها غير محايدة بل متحيزة وقاطعة، بل هى وضعت لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية لتكوين رأى عام دولى مناهض لبعض الحقائق السياسية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، مثلاً: تلك المصطلحات عن الإرهاب، والمؤسسات، والأفراد، والدول، والحكومات، والأفكار العقائدية.



أهــم المصــادر

١) د. أ. بورتيسكى، ترجمة أديب خضر، الصحافة التليفزيونية، المكتبة الإعلامية، الناشر - خضور - دمشق ١٩٩٠.

٢) سلمان رشيد سلمان، البعد الإستراتيجى للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤.

٣) ل. جون مارتن - إنجو جروفر شودرى - نظم الإعلام المقارنة - ترجمة على درويش - الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩١.

٤) بسام ضو - قوة الإعلام: الغزو المقنع - دورية الفكر العربى- الهيئة القومية للبحث العلمى ١٩٩٣.

٥) رفيق سكر، مدخل فى الرأى العام والإعلام والدعاية، جروس، برس، لبنان ١٩٨٤.

٦) حسين معلوم، تحولات نهاية القرن، دورية الفكر العربى، السنة الرابعة، بيروت ١٩٩٣.

٧) نسمة البطريق، التليفزيون والمجتمع والهوية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩.

٨) نسيم الخدرى، الإعلام العربى وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥.

٩) نسمة البطريق، دراسة الإعلام والمجتمع - المدخل الاجتماعى للإعلام، دار غريب ٢٠٠٤.

١٠) نسمة البطريق، الدلالة فى السينما والتليفزيون، دار غريب ٢٠٠٤.

١١) نسمة البطريق، لغة السينما والتليفزيون «حول تأصيل تحليل مضمون الفكر المرئى المسموع"، مكتبة مدبولى ١٩٨٧.

١٢) موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

١٣) إبراهيم ونوس، الأيديولوجيا القومية، دورية الفكر العربى، السنة الرابعة، بيروت.



14) Théories Politiques de l'opinion Publique.

15) A. Gilles "Le Marketing Politique" - Hermès 1989.

16) B. Loïc, La Fabrique de l'opinion. Une histoire sociale des sondages Seuil, 1998.

17) B. Loïc, REYNI? Dominique (dir), "L'opinion publique. Perspectives anglo-saxonnes", Hermès, 31, 2001.

18) B. Herbert, "L'opinion publique d'après les enquêtes par sondages", in PADIOLEAU Jean (dir), L'opinion Publique, examen critique, nouvelles directions (1948), Mouton, 1981.

19) B. Jay, CAYROL Roland, THOVERON Gabriel, La Télévision fait-elle l'élection?, FNSP, 1978.

20) BON Frédéric, Les Sondages peuvent-ils se tromper? Calmann-Lévy, 1974.



الفهرست

الموسوعة السياسية للشباب

١- الخصخصة. — د. أحمد جمال الدين موسى.

٢- الدساتير المصرية من عهد «محمد على» إلى عهد «مبارك». — د. سيد عيسى محمد.

٣- الأيديولوجيا. — د. عمار علي حسن.

٤- المواطنة. — د. عصام صيام.

٥- الأصولية. — د. عمرو الشوبكي.

٦- الانتشار النووى أخطر مفاهيم العلاقات الدولية. — د. محمد عبد السلام.

٧- حوار الحضارات. — د. وليد محمود عبد الناصر.

٨- الهجرة غير الشرعية. — د. سعيد اللاوندى.

٩- الليبرالية. — د. ياسر قنصوه.

١٠- التدخل الدولي. — د. عماد جاد.

١١- الإعلام وصناعة العقول (التليفزيون نموذجًا). — د. نسمة البطريق.

١٢- الدعاية الانتخابية. — د. صفوت العالم.

١٣- العنصرية وصدام الحضارات. — د. أسامة نبيل. صبرى سعيد

١٤- العلمانية والفرانكفونية. — د. أسامة نبيل. د. سامي مندور.

١٥- الرأى العام. — صبحى عسيلة.

١٦- أسلحة الدمار الشامل. — محمد عثمان.

١٧- التحديث. — عزمي عاشور.

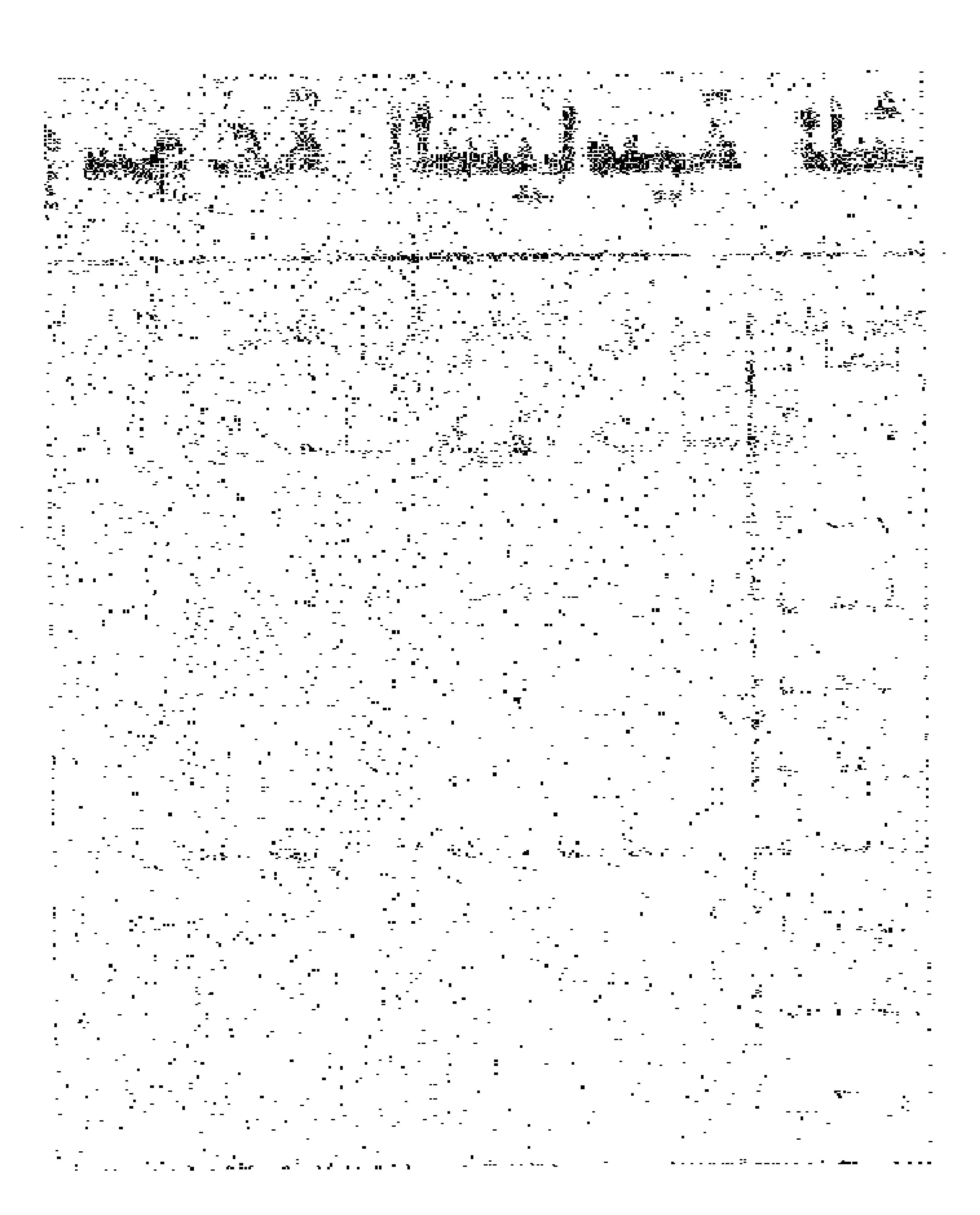
١٨- المجتمع المدنى والدولة. — د. محمد عثمان الخشت.

١٩- الحكم الرشيد. — سامح فوزى.

٢٠- الخصوصية الثقافية. — بشير عبد الفتاح.

٢١- الديمقراطية. — صبرى سعيد.

٢٢- الاستشراق. — سهام ربيع عبد الله.




نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع